

صَبَّ الْعَذَابِ

عَلَى مَنْ سَبَّ الْأَصْحَابِ

لِلْعَلَامَةِ أَبِي الْمَعَالِي مُحَمَّدٍ شَكْرِي الْأَلُوسِي
المتوفى ١٣٤٢ هـ

ولييه

النَّبِيِّ عَنْ سَبِّ الْأَصْحَابِ
وَعَاقِبِهِ مِنَ الْإِثْمِ وَالْعِقَابِ

لِلدَّيَامِ الْحَافِظِ ضِيَاءِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاهِدِ الْمُقَدَّرِيِّ
المتوفى ٦٤٣ هـ

ولييه

إِلْقَامِ الْحَجَرِ
لِمَنْ زَجَّحِيَ سَابَّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ
لِلدَّيَامِ الْحَافِظِ مَهْدَلِ الدِّيْنِ التَّيَاطِي
المتوفى ٩١١ هـ

تحقيقه

أَبُو مُحَمَّدٍ فَرْدِيسُ الْهَزِينِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي ملأ قلوب أحبته من بثر محبته سرورًا، وكسا وجوههم من إشراق ضياء مهجته نورًا، توجهم بتيجان البهاء، وكتب لهم بالولاء منشورًا، وهداهم إلى طريق معرفته، فداموا على محبته وما غيروا تغييرًا:

نالوا بذلك فرحة وسرورًا وسعوا فأصبح سعيهم مشكورًا
قوم أقاموا للإله نفوسهم فكسا وجوههم الوسيمة نورًا
تركوا النعيم وطلقوا لذاتهم زهدًا فعوضهم ربهم سرورًا
قاموا يناجون الحبيب بأدمع تجري فتحكي لؤلؤًا منشورًا
عملوا بما علموا وجادوا بالذي وجدوا فأصبح حظهم موفورًا
وإذا بدا ليل سمعت أنينهم وشهدت وجدًا منهم وزفيرًا
تعبوا قليلًا في رضا محبوبهم فأراحهم يوم المعاد كثيرًا
أحمده سبحانه وتعالى حمدًا كثيرًا.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إلهًا حكيماً غفورًا.

وأشهد أن سيدنا وسندنا وذخيرتنا عند الله محمدٌ عبده ورسوله، الذي أرسله شاهداً ومبشراً ونذيراً، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا.

وبعد... فإن الصحابة رضوان الله عليهم تعرضوا لسب من بعض الجاهل، وكذلك الرنادقة، وذلك لأسباب في الغالب سياسية، وتبعية للتقليد المظلم لأغراض دينية دنيوية، وما نحن نذكر صوراً لبعض المحن التي تعرض لها بعض الصحابة والسلف وأئمة الخلف، على مرّ الدهور:

قال الجلال السيوطي: واعلم أنه ما كان كبيراً في عصرٍ قط إلا وكان له عدو من السفلة؛ إذ الأشراف لم تزل تُبتلى بالأطراف، كما قيل:

وَإِذَا أَتَيْتَكَ مَذْمُوتِي مِنْ نَاقِصٍ فَهِيَ الشَّهَادَةُ لِي بِأَنِّي كَامِلٌ

فكان لأبينا آدم عليه السلام إبليس، وكان لنوح عليه السلام حام وغيره، وكان لداود عليه السلام جالوت، وكان لسليمان عليه السلام صخر، وكان لعيسى عليه السلام في مدته الأولى بخت نصر وفي الثانية الدجال، وكان لإبراهيم عليه السلام النمرود، وكان لموسى عليه السلام فرعون، وهكذا إلى نبينا محمد عليه السلام فكان له أبو جهل وغيره من المشركين، بل كان المنافقون يؤذونه أشد الإيذاء حتى روي: «أن قطيفة حمراء قعدت يوم بدر، فقال بعض المنافقين: لعل رسول الله عليه السلام أخذها، فأنزل الله تعالى في براءة رسوله عليه السلام من الغلول:

﴿مَا كَانَ لَنَبِيِّ أَنْ يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١]. وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٣١].

وقال عليه السلام: ما أؤذي أحداً بما أذويت في الله ^(١).

وتكلموا في جماعة من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، ونسبواهم إلى الرياء والنفاق، منهم:

عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، وكان كثير الخشوع في الصلاة، فكان بعضهم يقول: إنه مُراءٍ، فبينما هو ساجد؛ إذ صبوا على رأسه ماءً حميماً، فزلع رأسه ووجهه وهو لا يشعر، فلماً فرغ من صلاته قال: ما هذا؟ فأخبروه، فقال: غفر الله لهم ما فعلوا، ومكث زماناً يتألم من رأسه ووجهه.

وكان لابن عمر رضي الله عنهما عدوٌ يعث به كلما مرَّ عليه.

وكان لابن عباس رضي الله عنهما نافع بن الأزرق، فكان يؤذيه أشد الإيذاء، ويقول: إنه يُفسِّر القرآن بغير علم.

وكان لسعد بن أبي وقاص عليه السلام جهلة من جُهَّال الكوفة، فكانوا يؤذونه مع أنه مشهود له بالجنة، وشكوه إلى عمر بن الخطاب عليه السلام وقالوا: لا يحسن يصلي.

ولا يخفى ما قاسى أهل البيت المطهَّر رضوان الله تعالى عليهم أجمعين من الأذى، حتى أنهم سبوا على المنابر.

(١) رواه الديلمي في الفردوس (٩٤/٤)، وأبو نعيم في الحلية (٣٣٣/٦)، وابن حبان في المجروحين (٣٠٥/٢).

ولا يخفى ما قاساه الإمام أبو حنيفة رحمه الله مع الخلفاء من الضرب والحبس حتى أنه تُوفيَّ محبوساً، وما قاساه الإمام مالك رحمه الله من الضرب والإيذاء حتى أنه استخفى خمساً وعشرين سنةً لا يخرج لجمعةٍ ولا لجماعةٍ.

وما قاساه الإمام الشافعي رحمه الله من أهل العراق ومن أهل مصر حتى أنهم وشوا به عند الخليفة هارون الرشيد، فأشخصه من الحجاز إلى العراق.

وما قاساه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله من الضرب والحبس والإيذاء.

وما قاساه الإمام البخاري رحمه الله حين أخرجوه من «بخارى» إلى «خرتتك»^(١).

ونقل الثقة أنهم نفوا أبا يزيد البسطامي رحمه الله تعالى سبع مراتٍ من بلده «بسطام» لما أنكر عليه الحسين بن عيسى إمام ناحيته والمُدرس بها في علم الظاهر، فأخرجوه منها ولم يعد إليها إلا بعد موت الحسين المذكور، ثم بعد ذلك أُلْفِه الناس، وعظّموه، وتبرّكوا به، ثم لم يزل يقوم له منكرٌ بعد منكرٍ وهو يُنفى إلى أن يستقر أمره على تعظيم الناس له والتبرُّك به إلى وقتنا هذا.

ووشوا بذِي النون المصري رحمه الله تعالى عند الخليفة، وأخذوه من مصر إلى بغداد مغلولاً مقيداً، فكلّم الخليفة، فأعجبه، وقال: إن كان هو زنديقٌ فما على وجه الأرض مسلمٌ. وتعصّب عليه مرةً فقهاء «أخميم»، ونزلوا في زورقٍ ليمضوا إلى السلطان بمصر يشهدون عليه بالكفر، فأعلموه بذلك، فقال: اللّهُمَّ إن كانوا كاذبين فأغرقهم، فأنقلب الزورق عليهم، والناس ينظرون حتى رئيس المركب، فقيل له: ما ذنب الرئيس؟ فقال: حمل الفُسّاق، ورموا «سمنون الحب» رحمه الله تعالى أحد رجال رسالة القشيري بالعظام، وأرشوا امرأةً من البغايا فادّعت عليه أنه يأتيها هو وأصحابه، واختفى بسبب ذلك سنةً إلى أن كشف الله تعالى عنهم تلك المحنة.

وأخرجوا سهل بن عبد الله التستري رحمه الله تعالى من بلده إلى البصرة، ونسبوه إلى قبائح، وكفّروه مع إمامته وجلالته، ولم يزل بالبصرة إلى أن مات بها.

(١) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان [جزء ٢ - صفحة ٣٥٦]: خرتتك بفتح أوله وتسكين ثانيه وفتح التاء المثناة من فوق ونون ساكنة وكاف قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ بها قبر إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري.

ورموا أبا سعيد الخراز رحمه الله تعالى بالعظائم، وأفنتي العلماء بكفره بالفاظٍ وجدوها في كتبه، منها: لو قلت من أين؟ وإلى أين؟ لم يكن جوابي غير: الله تعالى. وشهدوا على الجنيد رحمه الله تعالى بالكفر مرارًا حين كان يتكلم في علم التوحيد على رؤوس الأشهاد، فصار يقرّره في قعر بيته إلى أن مات، وكان من أشد المنكرين عليه وعلى «رويم» وعلى «سمنون» وعلى «ابن عطاء» ومشايخ العراق ابن دانيال كان يحط عليهم أشد الحط، وإذا سمع أحدًا يذكرهم بخير تغيّظ، وتغيّر لونه. وأخرجوا الإمام محمد بن الفضل البلخي رحمه الله تعالى من «بلخ» لكون مذهبه كان مذهب أهل الحديث من إجراء الصفات على ظاهرها بلا تأويل، والإيمان بها على علم الله تعالى فيها.

ولما أرادوا إخراجاه قال: لا أخرج إلا أن تجعلوا في عنقي حبلًا وتمروا بي في أسواق البلد، وتقولوا هذا مبتدع، نريد أن نخرجه من بلدنا، ففعلوا به ذلك، وأخرجوه، فالتفت إليهم، وقال: يا أهل بلخ، نزع الله تعالى من قلوبكم معرفته، فلم يخرج بعد دُعائه قط من بلخ صوفي، مع أنها كانت أكبر بلاد الله صوفية، وعقد الشيخ عبد الله بن أبي حمزة رحمه الله تعالى مجلسًا في الرد عليه حين قال: أنا أجتمع بالنبي ﷺ يقظة، فلزم بيته، فلم يخرج إلا للجمعة حتى مات.

وأخرجوا الحكيم الترمذي رحمه الله تعالى إلى بلخ بسبب كتابين صنّفهما، فأغلظوا عليه، وقالوا له: أنت فضّلت الأولياء على الأنبياء، فجمع كتبه، وألقاها في البحر، فابتلعها سمكة سنين ثم لفظتها، وانتفع الناس بها.

وأخرجوا الإمام يوسف بن الحسين الرازي رحمه الله تعالى، وقام عليه زهاد الراز وصوفيتها.

وأخرجوا أبا عثمان المغربي رحمه الله تعالى من مكة مع كثرة مجاهدته، ونمام علمه وحاله، وضربوه ضربًا مبرحًا، وطافوا به على جمل، فأقام ببغداد إلى أن مات فيها.

وشهدوا على الشبلي رحمه الله تعالى بالكفر مرارًا مع نمام علمه وكثرة مجاهداته، واتباعه للسنة، فأدخله أصحابه «المارستان» ليرجع الناس عنه مدة طويلة.

وَقَتَلُوا الْحُسَيْنَ الْحَلَّاجَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِسَبَبِ كَلِمَاتٍ وَجَدَوْهَا فِي كِتَبِهِ، قَالَ ابْنُ خَلِّكَانَ: وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْحَلَّاجُ؛ لِأَنَّهُ جَلَسَ عَلَى دُكَّانِ حَلَّاجٍ وَبِهِ مَخْزَنُ قُطْنٍ غَيْرِ مَحْلُوجٍ فَذَهَبَ صَاحِبُ الدُّكَّانِ فِي حَاجَتِهِ، وَرَجَعَ فَوَجَدَ الْقُطْنَ كُلَّهُ مَحْلُوجًا، فَسُمِّيَ لِذَلِكَ الْحَلَّاجُ. قَالَ: وَأَمَّا سَبَبُ قَتْلِهِ فَلَمْ يَكُنْ عَنْ أَمْرٍ يُوجِبُ الْقَتْلَ، إِنَّمَا عَمِلَ عَلَيْهِ الْوَزِيرُ حِيلَةً حِينَ أَحْضَرُوهُ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ مَرَاتٍ، وَلَمْ يَظْهَرِ مِنْهُ مَا يَخَالِفُ الشَّرِيعَةَ، فَقَالَ الْوَزِيرُ لِلْجَمَاعَةِ: هَلْ لَهُ مَصْنُفَاتٌ؟ قَالُوا: نَعَمْ، فَذَكَرُوا أَنَّهُمْ وَجَدُوا لَهُ كِتَابًا فِيهِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْحُجِّ فَلْيَعْمِدْ إِلَى غُرْفَةٍ مِنْ بَيْتِهِ، فَيَطْهِّرُهَا، وَيَطْيِئُهَا، وَيَطُوفُ، وَيَكُونُ كَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ إِنْ كَانَ الْقَوْلُ عَنْهُ صَحِيحًا، فَطَلِبَهُ الْقَاضِي، فَقَالَ: هَذَا الْكِتَابُ تَصْنِيفُكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: أَخَذْتَهُ عَنْ مَنْ؟ فَقَالَ: عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَلَا يَعْلَمُ الْحَلَّاجُ مَا دَسَّوهُ عَلَيْهِ فِيهِ. فَقَالَ الْقَاضِي: كَذَبْتَ يَا حَلَّالَ الدَّمِ. فَمَسَكَ الْوَزِيرُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ عَلَى الْقَاضِي، فَقَالَ: هَذَا فَرَعٌ عَنْ حُكْمِكَ بِكَفَرِهِ، وَقَالَ لِلْقَاضِي: اكْتُبْ خَطُّكَ بِالتَّكْفِيرِ، فَاْمْتَنِعِ الْقَاضِي، فَأَلْزَمَهُ الْوَزِيرُ بِذَلِكَ، فَكُتِبَ، فَقَامَتِ الْعَامَةُ عَلَى الْوَزِيرِ، فَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ، فَكَلَّمَ الْخَلِيفَةَ فِي ذَلِكَ، فَأَمَرَ بِالْحَلَّاجِ، فَضُرِبَ أَلْفَ سَوْطٍ فَلَمْ يَتَأَوَّهُ، وَقُطِّعَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ وَصُلِبَ، ثُمَّ أُحْرِقَ بِالنَّارِ، وَوَقَعَ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ النَّاسِ أَهْوَ الَّذِي صُلِبَ؟ أَمْ رُفِعَ كَمَا وَقَعَ فِي عَيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ عليه السلام؟.

وَرُوي أَنَّهُ لَمَّا قُدِّمَ لَتَقْطُوعِ يَدَاهُ قُطِّعَتِ الْيَدُ الْيُمْنَى أَوَّلًا، فَضَحِكَ، ثُمَّ قُطِّعَتِ الْيَسْرَى فَضَحِكَ ضَحْكًا بَلِيغًا، فَخَافَ أَنْ يَصْفَرَ وَجْهَهُ مِنْ نَزْفِ الدَّمِ، فَكَبَّ بِوَجْهِهِ عَلَى الدَّمِ السَّائِلِ، وَلَطَّخَ وَجْهَهُ بِدَمِهِ، وَأَنشَدَ يَقُولُ:

اللَّهُ اللَّهُ إِنَّ الرُّوحَ قَدْ تَلَفْتُ	شَوْقًا إِلَيْكَ وَلَكِنِّي أُمْنِيهَا
وَنَظْرَةً مِنْكَ يَا سَوْلي وَيَا أَملي	أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا
يَا قَوْمُ إِنِّي غَرِيبٌ فِي دِيَارِكُمْ	سَلِّمْتُ رُوحِي إِلَيْكُمْ فَاحْكُمُوا فِيهَا
لَمْ أَسْلَمْ النَفْسَ لِلْأَسْقَامِ تَتَلَفُهَا	إِلَّا لَعَلَّمَنِي أَنَّ الْوَصْلَ يُحْيِيهَا
نَفْسُ الْحُبِّ عَلَى الْآلَامِ صَابِرَةٌ	لَعَلَّ مُسْقِمَهَا يَوْمًا يُدَاوِيهَا

ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَالَ: يَا مَوْلَايَ، إِنِّي غَرِيبٌ فِي عِبَادِكَ، وَذَكَرَكَ أَغْرَبَ مِنِّي، وَالْغَرِيبُ يَأْلَفُ الْغَرِيبَ.

وأخرجوا الإمام أبا بكر النابلسي رحمه الله تعالى مع فضله، وكثرة علمه، واستقامته، في طريقته من الغرب إلى مصر، وشهدوا عليه بالزندقة عند سلطان مصر، فأمر بسلخه منكوساً، فصار يقرأ القرآن بتدبيرٍ وخشوعٍ حتى قطع قلوب الناس، وكادوا أن يفتنوا به.

وكذلك سلخوا النسيمي بحلب، وعملوا له حيلة؛ حيث كان يقطعهم بالحجج، وذلك أنهم كتبوا سورة الإخلاص، وأرشوا من يخيطن النعال، وقالوا: هذه ورقة محبة فضعها لنا في أطباق النعال، ثم أخذوا ذلك النعل، وأهدوه للشيخ من طريق بعيدة، فلبسه وهو لا يشعر، ثم أطلعوا نائب حلب، وقالوا له: بلغنا من طرق صحيحة: أن النسيمي كتب (قل هو الله أحد)، وجعلها في طباق نعله، وإن لم تصدقنا، فأرسل إليه وانظر ذلك، ففعل، فاستخرجوا الورقة، فسلم الشيخ لله تعالى ولم يجب عن نفسه، وعلم أنه لا بد من قتله على تلك الصورة.

قال الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمه الله تعالى: وأخبرني بعض تلامذته أنه صار ينشد موشحات في التوحيد وهم يسلخونه حتى عمل خمسمائة بيت، وكان ينظر إلى الذي يسلخه، ويتسم.

وأفتوا بتكفير الإمام الغزالي رحمه الله تعالى، وحرقوا كتابه «الإحياء» ثم نصره الله تعالى عليهم، وكتبوه بماء الذهب.

ورموا الشيخ أبا مدين المغربي بالزندقة، وأخرجوه من «بجاية» إلى «تلمسان» فمات بها.

وكذلك أخرجوا الشيخ أبا الحسن الشاذلي رحمه الله تعالى من بلاد المغرب بجماعته، ثم كاتبوا نائب الإسكندرية بأنه سيقدم عليكم مغربي زنديق، وقد أخرجناه من بلادنا، فالحذر من الاجتماع عليه، فجاء الشيخ الإسكندرية، فوجد أهلها كلهم يسبون، ثم وشوا به إلى السلطان، ولم يزل بالأذى حتى حج بالناس في سنين، كان الحج فيها قد قطع من كثرة قطع الطريق فاعتقده الناس.

ورموا الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى بالكفر، وعقدوا له مجلساً في كلمة قالها في عقيدته، وحرصوا السلطان عليه، ثم حصل له اللطف.

ورموا الشيخ تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى بالكفر، وشهدوا عليه أنه يقول بإباحة الخمر واللواط، وأنه يلبس في الليل الغيار والزنار، وأتوا به مغلولاً مقيداً من الشام إلى مصر، وخرج الشيخ جمال الدين الأسنوي، فتلّقاه من الطريق، وحكم بحقن دمه.

وأنكروا على الشيخ عبد الحق بن سبعين رحمه الله تعالى، وأخرجوه من بلاد المغرب، وأرسلوا مكتوباً أمامه يحذّروا أهل مصر منه، وكتبوا فيه أنه يقول: أنا هو وهو أنا.

وأما الشيخ محيي الدين بن العربي والشيخ عمر بن الفارض رحمهما الله تعالى فلم يزل ينكرون عليهما إلى وقتنا هذا^(١).

وإنما ذكرنا لك عن هؤلاء الأئمة الكرام تأنيساً لك ليتحبّب إليك سلوك طريق القوم، وتقبّل على مطالعة كتبهم فتنتفع بها، وتلاحظك همّتهم، وتفوح عليك نفحاتهم، ويعود عليك مددهم، ومن ذاق عرف، ولا تلتفت إلى منكرٍ عليهم فإنه مطروّد، مبتعد، ممقوت، ولو أنه يفعل بعض العبادات فإنه لا يجد لها حلاوة ولذة البتّة.

كما حكى الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمه الله تعالى في «العهود الحمديّة» قال: أخبرني سيدي عليّ الخوّاص: أن شخصاً من العلماء استأذنه في الحج سنة من السنين، فقال له: لا تسافر تمقت، فقال: كيف أمقت بالحج؟ ثم خالف، وسافر إلى مكة، فحضر وقت الخطبة فنهض قائماً، وقال: يا أهل مكة، جُمعَكم باطلة؛ فإن شرطها أن يسمعها أربعون من أهل الجمعة وما هنا إلا مسافرون، وكانت الناس متفرّقين في ظلّ الكعبة من شدة الحرّ، فوقع لذلك ضجّة عظيمة، وأعادوا الخطبة، وكان من جملة من كان حاضراً القطب، والأوتاد، والأبدال ومن شاء الله تعالى فرجع ممقوتاً، قال الشيخ: فأول ما رأيته حين دخل مصر وجدته ممقوتاً كالجلد الذي لا روح فيه، ثم قال لي: تقول لي: إن حججت تمقت، ولولا حضوري هناك في هذه السنة بطلت جمعة أهل مكة في الموسم، قال الشيخ: فعرفت تمكن المقت منه من

(١) قلت: وما زال ذلك الأمر إلى وقتنا نحن بل أشد بكثير جدّاً عما كان، والله يخص بمحبة الصالحين ويهبها إلى من يشاء، فلا يحب ولا يزار ولي إلا بإذنه.

القطب والأولياء الحاضرين هناك.

قال الشيخ عبد الوهاب: وقد رأيت أنا صاحب هذه الواقعة، وقد نزع الله تعالى منه الاعتقاد من سائر العلماء والصالحين، فلا تكاد تذكر له أحداً إلا جرحه، وكان مع ذلك يقرأ كل يوم ختمةً، وسمعت سيدي علياً الخواص مراراً يقول: أنا خائفٌ على هذا الرجل من الموت على غير حالة مرضية. قال: ولو أن هذا المنكر كان عنده أدبٌ لَعَلِمَ أن الله تعالى رجلاً يسمعون كلام من بينهم وبينه مسيرة ثلاثين ألف سنة وراثته إبراهيمية.

قال الشيخ عبد الغني الشامي رحمه الله تعالى: وقد اعتاد المتفقه في كل زمان على التفتيش عن عيوب الناس الشرعية بحيث لا يؤوّلون ما يجدونه مخالفاً لعلمهم، وإن كان له ألف تأويل، بل ينكرون بمقتضى علمهم ما يكون محتملاً للخطأ ولو بوجه ضعيف، وإن كان صوابه ظاهراً؛ بل ربما بعضهم يجهل مذهب الآخر، فينكر عليه ما خالف مذهبه، كما حكى لي رجلٌ حنفي المذهب: صلى ركعتين في الجامع الأموي، فوضع يديه تحت سرّته، ثم لما فرغ من صلواته أقام عليه النكير رجلٌ شافعي المذهب، وقال له: ضع يديك على صدرك، هذا الذي فعلته مكروه، وأنت جاهل بأحكام الصلاة، وهذه الأمور كلها طريقة المتفقه في المذاهب إلا الفقهاء، فإن المتفقه قاصرون، ومرادهم أن يُعرفوا بين الناس بلا فقه، والعلم لأجل أغراض شيطانية يريدون إنفاذها وشهوات نفسانية يحاولون إيجادها، فيضطربهم الأمر إلى التفتيش عن عيوب الناس، فكيف يؤوّلون شيئاً مقصدهم التفتيش عليه، ومتى ظفروا بوجه فاسد في حال فكأنما ظفروا بملك الدنيا، ففي قلوبهم الفرح الشديد، فمن الحال أن يُقبلوا عشرة مؤمنٍ أو يتغافلون عن زلة مسلم؛ لأنهم في زعمهم لا يرتقون ويرتفعون إلا بإنكار المناكر خصوصاً على الكامل الخاشع، والعابد الذاكر.

وأما الفقهاء أصحاب القدم الراسخ في العلوم على حسب المذاهب الأربعة فإن قلوبهم مُتَجَانِبَةٌ عن الدنيا، مُقْبِلَةٌ على الآخرة، وبسبب ذلك لا حسد عندهم، ولا تكبر، ولا عداوة، ولا حقد، ولا رياء، ولا سمعة يعلمون أحكام الله تعالى على وجه التحقيق أصولاً وفروعاً، ومن شدة شفقتهم على عباد الله تعالى لا يكادون يجدون في

الناس منكراً أصلاً، ومن كمال اشتغالهم بعيوب أنفسهم عن عيوب الناس لا يجدون في الغير مفسدة حتى يجدوا في أنفسهم مائة مفسدة يعدونها على أنفسهم، فلا يخفى عليهم دسائس النفوس، فهم في صدد كمال نفوسهم، وتطهيرها، فهم في شغل شاغل عن إنكار المنكر على الغير، وإذا رأوا منكراً لا ينظرون منه إلا الوجه الحسن في حق الغير احتياطاً، وورعاً، وعندهم أحكام الشريعة أمور كليات يقررونها للناس في الدروس على الكراسي وفوق المنابر، وليس في قلوبهم وجود شيء منها في أحد من الناس على التعيين أصلاً، كما أن الله سبحانه وتعالى أنكر المنكر في القرآن بلا تعيين أحد مع علمه تعالى بالمنكر وأهلها في كل زمان، وكذلك الرسول ﷺ كان يقول: «ما بال أقوام يفعلون كذا»^(١) ولا يذكر أحداً بسوء؛ فهؤلاء هم الناس الذين يليق في حقهم أن يقال عنهم: علماء فقهاء أمناء على أحكام الله تعالى.

قال النجم الغزي رحمه الله تعالى في كتابه «منبر التوحيد»: ولقد روي عن أبي حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنهما أنهما قالوا: إن لم يكن العلماء أولياء فليس لله تعالى ولي، والمراد بهم: العاملون.

كما روي في التنبيه بذلك عن الشافعي رحمه الله أيضاً لقوله ﷺ: «لا يكون العالم عالماً حتى يكون بعلمه عاملاً»^(٢) كذلك ذكره بعضهم مرفوعاً، وإنما هو موقوف على أبي الدرداء، كما رواه ابن حبان في «روضة العباد»، والبيهقي في «المدخل».

وذكر النجم الغزي أيضاً في كتابه المذكور عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال: من أحب أن يفتح الله تعالى على قلبه نور الحكمة فعليه بالخلوة، وقلة الأكل، وترك مخالطة السفهاء، وبعض العلماء الذين ليس معهم إنصاف ولا أدب انتهى كلامه. وهؤلاء العلماء الذين ترك مخالطة بعضهم موجب للفتح على القلب في طريق الله تعالى هم المتفقه الذين قدّمنا ذكرهم قبل ذكر الفقهاء، وهم موجودون في كل زمان من عصر الإمام الشافعي، بل من قبله إلى يوم القيامة، خذلهم الله تعالى، وأذلهم إن لم يكن لهم نصيب في الهداية والتوفيق والتوبة انتهى كلامه.

(١) ذكره الحسيني في البيان والتعريف (١/١١)، وذكره المناوي في فيض القدير (١/٦٣).

(٢) ذكره المناوي في فيض القدير (٤/٣٧٢).

وذكر الفاضل البركلي رحمه الله تعالى في الطريقة الحمدية عن أنس رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «العلماء أمناء الرسل على العباد ما لم يخالطوا السلطان ويدخلوا في الدنيا، فإذا دخلوا وخالطوا السلطان فقد خانوا الرسل؛ فاعتزلوهم^(١)» رواه الحاكم.

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال: تعرضت وتصديت لرسول الله ﷺ وهو يطوف بالبيت، فقلت: يا رسول الله، أي الناس شر؟ فقال: «اللهم غفراً، اسأل عن الخير، ولا تسأل عن الشر، شرار الناس شرار العلماء^(٢)» رواه البزار.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه علمه^(٣)» رواه الطبراني والبيهقي.

وعن مجاهد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنه قال: لا أعلمه إلا عن النبي ﷺ: «مَنْ قَالَ إِنِّي عَالِمٌ فَهُوَ جَاهِلٌ^(٤)» رواه الطبراني.

قال رحمه الله تعالى: ولا أرى عالماً مُنْصَفاً إذا نظر وتأمل في أحواله وأعماله يحكم لنفسه أنها بريئة من هذه الآفات، ولو سلم أن العالم بريء من هذه الآفات المذكورة وأن لعلمه فضلاً فعلمه يورثه خشية من الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، لا جرأة على الله تعالى، وأما منه، وكبراً على عباده، وعجباً عليهم، فلهذا صار الأنبياء عليهم السلام متواضعين خاشعين لم يكن فيهم كبر ولا عُجْبٌ، فحقُّ العبد ألا يتكبر على أحد، فإن نظر إلى جاهلٍ

(١) رواه القضاعي في الشهاب (١/١٠٠)، والديلمي في الفردوس (٣/٧٥)، والرافعي في التدوين (٢/٤٥٥).

(٢) رواه أبو نعيم في الحلية (١/٢٤٢)، والبزار في مسنده (٧/٩٣)، والطبراني في مسند الشاميين (١/٢٥٨).

(٣) رواه الطبراني في الصغير (١/٣٠٥)، وابن عدي في الكامل (٥/١٥٨)، والبيهقي في الشعب (٢/٢٨٥).

(٤) رواه الطبراني في الأوسط (٧/٦٩)، وفي الصغير (١/١٢٠).

يقول: هذا عصي الله تعالى بجهلٍ، وأنا عصيته بعلمٍ، فهذا أعذر منِّي، وإن نظر إلى عالمٍ يقول: هذا عِلْمٌ ما لم أعلم فكيف أكون مثله، وإن نظر إلى أكبر منه سناً يقول: إنه أطاع الله قبلي، وإن نظر إلى صغيرٍ يقول: إني عصيت الله تعالى قبله، وإن نظر إلى ما يساويه سناً يقول: إني أعلمُ بحالي ولا أعلمُ حاله، والمعلوم أولى بالتحقير من المجهول، وإن نظر إلى مبتدعٍ أو كافرٍ يقول: ما يُدريني لعله يُختم له بالإسلام، ويختم لي بما هو عليه الآن، وإن نظر إلى كلبٍ أو خنزيرٍ أو حيةٍ أو عقربٍ أو نحوها يقول: هذا لم يعصِ الله تعالى، فلا عتاب ولا عقاب عليه، وأنا عصيته فأنا مستحقٌّ لهما، فيكون مصروفُ الهم إلى نفسه، مشغول القلب بعيه؛ لخوف العقابة عن عيب غيره، فإن قلت: فكيف أبغضُ المبتدع والفاسق في الله وقد أمرت به، وكيف أنهاهما عن المنكر مع رؤية نفسي دونهما؟ قلت: تبغض وتنتهي لمولاك؛ إذ أمرك بهما لا لنفسك، وأنت فيهما ترى نفسك ناجياً وصاحبك هالكاً؛ بل يكون خوفك بما علم الله تعالى من خفايا ذنوبك أكثر من خوفك عليهما مع الجهل بالخاتمة، فتكون كغلامٍ ملك أمره بمراقبة ولده والغضب عليه، وضربه مهما أساء، فيغضب عليه، ويضربه عند الإساءة امتثالاً لأمر مولاه، وتقرباً له به بلا تكبرٍ عليه؛ بل هو متواضعٌ له يرى قدره عند مولاه فوق قدر نفسه، وكذلك عليك أن تنظر إلى المبتدع والفاسق، وتقول: ربما كان قدره عند الله تعالى أعظم؛ لما سبق لهما من حسن العقابة في الأزل، ولما سبق لي من سوء العقابة وأنا غافلٌ عنه، فتغضب وتنتهي لحكم الأمر بحبة لمولاك إذا جرى ما يكرهه مع التواضع لمن يجوز أن يكون أقرب منك عنده في الآخرة انتهى.

فالحاصل: الإنكار على أولياء الله تعالى لا يكون إلا من سوء النية، وخبث

الطوية، كما قيل:

كُلُّ أَمْرٍ يُشَبِّهُهُ فَعْلُهُ وَيَنْضَحُ الْكُؤُوزُ بِمَا فِيهِ

وبالجملة فالصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كلهم أنوارٌ ليس فيهم ظلمة؛

لتوهج ضياء شمس النبوة عليهم، وكمال محاسنهم، ثم إن الشمس إذا غربت تظهر

الظلمة عقيب غروبها ولا تظهر إلا الكواكب الكبار، فكلما تغرب عن الأفق تكثر الظلمة، فتظهر سائر الكواكب إلى أن يظهر فجر الوعيد، وأيضًا الصحابة كانوا أهل حقٍّ، وسُنَّةٍ، وطاعةٍ، وعدلٍ، ومعروفٍ، ثم ظهر بعدهم عكس ذلك من الباطل والبدع، والمعاصي، والظلم، والمنكر، فبثَّ الله تعالى في سائر البلدان رجالاً قلَّدهم سيوفًا ماضيات تقطع أعناق المنكرين عليهم.

ترجمة مختصرة للمصنف

هو العلامة محمود شكري بن عبد الله بن شهاب الدين محمود الألوسي الحسيني أبو المعالي: مؤرخ، عالم بالأدب والدين، من الدعاة إلى الإصلاح.

ولد في رصافة بغداد، وأخذ العلم عن أبيه وعمه وغيرهما. وتصدر للتدريس في داره وفي بعض المساجد. وحمل على أهل البدع في الإسلام، برسائل، فعاداه كثيرون وسعوا به لدى والي بغداد (عبد الوهاب باشا) فكتب هذا إلى مرجعه السلطان عبد الحميد الثاني العثماني، فصدر الأمر بنفيه إلى بلاد الأناضول فلما وصل إلى الموصل (سنة ١٣٢٠ هـ) قام أعيانها فمنعوه من تجاوزها، وكتبوا إلى السلطان يحتجون، فسمح له بالعودة إلى بغداد، فعاد.

ولما نشبت الحرب العالمية (الأولى) وهاجم البريطانيون العراق، انتدبته الحكومة العثمانية للسفر إلى نجد، والسعي لدى (الأمير) عبد العزيز آل سعود (ملك المملكة العربية السعودية بعد ذلك) للقيام بمناصرتها، فقصده الألوسي (سنة ١٣٣٣ هـ) عن طريق سورية والحجاز، وعرض عليه ما جاء من أجله، فاعتذر. وآب صاحب الترجمة مخففاً، فلزم بيته عاكفاً على التأليف والتدريس.

واحتل البريطانيون بغداد (سنة ١٣٣٥ هـ) فعرضوا عليه قضاءها، فزهد فيه انقباضاً عن مخالطتهم.

ولم يل عملاً بعد ذلك غير (عضوية) مجلس المعارف في بدء تأليف الحكومة العربية في بغداد.

له ٥٢ مصنفًا، بين كتاب ورسالة، منها:

- بلوغ الإرب في أحوال العرب ثلاثة أجزاء، ألفه إجابة لاقتراح لجنة اللغات الشرقية في استكهولم، وفاز بجائزتها.
- أخبار بغداد وما جاورها من القرى والبلاد في أربع مجلدات.
- المسك الأذفر في تراجم علماء القرن الثالث عشر.
- مساجد بغداد، لم يتمه.
- تاريخ نجد.
- أمثال العوام في دار السلام.

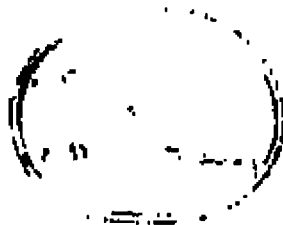
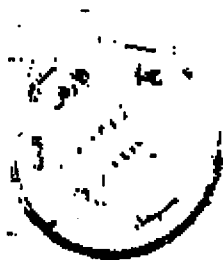
- رياض الناظرين في مراسلات المعاصرين.
- بدائع الإنشاء، جزآن.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر.
- عقد الدرر شرح مختصر نخبة الفكر في مصطلح الحديث.
- ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة.
- فتح المنان في الرد على أهل البدع في الدين.
- تجريد السنن في الذب عن أبي حنيفة النعمان.
- كتاب في تراجم بعض العلماء من أهل بغداد.
- صب العذاب على من سب الأصحاب.
- أخبار الوالد وبنه الأماجد.
- تصريف الأفعال.
- الدلائل العقلية على ختم الرسالة المحمدية.
- كلمات التسبيح.
- زبدة البيان.
- سعادة الدارين في شرح حديث الثقلين.
- المسفر عن الميسر.
- لعب العرب.
- السواك.
- مزايا لغة العرب، وغيرها كثير.
- وتوفي سنة ١٣٤٢ هـ.

صور من مخطوطة كتاب صب العذاب

سوره الرحمن الرحيم
 من الامام علي بن ابي طالب ولا يزال في نصيب محمديك على ما نورت
 قد بنا بنو الرضا في وعصيت من الضلالة والغباء ونفيل وسلم
 على حبك الذي هديت به الامام وكشف غيب الجاهلات
 ولسان الادهام وعلى الله الاخير واصحابه الذين اغاظ الله
 بهم الكفار ما حده فيقول الفقير الى الله القدير السيد محمد وشكري
 الامام السعدي صلاته تعالى من شر الحساد وكيد الاغادي
 لما انقش بين الناس سبع والضلال وسرى الجحش في سائر
 الخبيات اشاع الردافض رخصهم بين الناس واظهر ما كان
 غيب من الحب والرس والالباس فشر عنه ذلك علما العدل
 من ساعد الحق والاحسان لتطهير الملوثة به اهل الامم ووجه
 الارض من بعد زردا عليهم في كتبهم اتم رد وصددهم عما
 روي اليه كل صد به لا تل عليه ورايين قطعه الاذن من
 هاتفت الكت العنبره والرسالي البكره كذا الاخذة العنبره من
الاسنة الاضوريه الذي هو مع صفح محمد وفلذ ركه قد نظرت
 على متن السفيين واسود ليس مما به من اصحاب رسول الله
 بعد وعليهم فصل المصدرة واكمل السلام جميع ما افتراه وفي
 رد بعض المطام من الشبه والادهام وذا انقش في سائر
 الامم ١٠٠ شاع ذكره في غالب الاقاليم والامصار وحيث كان
 سجد على عهد الرداس وعبيد هم دفع وقع الاسنة من
 صداده ١٠٠ كل من لم يذكره في كتابه كان من السعد

وهذه الثار هم والبعة نذكر البعير . والكهنة الذي صلبوا
ونصر حبيب وجنده . والمصلوة والسلام على من لا ينفعه
وعلى الآل والأصحاب ومن اخلص لهم وده . وذلك
١٣٠٤ هـ جمادى الاولى

نقلت بقلم الفقير اليه عز شانه الشيخ ابراهيم
ابن السيد محمد ثابت الدين افندي الحسيني
الالوسي البغدادي عفا الله تعالى لهما
وذلك ضحوة الجمعة ١٣٠٤ هـ
الاعلم الالوسي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

يا من لا مانع لم أعطيت، ولا راد لما قضيت، نحمدك على ما نورت قلوبنا بنور الهداية، وعصمتنا من الضلالة والغواية، ونصلي ونسلم على حبيبك الذي هديت به الأنام، وكشفت ببعثته غياهب الجاهلات وشبهات الأوهام، وعلى آله الأخيار، وأصحابه الذين أغاظ الله بهم الكفار.

أما بعد:

فيقول الفقير إلى الله تعالى الهادي، محمود شكري الألوسي البغدادي صانه الله من شر الحساد وكيد الأعادي:

لما انتشر بين الناس البدع والضلالات، وسرى الجهل إلى سائر الجهات، أشاع الروافض رفضهم بين الناس، وأظهروا ما انطوا عليه من الخبث والدس والإلباس، فشمروا عند ذلك علماء أهل السنة ساعد الجدد والاجتهاد، لتطهير ما لوث به أهل الأهواء وجه الأرض من الفساد، فردوا عليهم في كتبهم أتم رد، وصدوهم عما ذهبوا إليه أكمل صد، بدلائل جلية، وبراهين قطعية.

ألا وأن من هاتيك الكتب المعترية، والرسائل المبتكرة كتاب (الأجوبة العراقية عن الأسئلة اللاهورية)، الذي هو مع صغر حجمه وقلة رقمه قد انطوى على الحق اليقين، والنور المبين؛ مما يذب عن أصحاب رسول الله - عليه وعليهم أفضل الصلاة وأكمل السلام - جميع ما افتراه فرق الروافض الطغام، من الشبه والأوهام.

وقد انتشر في سائر الديار، وشاع ذكره في غالب الأقاليم والأمصار وحيث كان مشتملاً على هفوات الروافض وعيوبهم، وقع موقع الألسنة من قلوبهم، فذهبوا كل مذهب لخمول ذكره، فما قرئت بذلك منهم العيون وسلخوا كل مسلك لإطفاء نوره، ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ ثَوْرُهُ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢] فجاءوا وراحوا، وصاحوا وناحوا؛ كل ذلك لعجزهم عن القيام في ساحة الخصام، وتورطهم في ورطة الإلزام والإفحام؛ لما غشي قلوبهم من الران، وامتألت صدورهم من

وساوس الشيطان.

ثم لإنهم لما خاب منهم الأمل، وتحقق لديهم وخيم عاقبة ما قدموا من سوء العمل، خلصوا نجيا، فأوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا، وتقطعوا أمرهم بينهم ليعدوا مهتائا وزورا، فيتخذوا ذلك الكتاب مهجورا، فبقوا مدة مديدة، وأشهرا عديدة، يقبلون صحائفه ويتأملون دقائقه ولطائفه، فلم ينطقوا ببنت شفة، ولا أعربوا عن موصوف ولا صفة.

ولم تر إلا واضعاً كف حائر على ذقنه أو قارعاً سن نادم

ثم لإنهم نظموا في هذه الأيام أرجوزة مختلة اللفظ والمعنى فاسدة التركيب والمبنى، وزعموا أنهم ردوا بها الكتاب، وأين القمر من نبج الكلاب.

ولكن أبي الله إلا أن يفضح من تنقص بالصحابة الأخيار، وسادة هذه الأمة الأبرار، وأن يرى الناس عورته ويغريه أن يكشف سوءته.

نعوذ بالله من الذل والخذلان، ونستجير به سبحانه من الفضيحة والخسران، ثم لإنهم نسبوها إلى من ليس له في العلم إمام واتخذوه بزعمهم غرضاً ليأمنوا به من رشق السهام؛ وما دروا أن دسائسهم التي تجاوزت الحد، لا تكاد تخفى على أحد.

ومن مزيد جهلهم أن كلا منهم من مزيد فرحه بها تراه كأنه قد أعطي قرطي مارية.

أو أنه عاشق واصلته بعد طول الهجر غانية.

ولو أنهم عرفوا مسألة من العلوم، أو شوا رائحة من منطوق أو مفهوم لعملوا بها عمل الهر فدسوها في التراب، أو أحرقوها في النار ولم يفضحوا أنفسهم بين أهل العلم وذوي الآداب، حيث أنها أظهرت ما كتموه من نفاقهم، وصرحت بما جحدوه من زيغهم وشقاقهم.

وأين هي من الجواب عن ذلك الكتاب، الذي صب عليهم شآبيب العذاب، ونصب عليهم رايات الضلال والارتياب؟

أين المنع والمناقضة؟ أين النقض والمعارضة؟

كلا ما أنتم يافعة الرفض إلا كتينة في لبنة، أو شعرة في بعرة؛ وكان الحري أن لا

أصغي لأمثالكم ولا أتصدى لردكم وإبطالكم؛ فإن ذلك يزيدكم أنسًا، وتطيبون به نفسًا.

عذرت البزل إن هي خاطرتي فما بالي وبال ابن اللبون
مع أن ما صدر منكم من الهذيان ظاهر البطلان، غني عن البيان وإنما كتب ما
كبت وحرر ما حررت.

وإن كان أصل الكتاب واف بذلك مغن عما هنالك - لئلا يظن الجهلة أنا
عاجزون عن المناظرة والمناضلة.

وها أنا أشرع في المقصود بعون وعناية الملك المعبود، مقتصرًا على إبطال ما
فيها من المطالب غير متعرض لجميع ما فيها من المعاييب.
قال الناظم [الرافضي]:

١- قال الشريف الفاطمي أحمد أبداً بـسم الله ثم أحمد

أقول: اعلم أن الشريف كان يطلق في الصدر الأول على من كان من أهل
البيت، سواء كان حسنيًا أو حسينيًا أو علويًا أو جعفريًا أو عباسيًا فلما ولي الخلفاء
الفاطميون بمصر قصرُوا اسم الشريف على ذرية الحسن والحسين رضي الله تعالى
عنهما فقط واستمر ذلك إلى هذا الآن.

كذا ذكره الإمام الحافظ «جلال الدين السيوطي» عليه الرحمة.

وذكر العلامة ابن حجر رحمة الله تعالى مثل ذلك؛ حيث قال في التحفة:
«الشريف هو المنتسب من جهة الأب إلى الحسن والحسين: لأن الشرف وإن عم كل
شريف إلا أنه اختص بأولاد فاطمة رضي الله تعالى عنها عرفًا مطردًا عند الإطلاق»
انتهى.

وقائل هذا البيت لم تثبت صحة نسبه، وبمجرد دعواه ذلك لا يفيد في مثل هذا
المقام، لأن الناس إنما يكونون مأمونين على أنسابهم إذا لم يكن في دعوى ذلك النسب
جر مال أو شرف كما لا يخفى على ذوي الأفهام.

ولما قدم من هذه الأسرة الطاهرة عهد ميلادها، وتكاثرت شعب أعدادها
احتاجت إلى الثقات الأثبات من النسابين في إيصال آبائها بأولادها، والأدعياء إليها -

وإن كبرت كلمة تخرج من أفواههم - يؤثرون جلباب الشرف وليس، فيدلي كل منهم بأغراس ما لم يكن غرسه. ومن الأمثال السائرة:

على مثل ليلي يقتل المرء نفسه

وكل يدعي وصلاً لليلي ويلي لا تقر لهم بذاكا

ومما يدل على بطلان دعواه قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ

الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وقد أخبر الثقات وبلغ مبلغ التواتر أن أفعال هذا الناظم مما يأبى الله تعالى أن تصدر عن العترة الطاهرة.

متى كانت هيازع من قريش فعُدوها لنا بطناً وظهراً

ويقال إنه كمن كان له تسعون درهماً من المال فأب ورأس ماله ثلاثون درهماً

بالتمام والكمال.

قال النبي مقال صدق لم يزل يحلو لدى الأسماع والأفواه

إن فاتكم أصل امرئ ففعاله تنبيكم عن أصله المتناهي

وأراك تسفر عن فعال لم تزل بين الأنعام عديمة الأشباه

وتقول إني من سلالة أحمد أفأنت تصدق أم رسول الله

ولولا أن يدنس وجه القرطاس ذكر فعله الشنيع القبيح، لصرحنا به ولكن رب

كناية أبلغ من تصريح.

والعجب كل العجب من رافضي ينتسب لأب؛ فإن من نظر إلى أحوال

الروافض في المتعة في هذا الزمان لا يحتاج في حكمه عليهم بالزنا إلى شاهد ولا

برهان. فإن المرأة الواحدة منهم تزني بعشرين رجلاً في يوم وليلة، وتقول إنها متمتعة،

وقد هيئت عندهم أسواق عديدة للمتعة توقف فيها النساء ولهن قوادون يأتون بالرجال

والنساء، وبالنساء إلى الرجال، فيختارون ما يرضون، ويعينون أجرة الزنا، ويأخذون

بأيديهن إلى لعنة الله تعالى وغضبه فإذا خرجن من عندهم وقفن لآخرين، وهكذا.

كما أخبر بذلك الثقات الذين دخلوا بلادهم، وإن جماعة نحو خمسة أو أقل أو

أكثر يأتون إلى امرأة واحدة، فتقول لهم من الصبح إلى الضحى في متعة هذا، ومن الضحى إلى الظهر في متعة هذا، ومن الظهر إلى العصر في متعة هذا، ومن العصر إلى المغرب في متعة هذا، ومن المغرب إلى العشاء في متعة هذا، ومن العشاء إلى نصف الليل إلى الصبح في متعة هذا، ويسمونها «المتعة الدورية».

إن امرأة واحدة تتمتع بخمسة رجال ولا يدري أحدهم بالآخرين وقد ذكر بعض الثقات أن ثلاثة من علمائهم اجتمعوا للغسل في حمام واحد فسأل بعضهم بعضاً، فإذا الثلاثة قد زنوا تلك الليلة بامرأة واحدة ولم يدر بعضهم ببعض! والله تعالى در القائل:

قال الروافض نحن أطيب مولداً كذبوا على دين النبي محمد
أخذوا النساء تمتعاً فولدن من تلك النساء فأين طيب المولد
والكلام على المتعة مستوفى في كتاب «رجوم الشياطين»
و «السيوف المشرقة في أعناق أهل الزندقة» فراجعهما.
قال الناظم:

٢- مصليا على النبي المرسل مدينة العلم وبابه علي
٣- وأهل بيت الوحي والتنزيل ومعدن الحكمة والتأويل
أقول: أشار بقوله: «مدينة العلم....» إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»^(١) وهو حديث مشهور بين الناس.

لكن قال في «تمييز الطيب من الخبيث»: (لأنه رواه الحاكم في المناقب من «مستدرکه») عن ابن عباس بهذا اللفظ مرفوعاً، والترمذي في المناقب من «جامعه» عن علي كرم الله تعالى وجهه بمعناه مرفوعاً وقال إنه منكر.
وكذا قال البخاري، وقال إنه ليس له وجه صحيح.
وقال ابن معين أي فيما حكاه الخطيب في تاريخ بغداد: (إنه كذب لا أصل له).
ورواه ابن الجوزي في الموضوعات، ووافقه الذهبي وغيره على ذلك.

(١) رواه الترمذي (٦٣٧/٥)، وللشوكاني جزء فيه، بتحقيقنا.

وقال ابن دقيق العيد: (هذا الحديث لم يثبتوه، وقيل إنه باطل) انتهى. وذكر العلامة الجلد - طيب الله ثراه - متعقبًا: إن هذا الحديث أخرجه جماعة وسكتوا عليه، منهم: الطبراني في معجمه الكبير وأبو الشيخ ابن حبان في السنة له وغيرهما. وكلهم من حديث أبي معاوية الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعًا، بزيادة: (فمن أتى العلم فليأت الباب).

وأخرجه أبو نعيم في الحلية من حديث علي كرم الله وجهه عنه مرفوعًا^(١). وذكر العلائي أن أبا معاوية [في مسند الأولين] ثقة حافظ محتج بأفراده كابن عينة وغيره.

ثم قال: فمن حكم على الحديث -مع ذلك- بالكذب فقد أخطأ [وليس هو من الألفاظ المنكرة التي تأبها العقول].

ثم ذكر ما يشهد له، كحديث أبي ذر رضي الله عنه يرفعه: (علي باب علمي...) ^(٢) الحديث.

وحديث ابن عباس يرفعه أيضًا: (أنا ميزان العلم وعلي كفتاه...) ^(٣) الحديث. وهو حديث حسن كما قاله السخاوي في المقاصد الحسنة. ثم أنت تعلم أنه على تقدير عدم ثبوته، أو كون علي فيه وصفًا لا علمًا كما زعم بعض النواصب لا ينقص من قدر الأمير شيئًا، لصحة ما لا يكاد يحصى من الأحاديث الدالة على فضله ومزيد علمه، والعيان من أعظم على ذلك:

وهبني قلت هذا الصبح ليل أيعمى العالمون عن الضياء انتهى.

وقوله: (وأهل بيت الوحي... الخ) هو عين معتقد أهل السنة وهذه كتبهم طافحة من الثناء عليهم -رضي الله عنهم- كما سيأتي نبذة من ذلك، ونحن لا نتوقى أحدًا حتى نقول بأفواهنا ما ليس في قلوبنا.

(١) رواه أبو نعيم في الحلية (١/٦٤).

(٢) رواه الديلمي في الفردوس (٣/٦٥).

(٣) رواه الديلمي في الفردوس (١/٤٤).

وقد أهمل الناظم الصلاة على الأصحاب: مع أنها العادة الجارية في مثل هذا المقام من كل كتاب؛ لأنه لا تسامحه نفسه على ذلك، بل ولا يروج منه ما هنالك، كيف لا وقلوب الرافضة طافحة ببعض أولئك الأخيار الذين أغاظ الله بهم الكفار، مع أن الله ورسوله وجميع الأئمة قد ترضوا عنهم.

قال الله تعالى: ﴿وَالسَّيْقُوتَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] إلى غير ذلك من الآيات.

وقال عليه الصلاة والسلام: «من أحب أصحابي فحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم»^(١).

وهذا زين العابدين السجاد عليه السلام يقول في صحيفته داعياً لأتباع الرسول

(١) رواه الترمذي (٦٩٦/٥)، وأحمد (٨٧/٤).

(٢) هو ابن الإمام الحسين ابن الإمام علي بن أبي طالب، رضوان الله عليهم أجمعين، هذا هو الذي خلف أباه علماً وزهداً وعبادة، فكان إذا توضع للصلاة اصفرّ لونه فقيل له في ذلك فقال: ألا تدرون بين من أريد أن أقف؟!.

وكان يصلي في اليوم واللييلة ألف ركعة.

وحكى ابن حمدون عن الزهري أن عبد الملك حمله مقيداً من المدينة بأثقله الحديد، ووكل به حفظة، فدخل عليه الزهري لوداعه فبكى، وقال: وددت إني مكانك، فقال: أتظن أن ذلك يكربني؟! لو شئت لما كان، وأنه ليذكرني عذاب الله، ثم أخرج رجله من القيد ويديه من الغل ثم قال: لأجرت معهم على هذا يومين من المدينة، فما مضى يوم إلا وفقدوه حين طلع الفجر وهم يرصدونه، فطلبوه فلم يجدوه، قال الزهري: فقدمت على عبد الملك، فسألني عنه فأخبرته فقال: قد جاء في يوم فقداه الأعوان، فدخل عليّ فقال: ما أنا وأنت، فقلت: أقم عندي، فقال: لا أحب، ثم خرج فوالله لقد امتلأ قلبي منه خيفة، ثم كتب عبد الملك للحجاج، فعلم أن زين العابدين كوشف بأمره فسرّ به وأرسل إليه مع غلامه بوقر راحلته دراهم وكسوة، وسأله ألا يخليه من صالح دعائه.

وأخرج أبو نعيم والسلفي أنه لما حجّ هشام بن عبد الملك في زمن أبيه أبو الوليد لم يمكن أن يصل إلى الحجر من الزحام، فنصب له منبراً إلى جانب زمزم، وجلس ينظر إلى الناس وحوله

جماعة من أعيان الشام، فبينما هو كذلك إذ أقبل زين العابدين، فلما انتهى إلى الحجر تنحى له الناس حتى استلم، فقال أهل الشام: مَنْ هذا؟ قال: لا أعرفه، مخافة أن يرغب أهل الشام في زين العابدين، فقال الفرزدق: أنا أعرفه وأنشد:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبسيت يعرفه والحلل والحرم
هذا ابنُ خير عبادِ الله كلَّهم هذا التقىُّ التقىُّ الطاهرُ العلمُ
إذا رأته قريشٌ قال قائلُها إلى مكارمِ هذا ينتهي الكرمُ
ينمي إلى ذروة العز التي قصرت عن نيلها عرب الإسلام والعجم
وفي القصيدة المشهورة ومنها:

هذا ابنُ فاطمة إن كنت جاهله بجده أنبياء الله قد ختموا
فليس قولك من هذا بظاهره العربُ تعرف من أنكرت والعجمُ
ثم قال:

من معشر حبُّهم دين وبغضهم كفر وقرهم منح ومعتصم
لا يستطيع جواد بعد غايتهم ولا يداينهم قومٌ وإن كرموا

فحينما سمع هشام حبس الفرزدق بعسفان، وأمر له زين العابدين باثني عشر ألف درهم، وقال: اعذرني لو كان عندي أكثر لوصلناك به، فقال: إنما امتدحته الله لا العطاء، فقال: زين العابدين: إنا أهل البيت إذا وهبنا شيئاً لا نستعيده، فقبلها الفرزدق، ثم هجا هشاماً في الحبس فبعث فأخرجه (٢).

وكان ﷺ عظيم التجاوز والعفو والصفح حتى أنه سبه رجل فتغافل عنه، فقال له: بل إياك أعني، فقال: وعنك أغضي.

وكان لا يترك قيام الليل سفيراً ولا حضراً.

وكان يقول: إن الله يحب المذنب التواب.

وكان إذا هاج الريح يخز مغشياً عليه، ولما حج وقال: (ليك اللهم) وقع مغشياً عليه. وخرج يوماً إلى المسجد فلقيه رجل فسبه وبالغ في سبه فثارت إليه العبيد والموالي فكفهم عنه، وقال: مهلاً على الرجل، ثم أقبل عليه فقال: ما ستر عنا من أمرنا أكثر، ألك حاجة نعينك عليها؟ فاستحيا الرجل، فألقى إليه خبيصته التي عليه، وأمر له بعطاء فوق ألف درهم، فقال الرجل: أشهد أنك من أولاد الرسل.

توفي ﷺ وعمره سبع وخمسون سنة مع جده علي ﷺ سنتان، ثم عشر مع عمه الحسن، ثم إحدى عشرة مع أبيه الحسين، رضي الله عنهم أجمعين.

ودفن بالبقيع عند عمه الحسن عن أحد عشر ذكراً وأربع بنات، ورث منهم علماً وعبادة وزهداً.

وصحابته: (اللهم وأصحاب محمد ﷺ خاصة الذين أحسنوا الصحبة، وأبلو البلاء الحسن وأسرعوا في نصره، وسابقوا إلى دعوته، واستجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالاته وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوته، وانتصروا به، ومن كانوا منطوين على محبته، يرجون تجارة لن تبور في مودته.

إلى أن قال: (فلا تنس لهم اللهم ما تركوا لك وفيك، وأرضهم من رضوانك، وبما حاشوا الخلق عليك، وكانوا مع رسولك دعاة لك وفيك واشكرهم على هجرهم فيك ديار قومهم وخروجهم من سعة المعاش إلى ضيقه...).

وقال: (وأوصل إلى التابعين لهم بإحسان، - الذين يقولون: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠] خير جزائك الذين قصدوا سمتهم ونحروا وجهتهم ومشوا على شاكلتهم...).

إلى آخر ما قال مما يغضب أهل الضلال.

وهكذا كلام سائر الأئمة الأطهار في حق أصحاب النبي المختار، فتباً لكم أيها الرافضة الغواة، فقد خالفتم الله تعالى ونبيه ﷺ والأئمة الهداة ومع ذلك تقولون: نحن أتباع أهل البيت، سترون حالكم يوم لا ينفعكم «لو أن» و«عسى» و«ليت».

أيها المدعي لسلمى انتساباً لست منها ولا قلاماً ظفر نسأل الله المنان أن يعذنا من وساوس الشيطان.

قال الناظم:

٤- بعد فهاك ما عن المختار مضمون ما صححه البخاري

٥- تفترق الأمة بعدي فرقاً نيفاً وسبعين ومهما اتفقا

٦- ففرقة ناجية والباقية هالكة وفي الجحيم هاوية

أقول: أشار بهذه الأبيات إلى ما رواه البيهقي في شعب الإيمان عن عائشة رضي

الله تعالى عنها أن النبي ﷺ قال: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على اثنين وسبعين فرقة، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»^(١).

زاد في رواية: «كلها في النار إلا واحدة»^(٢).

وهذا الحديث لم يروه البخاري، ونسبة روايته إليه من جهل الناظم وإخوانه، كيف لا؟ وقد صرفوا أنفاسهم في النفاق والشقاق، وقضوا أعمارهم في خزعبلات دعبل الخزاعي ووساوس شيطان الطاق.

وقد روى هذا الحديث أيضاً أبو داود وابن ماجه والترمذي^(٣).

وفي بعض رواياته قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي»^(٤).

وهو من معجزاته ﷺ، لأنه أخبر عن غيب وقع وفي كتاب «السراج المنير شرح الجامع الصغير» للعلامة الشهير بالعريزي أن الإمام أبا منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي ألف في شرح هذا الحديث كتاباً قال فيه: قد علم أصحاب المقالات أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرد بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه، من أبواب الحلال والحرام، وإنما قصد بالذم من خالف أهل الحق في أصول التوحيد وفي تقدير الخير والشر في شروط النبوة والرسالة وفي موالاة الصحابة، وما جرى في هذه الأبواب؛ لأن المختلفين فيها قد كفر بعضهم بعضاً، بخلاف النوع الأول فإنهم اختلفوا فيه من غير تكفير لا تفسيق للمخالف فيه فيرجع تأويل الحديث في افتراق الأمة إلى هذا النوع من الاختلاف.

وقد حدث في آخر أيام الصحابة خلاف القدريّة من «معبد الجهني» وأتباعه.

وتبرأ منهم المتأخرون من الصحابة كعبد الله بن عمر وجابر وأنس ونحوهم.

ثم حدث الخلاف بعد ذلك شيئاً فشيئاً إلى أن تكاملت الفرق الضالة اثنين

(١) رواه البيهقي في الشعب (٦٩/٧) بنحوه.

(٢) رواه أحمد (١٢٠/٣)، وابن ماجه (١٣٢٢/٢).

(٣) رواه أبو داود (٤/٥، ٥)، والترمذي (٢٥/٢، ٢٦)، وابن ماجه (١٣٢١/٢، ١٣٢٢).

(٤) رواه الترمذي (٢٥/٥، ٢٦).

وسبعين فرقة والثالثة والسبعون هم أهل السنة والجماعة، وهي الفرقة الناجية، انتهى. والكلام على هذا الحديث مستوفى في كتب الكلام.

ويفهم من سياق الناظم أنهم هم الفرقة الناجية المذكورة في الحديث مع أنهم جعلوا مخالفة أهل السنة والجماعة الذين هم على ما كان عليه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين أصلاً للنجاة، فصاروا كلما فعل أهل السنة شيئاً تركوه، وإن تركوا شيئاً فعلوه، فخرجوا بذلك عن الدين رأساً.

وأصل ذلك ما قاله ابن المطهر الحلي: بحثنا مع الأستاذ نصير الدين الطوسي في تعيين المراد من الفرقة الناجية، فاستقر الرأي على أنه ينبغي أن تكون الفرقة مخالفة لسائر الفرق مخالفة كثيرة، وما هي إلا الشيعة الإمامية؛ فإنهم يخالفون غيرهم من جميع الفرق مخالفة كثيرة بخلاف غيرهم، وقد نقل ذلك عنه الجلال الدواني في شرح العضدية وتعقبه.

وقد ذكر العلامة البرزنجي ذلك أيضاً، ثم قال: أقول: في هذا الرأي المعكوس غلط وفساد من وجوه:

الأول: أن الفرق الناجية قد بينها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله: (هي السواد الأعظم)^(١).

وبقوله: (ما أنا عليه وأصحابي)^(٢)، قال: فقد علمت أن الفرقة الناجية هي الموصوفة بهذا الوصف.

فينظر إلى الفرق ومعتقداتها وأعمالها، فمن وافقت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه هي الفرقة الناجية.

وقد علمنا بالتواتر أن الصحابة كانوا مجتمعين على خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ومن بعده.

وعلى القول: بأن الخير والشر بقدر الله وقضائه، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود.

(١) رواه ابن ماجه (١٣٠٣/٢)، والطبراني في الكبير (٣٢١/٨، ٣٢٧، ٣٢٨).

(٢) تقدم تخريجه.

وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وعلى الإيمان بالمتشابه وأمر البرزخ والحشر ورؤية الله تعالى، وأن المؤمن لا يخلد في النار وإن دخلها، وعلى غسل الرجلين والمسح على الخفين، وعلى نسخ المتعة.

وعلى عدم ذكر الصحابة إلا بخير، وغير ذلك فتكون الفرقة الناجية المتصفة بهذه العقائد والأعمال.

ومعلوم أن الرافضة في طرف النقيض منها كلها، فليسوا الفرقة الناجية قطعاً.
الثاني: أن قولهم: (بخلاف غيرهم من الفرق فإنهم متقاربون في أكثر الأصول) حجة عليهم، لأن التقارب في الأصول والفروع أقرب إلى الاجتماع.
وقد بين ﷺ الفرقة الناجية، وفسرها بالجماعة.

ومعلوم أن من فارق الجماعة وخالفهم مخالفة كثيرة ليس من الجماعة في شيء؛ فإذا لم يست الإمامية هي الفرقة الناجية قطعاً.

الثالث: أن قولهم: ينبغي أن تكون الفرقة الناجية مخالفة لجميع الفرق مخالفة كثيرة قياساً في مقابلة بيان رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - ونصه، وهو باطل؛ فإن النبي ﷺ قد نص على أن الناجية هي التي تكون على ما كان ﷺ وأصحابه عليه فمن كان عليه في العقد والعمل فهو الناجي الكامل، ومن كان على بعضه كان إلى النجاة قريباً بقدر متابعتة، وأما من خالف ذلك كثيراً فهو عن النجاة بمعزل، بل هو إلى الهلاك أقرب منه إلى النجاة؛ بل هو الهالك قطعاً؛ إذ لا نجاة إلا في الاتباع.

الرابع: أن قولهم: (لو لم تفارق سائر الفرق مخالفة كثيرة لزم من الحكم لكونها الناجية الترجيح بلا مرجح، ومع ذلك هو من لغو الكلام وسفسافه، وذلك أن النبي ﷺ لم يسكت عن البيان حتى يستنبط بالقياس العقلي، بل بينهم بقوله: «هي التي ما أنا عليه وأصحابي»^(١).

ولا شك أن بيان الدين موكول إليه ﷺ قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ

لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

فالناجية هي التي تكون على ما كان النبي ﷺ وأصحابه عليه، وما كان النبي وأصحابه أتباع الكتاب والسنة.

والهالكة هي المخالفة، وكثرت مخالفتها أو قلت؛ فإن الأهواء لا شك أنها متفاوتة في القرب والبعد إلى الكتاب والسنة، فتخالف البعيدة مخالفة كثيرة والقريبة مخالفة قليلة.

فكان الطريق أن يقول: استقر الرأي على أن المتبعة لبيان رسول الله صلى الله تعالى وسلم هي الناجية، ويقول: قد تتبعنا أصول الفرق كلها فوجدنا أصول هذه الفرقة وفروعها موافقة لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه دون سائر الفرق فحكمنا بأنها الناجية، وأنى له أن يقول ذلك! فإن القول بأنها التي تكون على ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه فرع اعتقاد أن الصحابة كانوا على الحق، واعتقاد ذلك يفك أساس مذهبهم ويحوجهم إلى القول بحقية خلافة الخلفاء الثلاثة، مع أنهم يقولون بارتدادهم كلهم إلا أربعة أو ستة.

ولا شك أن من هذا اعتقاده لا يصح له التمسك بالكتاب والسنة اللذين وصلا إلينا برواياتهم، وفهمناهما ببيانهم، بخلاف أهل السنة القائلين: إن الصحابة خير القرون، وإنهم أفضل خلق الله بعد الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وإنهم على الحق، وإنهم كلهم عدول وإنهم يقتدى بهم؛ فهذه الفرقة هي الحقيقة أن تكون الناجية، دون التي رغبت عن اتباع الصحابة ناجية.

الخامس: إذا كان مدار النجاة - بزعمهم الفاسد - على المخالفة يلزم أن يخرجوا من الدين رأساً؛ لأنهم كلما رأوا أهل السنة فعلوا شيئاً موافقاً للسنة تركه هؤلاء، وإذا تركوا شيئاً كذلك فعله هؤلاء؛ فخرجوا من الدين رأساً وذلك هو الضلال المبين والهلاك اليقين.

السادس: أن الطوسي رجل منجم متشبث بذيل الفلسفة وليس له في السنة ولا في الكتاب أثر يعتد به من رواية أو دراية، وابن المطهر الجلي - الذي هو تلميذه - أخس منه حالاً.

فأني لهما أن يبحثا عن الفرقة الناجية!!

ولو كان لهما حياة لاستحيا أن يكونا من الباحثين عما ليس بفنهما ولكانا اتبعنا بيان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم، الموكول إليه البيان من الله الذي أرسله بالهدى ودين الحق، وقال لنا: ﴿فَاتَّبِعُونَهُ﴾ ووقفنا عنده ولم يتجاوزاه.

فمن يكون رأس ماله الفلسفة أو النجوم أنى له أن يهجم على الحقائق الشرعية هذا المهجوم، فإنه يصيبه من أنجم الدين وشهبه الرجوم، كما أشار إليه ناصر الدين البضاوي في سورة الملك أن المراد بالشياطين في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك: ٥] المنجمون حيث قال: وقيل معناه: رجومًا وظنونًا لشياطين الإنس وهم المنجمون انتهى.

السابع: أن هذا الافتراق إنما هو بسبب الاعتقاد دون العمل، وأن هؤلاء قد وافقوا أهل السنة في القول ببقاء الروح وفي عصمة الأنبياء من الصغائر ولو سهواً، وفي أكثر أمور البرزخ كسؤال القبر وعذابه والحساب والميزان، والصراط والحوض والشفاعة وانقطاع عذاب الكبيرة وكون الجنة والنار مخلوقتين الآن موجودتين وكذلك وافقوا المعتزلة في: القول بالقدر. وخلق الأفعال، وخلق القرآن، ونفي الرؤية، ووجوب اللطف.

والحسن والقبح العقليين وهكذا فلم يخالفوا جميع الفرق مخالفة كثيرة، فلا يجوز أن تكون الفرقة الناجية على الأصل الذي أصلوه من اشتراط كمال المخالفة مع جميع الفرق انتهى.

ثم أخذ الناظم يستدل على كونهم الفرقة الناجية، فقال:

٧- فاصغ لما أقول يا غُمر فما تقول في آل النبي الكرما

أقول: هذا البيت هكذا في النسخة التي بين أيدي الروافض، وأما التي ظهرت بين الناس ففيها «يا عمر» بدل «يا غمر» يخفون في أنفسهم ما لا يبدون.

وهكذا حالهم في تحريف الكلم عن مواضعه، وما أشبه حالهم بحال إخوانهم الذين يقولون: راعنا ليا بألستهم وطعنا في الدين.

ثم إن الحقيق بأن يخاطب بلفظ الغمر الروافض الذين لا يعلمون إلا ظاهراً من الحياة الدنيا، ولا سيما مثل من نسبت الأرجوزة إليه، الذي أشرنا إلى حاله أول هذا

الكتاب. قال الناظم الرافضي:

٨- هل هلكوا أستغفر الله وقد قام لفسطاط الهدى بهم عمد

٩- لا بل نجوا فمن عداهم هلكوا ونحن ممن هم تمسكوا

١٠- فكل قول منهم متبع قول عليه المسلمون أجمعوا

أقول: إن أهل السنة بأجمعهم يروون في كتبهم فضائل أهل البيت ومآثرهم، كيف لا؟ وهم يرون فرضية حب أهل البيت! ويروون في ذلك عدة أحاديث.

منها: ما رواه البيهقي وأبو الشيخ والديلمي، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحد حتى أكون أحب إليه من نفسه وتكون عترتي أحب إليه من نفسه»^(١).

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه، وأحبوني لحب الله، وأحبوا أهل بيتي لحبي»^(٢).

إلى غير ذلك مما لا يكاد يحصر، وهم لا يفرقون بين أحد منهم.

وأما الروافض فهم يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض؛ وذلك لأن العترة بإجماع أهل اللغة تقال لأقارب الرجل.

والروافض ينكرون نسب بعض العترة كرقية وأم كلثوم ابنتي رسول الله ﷺ، ولا يعدون بعضهم داخلاً فيها كالعباس عم رسول الله ﷺ وجميع أولاده وكالزبير بن صفية عمة رسول الله ﷺ، ويغضون كثيراً من أولاد فاطمة -رضي الله عنها- بل يسبونهم كزيد بن علي بن الحسين الذي كان في العلم والزهد على جانب عظيم، وقد استشهد على يد المروانية.

وكذا يحيى ابنه، فإنهم كانوا يغضونه أيضاً. وكذا إبراهيم وجعفر ابنا موسى الكاظم ﷺ، وقد لقبوا الثاني بالكذاب مع أنه كان من كبار أولياء الله تعالى، وهو الذي أخذ عنه أبو يزيد البسطامي -قدس سره- الطريقة وأخذها إياها عن جعفر الصادق غلط. ولقبوا بالكذاب أيضاً جعفر بن علي أخا الإمام الحسن العسكري ويعتقدون أن

(١) رواه الطبراني في الكبير (٨٦/٧)، والبيهقي في الشعب (١٨٩/٢).

(٢) رواه الترمذي (٦٦٤/٥) (٣٧٨٩)، والطبراني في الكبير (٣٤١/١٠).

الحسن بن الحسن «المثنى» وابنه عبد الله «الحض» وابنه محمدًا الملقب بـ «النفس الزكية» ارتدوا وحاشاهم من كل سوء وهكذا اعتقدوا في إبراهيم بن عبد الله وزكريا بن محمد الباقر ومحمد بن عبد الله بن الحسين بن الحسن، ومحمد بن القاسم بن الحسين ويحيى بن عمر الذي كان من أحفاد زيد بن علي بن الحسين، وكذلك في جماعة حسنيين وحسينيين كانوا قائلين بإمامة زيد بن علي بن الحسين.

وتام الكلام في كتابي: «مختصر التحفة الإثني عشرية» فقد تبين بهذا حال الرافضة مع أهل البيت عليهم السلام.

وأما قوله: (فمن عداهم هلكوا... إلخ) إن أراد بهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ومن اقتفى بأثرهم واهتدى بهديهم - كما هو الظاهر من عقيدته الفاسدة فيهم - فهذا من أجلى الدلائل على كفره وكفر إخوانه؛ لمخالفته لقول الله تعالى وقول رسوله صلى الله عليه وآله وأقوال العترة الطاهرين عليهم السلام، كما قدمنا شيئاً من ذلك، وإن أراد غيرهم فهو حق، غير أن سياق كلامه لا يساعد على ذلك.

قال الناظم الرافضي:

١١ - وقد أخذنا قولهم ففزنا وعن سوى آل النبي جزنا

١٢ - متخذين مذهب الأطايب من آله لا سائر المذاهب

أقول: قد ذكرت في كتابي «رجوم الشياطين» جميع من أخذ فرق الروافض العلم عنه من أسلاف علمائهم، وبيننا أحوالهم بما يطول ذكره في هذا المقام، وكذا كتبهم، وإني أذكر في هذا المقام أصح كتب الإمامية التي أخذوا دينهم منها؛ ليتضح لك أنهم ليسوا على شيء.

اعلم أنهم زعموا أن أصح كتبهم أربعة.

«الكافي» و «فقه من لا يحضره الفقيه» و «التهذيب» و «الاستبصار» وقالوا:

إن العمل بما في الكتب الأربعة واجب.

وكذا بما رواه الإمامي ودونه أصحاب الأخبار منهم، نص عليه المرتضى وأبو جعفر الطوسي وفخر الدين الملقب عندهم بالحق الحلي وهو باطل لأنها أخبار آحاد

وأصحبها «الكافي».

وقال جماعة: أصحبها فقه من لا يحضره الفقيه.

وقال بعض المتأخرين الناقد لكلام المتقدمين: أحسن ما جمع من الأصول كتاب الكافي للكليني والتهذيب والاستبصار، وكتاب فقه من لا يحضره الفقيه حسن. وما زعموا من صحتها باطل؛ لأن في إسناد الأخبار المروية من هو من المحسمة كالهشامين وصاحب الطاق.

ومنها: من أثبت الجهل لله في الأزل كزرارة بن أعين وبكير بن أعين والأحولين وسليمان الجعفري ومحمد بن مسلم وغيرهم.

ومنها: فاسد المذهب كابن مهران وابن بكير وجماعة أخرى.

ومنها: الوضع كجعفر القزاز وابن عياش.

ومنها: الكذاب كمحمد بن عيسى.

ومنها: الضعفاء وهم كثيرون.

ومنها: المجاهيل، وهم أكثر كابن عمار وابن سكرة.

ومنها: المستور حاله كالتفليسي وقاسم الخزاز وابن فرقد وغيرهم ممن ذكرته في «السيوف المشرقة في أعناق أهل الزندقة».

ولأن كتب أحاديثهم مشحونة بالأحاديث الضعيفة؛ فكيف يجب العمل بكل ما فيها من الأخبار؟

وقد اعترف الطوسي بنفي وجوب العمل بكثير من الأحاديث الصحيحة بزعمهم؛ بأنه خبر واحد، وهو لا يوجب علماً ولا عملاً والكليني يروي عن ابن عياش وهو كذاب.

والطوسي يروي عن يدعي الرواية عن إمام مع أن غيره يكذبه كابن مسكان فإنه يدعي الرواية عن الصادق وقد كذبه غيره، ويروي عن ابن المعلم وهو يروي عن ابن بابويه الكذاب صاحب الرقعة المزورة.

ويروي عن المرتضى أيضاً وقد طلب العلم معاً وقرأ على شيخهما محمد بن النعمان وهو أكذب من مسلمة الكذاب.

وقد جوز الكذب لنصرة المذهب، ومن شمة ألف كتاباً مشحوناً بالكاذب وعزاه إلى نصراني، وكتاباً آخر كذلك عزاه إلى جارية ودعوى جماعة من جماعة من متقدميهم - كالمرتضى وشيعته - تواتر كثير من الأخبار المودوعة في كتب القوم باطلة؛ إذ لا شبهة في أن كل واحد من الأخبار آحاد، وقد اعترف علماء الفرقة أنه لم يتحقق إلى الآن خبر بلغ التواتر إلا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١) نص عليه المقتول في البداية.

وكذا القدر المشترك بينهما؛ إذ لم يتواتر مدلولها أيضاً؛ إذ ليس في كتبهم خبر رواه جمع بلفظ واحد، أو ألفاظ متقاربة يستحيل تواطؤهم على الكذب في جميع الطبقات، ولا معنى واحد هو القدر المشترك بين الأخبار، وذلك واضح لمن تصفح كتبهم.

وأعجب من ذلك: أنه ادعى أن ما رواه الإمامي ودونه هو وأصحابه يوجب العلم، مع أن فيهم من طعنوا فيه، والمتقدمون منهم أيضاً كانوا يزعمون ذلك، فإنهم كانوا يعملون بما رواه أصحابهم من غير التفات إلى المعلول والمردود والصحيح وغيره، وابن بابويه حكم بوضع بعض ما رواه الكليني بإسناد صحيح عندهم، كالأخبار اللاتي رواها في تحريف القرآن وإسقاط بعض آيات منه.

والحلي أيضاً حكم بوضع أخبار رواها الكليني أيضاً، وكذا أبو جعفر الطوسي كخبر «ليلة التعريس» و «خبر ذي الدين».

وبالغ المرتضى في رد ما رواه شيخ شيخه ابن بابويه والصفار من «خبر الميثاق» مع أن إسناد كل منهما صحيح عندهم هذا حال كتبهم.

ثم الإمامية قد اختلفوا في رواياتهم اختلافاً كثيراً، وقد صرح شيخ الطائفة محمد بن الحسن في تهذيب الأحكام بكثرة اختلاف رؤساء القوم فقال: لا يوجد خبر إلا وفي مقابلته خبر آخر يضاده في الحكم، ثم قال: وقد اتفق القوم أن هذا لا يجوز أن يتعبد به العاقل ولا أن يعمل به اللبيب ولذا قد رجح خلق كثير وجم غفير من العقلاء عن مذهب الإمامية بعد الاطلاع على ذلك.

وقد حكى أبو جعفر الطوسي عن شيخه أبي عبد الله محمد بن النعمان البغدادي

(١) رواه البخاري (٤٣٤/١)، ومسلم (١٠/١)، والترمذي (٣٥/٥).

المشهور عندهم بالمفيد أن أبا الحسن الهاروني كان يعتقد مذهب الشيعة ويدين بطريق الإمامية، فرجع عنه لما التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث، وترك المذاهب ودان بغيره.

والمذهب الذي أسس على الأخبار الكاذبة باطل من غير نكير.
انظر إلى الاختلاف الجاري بين الفرقة الإثني عشرية، فقد روى جمع منهم بإسناد صحيح عندهم أن خروج المذي ينقض الوضوء.
وروى آخرون بإسناد كذلك أنه لا ينقض الوضوء.
وروى جمع أنه تجب سجدة السهو في الصلاة، وأن الأئمة كانوا يسجدون للسهو.

وروى آخرون أنه لا يجوز السجود للسهو.
وروى بعضهم أن إنشاد الشعر ينقض الوضوء.
وروى آخرون أنه لا ينقض.
وروى بعضهم عدم جواز عبث المصلي ببعض أجزاء بدنه.
وروى آخرون جوازه حتى بالمذاكير، إلى غير ذلك من الاختلافات التي لا يحيط بها الإحصاء.

وقد تصدى محمد بن الحسن الطوسي للجمع بين الأخبار المتعارضة في التهذيب والاستبصار، فركب متن عمياء، وخطب خطب عشواء فأتى بالتكلفات البعيدة والتعسفات الغير السديدة؛ كحمل ماء الورد على الماء الذي فيه الورد.
واضطر في التوفيق بين كثير من الأخبار المتضادة إلى التقية التي هي أساس مذهبهم وعكاز من أعمى الله بصيرته.
ومن العجيب أنه حمل بعض الأخبار على التقية مع أن المخالف لم يذهب إلى ما دلت عليه، أو ذهبت إليه جماعة شاذة.

وأعجب منه أنه حمل جزء الخبر على التقية، وأهمل الجزء الآخر منه مع أنه أيضاً يخالف مذهب أهل السنة، كما حمل تخليل أصابع الرجلين فقط على التقية في أمره صلى الله تعالى عليه وسلم بغسل الوجه مرتين وتخليل أصابع الرجلين حين غسلهما،

مع أن غسل الوجه مرتين مخالف أيضاً لمذهب أهل السنة.

فقول الناظم: (وقد أخذنا قولهم ففزننا...) إلخ مردود بما أسلفناه لك.

نعم إنهم أخذوا مذهبهم من الرقاق المزورة التي لا يشك عاقل أنها افتراء على الله تعالى، ولا يصدق بها إلا من أعمى الله بصره وبصيرته.

والعجب من الرافضة أنهم سموا صاحب الرقاق بالصدوق، ولا يخفك أن هذا من قبيل تسمية الشيء باسم ضده، وهو وإن كان يظهر الإسلام؛ غير أنه كافر في نفس الأمر.

وكان يزعم أنه يكتب مسألة في رقعة فيضعها في ثقب شجرة ليلاً فيكتب الجواب عنها صاحب الزمان.

وهذه الرقاق عند الرافضة من أقوى دلائلهم وأوثق حججهم فتبا لقوم أثبتوا أحكام دينهم بمثل هذه الترهات، واستنبطوا الحرام والحلال من نظائر هذه الخزعبلات. ومع ذلك يقولون: نحن أتباع أهل البيت، كلا، بل هم أتباع الشياطين وأهل البيت يريثون منهم.

واعلم أن الرقاق كثيرة:

منها: رقعة علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، فإنه كان يظهر رقعة بخط صاحب في جواب سؤاله، ويزعم أنه كاتب أبا القاسم بن أبي الحسين بن روح أحد السفرة على يد علي بن جعفر بن الأسود أن يوصل له رقعة إلى صاحب فأوصلها إليه، فزعم أبو القاسم أنه أوصل الرقعة إلى صاحب، وأرسل إليه رقعة زعم أنها جواب صاحب الأمر له.

ومنها: رقاق محمد بن عبد الله بن جعفر بن حسين بن جامع بن مالك الحميري أبو جعفر القمي.

وقال النجاشي: أبو جعفر القمي كاتب صاحب الأمر، وسأله مسائل في أبواب الشريعة، قال: قال لنا أحمد بن الحسين وقفت على هذه المسائل من أصلها والتوقيعات بين السطور.

ذكر تلك الأجوبة محمد بن الحسن الطوسي في كتاب الغيبة وكتاب الاحتجاج.

والتوقيعات: خطوط الأئمة - بزعمهم - في جواب مسائل الشيعة، وقد رجحوا التوقيع على المروي بالإسناد الصحيح لدى المتعارض.

قال ابن بابويه في الفقيه بعدما ذكر التوقيعات الواردة من الناحية المقدسة في باب الرجل يوصي إلى رجلين: هذا التوقيع عندي بخط أبي محمد بن الحسن بن علي. وفي الكافي للكليني رواية بخلاف ذلك التوقيع عن الصادق ثم قال: لا أفتي بهذا الحديث بل أفتي بما عندي من خط الحسن بن علي.

ومنها: رقاع أبي العباس جعفر بن عبد الله بن جعفر الحميري القمي.

ومنها: رقاع أخيه الحسين، ورقاع أخيه أحمد.

فهؤلاء كلهم كانوا يزعمون أنهم يكتبون صاحب الأمر، ويسألونه مسائل في أحكام الشرع، وأنه يكتب جواب أسئلتهم، كما ذكره النجاشي وغيره. وأبو العباس هذا قد جمع كتاباً في الأخبار المروية عنه، وسماه «قرب الإسناد إلى صاحب الأمر».

ومنها: رقاع علي بن سليمان بن الحسين بن الجهم بن بكير بن أعين أبو الحسن الزراري فإنه كان يدعي المكاتبة أيضاً ويظهر الرقاع.

قال النجاشي: (كان له اتصال بصاحب الأمر، وخرجت له توقيعات).

وقد بينا في كل من كتاب «رجوم الشياطين» و «السيوف المشرقة» حال أسلافهم الذين تلقوا عندهم دينهم، وما ورد من الأئمة في حقهم من الذم بل والحكم بالكفر، ولولا خوف الإطئاب لذكرنا ذلك.

وقوله: (وعن سوى آل النبي جزنا) كذب محض، بل هم متبعون لأهوائهم، مقتدرون بأرائهم مبنى مذهبهم على المخالفة والنفاق والكذب والزور والشقاق.

وقد لعب بعقولهم زعمائهم الذين يدعون الاجتهاد، مع أن كلا منهم أجهل من حمار، وأضل من الشيطان، نصبوا حبال الخيل لأكل الأموال وأظهروا الزهد وهم منبع الخبث والضلال.

وأيّن أهل البيت الأخيار من هؤلاء الأشرار!

وسياتي إن شاء الله تعالى تنمة لهذا الكلام، تزيدك بصيرة في ضلال هؤلاء

الطغاة.

قال الناظم:

١٣- فمذهب الصادق خير مذهب وهو بيت الله أولى بالنبى

١٤- وما أخذتم منهم وعنهم بل اتبعتم من هم دونهم

أقول: يريد أهل السنة يختارون مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد ويؤثرونه على مذهب الأئمة الذين حازوا من الفضل ما لا يحد مع أنهم أحق بالاتباع والافتداء؛ لأنهم تربوا في حجر سيد الأنبياء وأهل البيت أدري بما فيه، كما لا يخفى على الفطن والنبه.

يظن أن في ذلك تفريطاً وعدولاً عن الحق، وهذه من جملة مكايدهم التي يلقونها على كثير من عوام الناس فيضلونهم عن الطريق، ويصدونهم عن منهج التحقيق.

والجواب عن هذه المكيدة: أن الإمام نائب النبي وخليفته، لا صاحب المذهب؛ لأن المذهب طريق الذهاب الذي فتح على بعض الأمة في فهم أحكام الشريعة من أصولها، ولذا احتمل الصواب والخطأ.

والإمام معصوم عن الخطأ -بزعم الشيعة- كالنبي، فلا يتصور نسبة المذهب إليه، ومن ثم كان نسبة المذهب إلى الله تعالى والرسول الكرام عليهم الصلاة والسلام فضول من الكلام ومعدود من جملة الأوهام.

بل إن فقهاء الصحابة رضي الله تعالى عنهم أفضل عند أهل السنة من المجتهدين الأربعة، ومع ذلك لا يعدونهم أصحاب مذاهب؛ بل إنما يجعلون أقوالهم وأفعالهم مدارك الفقه ودلائل الأحكام، وذريعة لأخذ شريعة الرسول عليه أفضل الصلاة وأكمل السلام، وشأن العترة عندهم في أخذ الأحكام كشأن النبي عليه السلام وسائر الصحابة الكرام، وأن اتباعنا لبعض أئمة الدين كاتباعهم لفلان وفلان، ممن هو بزعمهم من المجتهدين، وليس هو من قبيل اتباعهم للصادق، فإن اتباعهم له من قبيل اتباعنا لحضرة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم، فإنه عندهم أصل مأخذ الدين، وعنه الرواية، كما نأخذ ذلك عليه الصلاة والسلام.

وإلا فما معنى تسميتهم لأجلة علمائهم مجتهدين وهم لهم مقلدون فالروافض

وإن كانوا يدعون -ظاهراً- اتباع الأئمة، ولكنهم في الحقيقة يقلدون- في المسائل الغير المنصوصة عن الأئمة - علمائهم ومجتهديهم كابن عقيل والسيد المرتضى والشيخ الشهيد وأمثالهم، ويأخذون بأقوالهم، وإن كانت مخالفة للروايات الصحيحة الثابتة عندهم.

وقد ذكرت نبذة من ذلك في المسائل الفقهية من كتاب مختصر التحفة الإثني عشرية.

فإذا جاز - عندهم- تقليد مجتهديهم فيما يخالف الروايات الثابتة عن الأئمة، فأى محذور يحلق أهل السنة في أخذهم بأقوال مجتهديهم والاقتداء بهم، مع موافقتهم لما عليه الأئمة من الأصول والقواعد، ولا محذور في المخالفة في بعض الفروع.

كما أن أبا يوسف ومحمد بن الحسن قد خالفا مقتداهما أبا حنيفة في كثير من المسائل، ومع ذلك فهما من أتباعه كما لا يخفى.

وقول الناظم: (وما أخذتم منهم.... إلخ) كذب وافتراء من غير شك ولا امتراء. هذا أبو حنيفة رحمه الله - وهو بين أهل السنة- كان يفتخر ويقول بأفصح لسان: (لولا الستتان لهلك النعمان).

يريد الستين اللتين صحب فيهما - لأخذ العلم - الإمام جعفر الصادق، وقد قال غير واحد من الأجلة: إنه أخذ العلم والطريقة من هذا الإمام ومن أبيه الإمام محمد الباقر ومن عمه زيد بن علي بن الحسين رحمهم الله، ومالك بن أنس رحمه الله تعالى كان يفتخر أيضاً بأخذ العلم عنهم وعمن أخذ عنهم.

وكذلك الشافعي وأحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى.

وأئمة محدثي أهل السنة يسمون سند الحديث الذي رواه أحد أئمة أهل البيت عن أبيه عن جده: «سلسلة الذهب».

وذكر في تاريخ نيسابور أن علي بن موسى الرضى رحمهم الله - دخل نيسابور وهو على بغلة وشقيق البلخي يسوقها، وعليه مظلة لا يرى من ورائها، فتعرض له الحافظان: أبو زرعة الرازي ومحمد بن أسلم الطوسي، ومعهما من طلبة العلم والحديث عدد لا يحصى فتضرعا إليه أن يريهم وجهه، ويروي لهم حديثاً عن آبائه، فاستوثق

البغلة وأمر غلمانهم أن يكشفوا الظلة فأقر عيون تلك الخلائق برؤية طلعتهم المباركة. وكان الناس بين باك وصارخ وמתمرغ بالتراب ومقبل لحافر بغلته فصاحت العلماء: معاشر الناس أنصتوا واستملي منه الحافظان المذكوران فقال: حدثني أبي موسى الكاظم عن أبيه جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن أبيه زين العابدين عن أبيه الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب قال: حدثني حبيبي وقرّة عيني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال: حدثني جبريل قال: سمعت رب العزة يقول: «لا إله إلا الله حصني، فمن قالها دخل حصني ومن دخل حصني أمن من عذابي»^(١). ثم أرخى الستر وسار، فعد من أهل المحابر والذين يكتبون فأنافوا على عشرين ألفاً.

وقد أورد هذه القصة أيضاً صاحب الفصول من الإمامية في تاريخ الأئمة. قال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى -: لو قرئت هذه الأسانيد على مجنون لبرئ من جنه.

ولو أخذنا نذكر جميع من روى عنهم، وتلقى العلم منهم لطلال الكلام وضاق المقام.

ثم إن تخصيص الناظم مذهب الصادق عليه السلام بالذكر مما لا وجه له، بل إن جميع الأئمة من العترة الطاهرة مقتدى بأفعاله وأقواله.

وهذا مما يؤيد ما ذكرناه سابقاً من أن الروافض لا نصيب لهم من الاقتداء بأهل البيت الطاهرين رضي الله عنهم أجمعين، كيف لا وقد ذكروا في كتبهم الفقهية أموراً تقشعر منها الجلود!! كقولهم: «إن جعل شيعي أم ولده أجيرا لخدمة رجل ولتدبير البيت وأحل فرجها لآخر، تكون خدمتها للأول، ووطؤها للثاني».

وإن هبة وطمع مملوكته تكون صحيحة، ويكون الفرج عارية. وإن وقف فرج الأمة صحيح، فتخرج الأمة إلى الناس ليستمتعوا بها وأجرة هذه المتعة حلال طيب لمن وقفت له.

وإن وطمع دبر المنكوح أو المملوكة أو الأمة المعارة أو الموقوفة أو المودوعة،

(١) رواه أبو نعيم في الحلية (١٩١/٣)، والديلمي في الفردوس (٢٥١/٥).

أو المستمتع بها جائز إلى غير ذلك من القبائح التي طفحت بها كتبهم، ولا تكاد تصح في دين من الأديان، فضلاً عن دين الإسلام الذي صانه الله تعالى من كل عيب ونقصان.

وحاشا أن يروى مثل ذلك عن أئمة أهل البيت الذين طهرهم الله تعالى من كل سوء.

وفي كتابي «مختصر التحفة الإثني عشرية» شيء كثير من مثل هذه المسائل نقلت من معتمد كتبهم الفقهية.

فارجع إليه فإنه يزيدك بصيرة في ضلالهم.

قال [الناظم الرافضي]:

١٥- ذخرت حبي لهم ليوم لا ينفع للمرء سوى ما عملا

أقول: إن محبة أهل البيت ﷺ من الواجبات عندنا معاشر أهل السنة؛ لما سبق من الأخبار الصحيحة والآثار الرجيحة فإنهم الذين يتميز بحبهم إيمان المرء من نفاقه، والذين ورثوا النور المبين عن خصه الله تعالى بإشراقه، فالصلاة بهم تمامها وبالصلاة عليهم ختامها، ورحمهم موصولة برحم المكارم وذمامها.

وقد مر لك نبذة من ثناء أئمة أهل السنة عليهم، وتلقي الدين عنهم.

وقد نسب للإمام الشافعي - وموضعه من أهل السنة موضع الواسطة من العقد - نظم كثير يشهد بما ذكرناه عن أهل السنة، ويرد على من أنكر ذلك من جهلة الروافض، كقوله:

يا أهل بيت رسول الله حبكم فرض من الله في القرآن أنزله
يكفيكم من عظيم الفخر أنكم من لم يصل عليكم لا صلاة له
وقوله:

إن فتشوا قلبي رأوا وسطه سطرين قد خطا بلا كاتب
العلم والتوحيد في جانب وحب أهل البيت في جانب

وقوله:

إذا ذكروا علياً أو بنيه وجاءوا بالروايات العلية
يقال تجاوزوا يا قوم عنه فهذا من حديث الرافضية
برئت إلى المهيمن من أناس يرون الرفض حب الفاطمية

وقوله:

يا راكبا قف بالغصب من منى واهتف بساكن خيفها والناهض
سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى فيضا كملتطم الفرات الفائض
إن كان رفضاً حب آل محمد فليشهد الثقلان أني رافضي

وقوله:

إلامُ ألامُ وحتي متي أعاتب في حب هذا الفتى
فهل زوجت غير فاطم وفي غيره هل أتى ﴿هَلْ أَتَى﴾

إلى غير ذلك مما هو مذكور في كتب الشيعة، صحت نسبته إليه أم لا، وقد
صحب الصادق رضي الله تعالى عنه كثير من سادات طريقة أهل السنة، مثل داود بن
نصير الطائي وعبد الله بن المبارك، والفضيل بن عياض وإبراهيم بن أدهم وغيرهم.
وذكر المبرد في الكامل، قال: يروى عن رجل من قريش قال: كنت عند
سعيد بن المسيب يوماً، فأتاه علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، فقلت: يا أبا
عبد الله من هذا؟ قال: هذا الذي لا يسع مسلماً أن يجهله، هذا علي بن الحسين بن
علي بن أبي طالب.

واعلم أن المحبة بالاتباع لا بالابتداع، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ

فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وقد ذكرنا لك سابقاً أن ما عليه الروافض ليس ما كان عليه العترة الطاهرة.

وإن هم من لطم الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية، وغير ذلك
من الفضائح التي تصدر منهم في محرم وغيره، حتى صاروا بها مثلة بين الأنام

وأضحوكة بين الخاص والعام، ومتى كانت الأئمة الأطهار يتعبدون بلعن سلف هذه الأمة الأخيار، ومن العجب ادعاء الروافض حب أهل البيت مع أنهم ينسبون إليهم ما لا يرضي الله تعالى ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم من القبائح حاشاهم الله تعالى من ذلك.

منها: أنهم يقولون: إن الأئمة كانوا يزوجون بناتهم وأخواتهم الكفرة الفجرة، كسيدتنا سكيمة أنكحت مصعب بن الزبير وكزواج عمر بن الخطاب ؓ بأم كلثوم شقيقة الحسين ؓ.

ومنهم ينسبون إلى الإمام الصادق أنه طرح القرآن المجيد على الأرض وأهانته، روى الكليني عن زيد بن جهمد الهلالي عن الصادق أنه قرأ: (أن تكون أئمة هي أزكى من أئمتكم)، فقلت: جعلت فداك: أئمة؟ قال: إي والله. قلت: إنما يقرأ: «أربى» قال: وما أربى؟ وأوماً بيده فطرحها إهانة^(١).

ومنهم ينسبون إليه كل ما ينافي الإيمان ويضاده، فإنهم زعموا أن الأئمة كانوا يصبرون على التقية وإظهار الباطل وإخفاء الحق في طول أعمارهم من غير مخافة الهلاك مع أن نص الأمير الموجود في «نهج البلاغة» ينافي ذلك حيث قال: (علامة الإيمان أن تؤثر الصدق حيث يضرك على الكذب حيث ينفعك).

ومنهم ينسبون إليهم جواز الصلاة مع تلطخ الثوب بالنجاسات المغلظة وأكل أفراخ الطيور الميتة إلى غير ذلك من هفواتهم مما هو مذكور في «مختصر التحفة» و «السيوف المشرقة»، وهذا مما لا سبيل للرافضة إلى إنكاره لتصريح فقهاءهم بذلك. وقد أسلفنا لك أنهم ينتقصون كثيراً من أهل البيت الطيبين الطاهرين ويرمونهم - والعياذ بالله تعالى - بالكفر، وإنهم يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض.

وقد تبين بطلان قول الناظم (ذخرت حبي... إلخ) وأنه محض كذب وافتراء. فهو حري بخطاب الإمام الأرواح الشيخ عثمان بن سند - عليه الرحمة - كسائر إخوانه الملحدين، وذلك قوله:

(١) رواه الكليني في الأصول (١/٢٩٢).

كذبت فقد أبغضت أقرب رحمهم
 ليس ابن عفان قريباً إليهم
 كذاك أبو بكر وصاحب عهده
 أيرضى رسول الله زوج ابنتيهما
 فحبك آل المصطفى ثم حب من
 كغازلة غزلا وقد تم أصبحت
 ومستضخ بالطيب لما تأرجت

إلى أن قال -عليه رحمة المتعال-:

وحب بني الزهراء أورثنا على
 فمن كالحسين السبط أو حسن الندي
 أبوهم علي والمطهر جدهم
 على جدهم والآل والصحب كلهم
 تكرر ما جرى صباح تسنن
 وما صدحت ورق على فرع بانه

وقد بقي لنا كلام، يضيق منه المقام، والله ولي التوفيق والإنعام.

قال الناظم:

فصل

- ١٦- يا غمر هل يكفر من قد اقتفى بعد النبي بالهداة الشرفا
 ١٧- ومن سفينة النجاة ركبا واتخذ الدين الخفيف مذهبا
 ١٨- ومن تولى بعلي من أتى في شأنه التنزيل فانظر ﴿هَلْ أَتَى﴾
 أقول: قد تبين لك مما سبق أن الروافض قد خالفوا الله ورسوله والأئمة في
 الأفعال والأقوال، وأن ما هم عليه إنما هو من وساوس أسلافهم ذوي الضلال، وقد

عرفت مأخذ أحكامهم كالرقاع المزورة والتوقيعات ونحو ذلك من الترهات.
وأي إمام من الأئمة الهداة كفر أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم،
أو تنقصهم أو لعنهم حتى يزعم الروافض أنهم مقتفون بأثرهم مهتدون بهديهم، مع أن
ثناء أهل البيت على الصحابة ﷺ مما لا ينكره أحد ولا يمكن أن يجحد.
وقد ذكر في الأصل ما فيه الكفاية، لمن حلت في قلبه هداية.

والذي كفر الروافض إنشا كفرهم بسبب حكمهم على أخيار هذه الأمة بالكفر
والعياذ بالله تعالى، مع ما ورد في حقهم من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية؛ وعلى
هذا بني تكفيرهم في الأصل، حيث قال المؤلف -عليه الرحمة-: (وبالجملة تكفير أحد
من الصحابة ﷺ الذين تحقق إيمانهم وصدقهم وعدم نفاقهم والإقدام على لعنة بمجرد
شبهة هي أهون من بيت العنكبوت - كفر صحيح، لا ينبغي أن يتوقف فيه وللشيعة
الذين في زماننا الحظ الأوفى من هذا الكفر؛ لأنهم كفروا أناساً من الصحابة كان الأمير
يصلي وراءهم، ويقتدي بهم في الجمع والجماعات، كأبي بكر وعمر وعثمان ﷺ، وقد
درج معهم على أحسن حال وأرفه بال حتى زوج بنته أم كلثوم من عمر ﷺ، ونكح
هو كرم الله وجهه من سبي أبي بكر ﷺ خولة الحنفية رضي الله تعالى عنها، وصدر منه
كرم الله وجهه من حسن المعاملة مع الخلفاء ما لا يقبل تأويلاً، وهو مما يلقم الشيعة
حجراً) انتهى.

ولا مساغ لهم أن ينكروا الحكم بالتكفير كما ادعاه الناظم على ما سيجيء، في
شرح قوله: (ولا نسب عمر... إلخ) مما يتبين به بطلان قوله إن شاء الله تعالى.
وقوله: (ومن سفينة النجاة ركبا... إلخ) إشارة إلى ما يروى عن النبي ﷺ:
«مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»^(١).
يعني أن الفلاح والهداية منوط كل منهما بمحبتهم، ومتعلق باتباعهم والتخلف
عن محبتهم واتباعهم موجب الهلاك.

وهذا المعنى بفضل الله تعالى مختص بأهل السنة، لأنهم هم المتمسكون بحبل
وداد جميع أهل البيت، كالإيمان بكتاب الله تعالى كله، لا يتركون حرفاً منه وبالأنبيا

(١) رواه الطبراني في الأوسط (٣٥٥/٥)، والحاكم في المستدرک (٣٧٣/٢).

أجمعين، بحيث لا يفرقون بين أحد من رسله وأنبيائه ولا يخصصون ببعضهم المحبة دون بعض؛ لأن الإيمان ببعض الكتاب بحكم ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥] وبعض الأنبياء - بدليل ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ يُرِيدُونَ أَنْ يَفْرُقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠]. كفر عظيم، بخلاف الروافض في ذلك كله، فما من فرقة منهم إلا وهي لا تحب جميع أهل البيت، بل يحبون طائفة ويبغضون أخرى.

ولبعض علماء الروافض تقرير ههنا عجيب!!

حيث قال: تشبيه أهل البيت في هذا الحديث بالسفينة يقتضي أن محبة جميع أهل البيت والاتباع بكلهم غير ضروري في النجاة؛ لأن أحداً لو تمكن في زاوية من السفينة يحصل له النجاة من الغرق بلا شبهة، بل الدوران في السفينة بأن لم يجلس في مكان واحد كذلك، فالشيعة إذاً كانوا متمسكين ببعض أهل البيت، ومتبعين لهم يكونون ناجين بلا شبهة فقد اندفع طعن أهل السنة عليهم بإنكار بعض أهل البيت.

وأجاب عنه أهل السنة بوجهين:

الأول: بطريق النقض.

بأن الإمامية لابد لهم أن لا يعتقدوا على هذا التقرير أن الزيدية والكيسانية والناوسية والأفطحية وأمثالهم من فرق الشيعة ضالين هالكين في الآخرة، بل لابد أن يعتقدوا فلاحهم ونجاتهم، لأن كلا من هذه الفرق وأمثالهم أخذون زاوية من هذه السفينة الواسعة والزاوية الواحدة من تلك السفينة كافية للنجاة من الغرق بل التعيين بالإثني عشر صار مخدوشاً على هذا التقرير؛ إذ الكفاية بزاوية واحدة من السفينة في الإنحاء من الغرق مفروضة، والمقصود من الإمام أن يكون أتباعه ناجين من عقاب الآخرة، ففسد مذهب الإثني عشرية، بل الإمامية كله فلا يصح لكل فرقة من فرق الشيعة ذلك، بل لابد لهم أن يعلموا جميع المذاهب حقاً وصواباً، مع أن بين مذاهبهم كثيراً من التناقض والتضاد والحكم في كلا الجانبين المتناقضين بكونهما حقاً في غير الاجتهاديات قول باجتماع النقيضين، وهو بديهي الاستحالة.

الثاني: بطريق الحل بأن تتمكن في زاوية من زوايا السفينة إنما ينجي عن الغرق

لو لم يخرق في زاوية أخرى منها، وإلا فيحصل الغرق قطعاً.

وما من فرقة من فرق الشيعة متمكنين في زاوية من هذه السفينة إلا وهم يخرقون في زاوية أخرى منها.

نعم؛ أهل السنة وإن كانوا يدورون في كل الزوايا المختلفة، ويسيرون فيها لكنهم لم يخرقوها في زاوية منها ليدخلها من ذلك الطرف موج البحر فيغرقها. والحمد لله على ذلك.

وقوله: (ومن تولى بعلي... إلخ) يفهم جوابه مما سبق، حيث ذكرنا أن الروافض غير مهتدين يهدي أهل البيت.

بل الذي أسس أساس مذهبهم عبد الله بن سبأ اليهودي، وهو أبوهم في التعليم؛ ولذا شابهوا اليهود في أفعالهم وأقوالهم من عدة وجوه ذكرناها في مختصر التحفة الإثني عشرية.

وأما قوله: (في شأنه التنزيل... إلخ) فهو على الرأس والعين وأي فضل لم يحزه أبو الحسين؟

وما في سورة (هل أتى) في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ اَلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِمْ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨].

وقد ألف أئمة أهل السنة في مناقب الأمير كرم الله وجهه كتباً كثيرة. ومع ذلك لم تحط بشمائله ومزاياه -ﷺ- وأنت تعلم أن ما أورده الناظم من الكلام لا دخل له في باب المناظرة وساحة الخصام، بل مقصوده أن يسلي نفسه بنظم الرجز، لما نكص على عقبيه وعجز، وما درى أن ذلك كان سبب حتفه، فهو كالجادع مارن أنفه بكفه «هل يكب الناس على وجوههم في النار إلا حصائد ألسنتهم»^(١).

قال الناظم [الرافضي]:

١٩- وقد كفى فيه حديث المنزلة بنصبه الدين النبي أكمله

(١) رواه الترمذي (٢٦١٩)، والنسائي (١٥٦/٢)، وأحمد (٢٣١/٥).

أقول: يريد الحديث الذي استدلوا به على كون الأمير - كرم الله وجهه - الأمير بلا فصل.

وهو ما رواه البخاري ومسلم عن البراء بن عازب أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لما استخلف الأمير في غزوة تبوك على أهل بيته من النساء والبنات وتركه فيهن، وقد توجه هو إلى تلك الغزوة، قال الأمير: يا رسول الله أتخلفني في النساء والصبيان؟ فقال له النبي ﷺ «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(١).

تقرير الاستدلال أن المنزلة اسم جنس مضاف إلى العلم فيعم جميع المنازل لصحة الاستثناء، وإذا استثنى مرتبة النبوة ثبت للأمير جميع المنازل الثابتة لهارون، ومن جملتها: صحة الإمامة وافتراض الطاعة أيضًا لو عاش هارون بعد موسى؛ لأن هارون كانت له هذه المرتبة في عهد موسى.

فلو زالت عنه بعد وفاته لزم العزل؛ وعزل النبي ممتنع للزومه الإهانة المستحيلة في حقه، فثبتت هذه المرتبة للأمير أيضًا وهي الإمامة.

والجواب: إن في هذا الاستدلال اختلالاً من وجوه:

أما أولاً: فلأن اسم الجنس المضاف إلى العلم ليس من ألفاظ العموم عند جميع الأصوليين بل هم صرحوا بأنه في نحو (غلام زيد) للعهد، وكيف يمكن العموم في (ركبت فرس زيد) و (لبست ثوبه) غاية الأمر الإطلاق، وللعهد هنا قرينة (أتخلفني.. إلخ) فالاستخلاف كالاستخلاف، فينقطع بانقطاعه، ولا إهانة، وهو واضح. والاستثناء لا يكون دليل العموم إلا إذا كان متصلاً، وهنا منقطع لفظاً للجملية، ومعنى للعدم وهو ليس من المنازل.

وأيضاً بالعموم والاتصال يلزم كذب المعصوم؛ إذ من المنازل ما لا شك في انتفائه، كالأسنية والأفصحية والشراكة في النبوة والأخوة النسبية وأين هذا من الأمير كرم الله وجهه.

وأما ثانياً: فلأننا لا نسلم أن الخلافة بعد موت موسى كانت من جملة منازل

(١) رواه البخاري (١٦٠٢/٤)، ومسلم (١٨٧١/٤).

هارون؛ لأنه كان نبياً مستقلاً، ولو عاش لبقى كذلك، وأين النبوة من الخلافة؟ وهل هذا الاستدلال إلا من السخافة؟!

وأما ثالثاً: فلأن ما قالوا من أنه لو زالت هذه المرتبة من هارون لزم العزل باطل؛ إذ لا يقال لانقطاع العمل عزل، لا لغة ولا عرفاً ولا يفهم أحد من مثله إهانة، كما لا يخفى على المنصف.

وأيضاً تشبيه الأمير بهارون المستخلف في الغيبة الثابت خلافة ما سواه كيوشع بن نون وكالب بن يوقنا بعد الوفاة يقتضي بموجب التشبيه الكامل عدم خلافة الأمير بعد الوفاة أيضاً، فتدبر.

ولو تنزلنا من هذا كله قلنا أين الدلالة على نفى إمامة الثلاثة ليثبت المدعى؟ غاية ما يشبه الحديث الاستحقاق ولو في وقت من الأوقات وهو عين مذهب أهل السنة، فالتقريب غير تام، والله تعالى أعلم.

[قال الناظم الرافضي]:

٢٠- وآية الأنفس في التنزيل مما بها قد اشتفى غليلي

أقول: يريد بآية الأنفس قوله تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١].

وهذه الآية أيضاً مما استدلووا بها على إمامة الأمير بلا فصل، حيث قالوا: إنها لما نزلت خرج النبي ﷺ من منزله آخذاً بيده الشريفة أهل العبا وهو يقول: «إذا دعوت فأمنوا» فعلم أن المراد بالأبناء الحسن والحسين والنساء فاطمة وبالأنفس الأمير، وظاهر استحالة الحقيقة فالمراد المساواة، فمن كان مساوياً للأفضل فهو أولى بالتصرف بالضرورة فهو الإمام لا غيره.

وهذا أحسن تقريرهم في الآية، كما لا يخفى على المتتبع.

وفي هذا الدليل نظر من وجوه:

أما أولاً: فلا نسلم أن المراد بأنفسنا الأمير: بل نفسه الشريفة صلى الله تعالى عليه وسلم، والإمام داخل في الأبناء حكماً كالحسين، والعرف يعد الحتن ابناً من غير

رية، والمنع مكابرة، والاعتراض بأن الشخص لا يدعو نفسه، في غاية الضعف، فقد شاع وذاع قديماً وحديث «دعته نفسه» و «دعوت نفسي» ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣٠] وشاورت نفسي إلى غير ذلك.

وأيضاً لو قررنا الأمير من قبل النبي ﷺ لمصداق (أنفسنا)، فمن تقرر من جهة الكفار لمصداق (أنفسكم) مع الاشتراك في (ندعو) إذ لا معنى لدعوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إياهم وأبناءهم بعد قوله: (تعالوا).

وأيضاً قد جاء لفظ النفس بمعنى القريب والشريك في الدين، قال تعالى: ﴿وَلَا تَخْرُجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِينِكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] أي أهل دينهم ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [الحجرات: ١١] ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢].

فللقرب والألفة عبر بالنفس، فلا يلزم المساواة كما في الآيات.

وأما ثانياً: فلزوم المساواة في جميع الصفات بديهي البطлан لأن التابع دون المتبوع. وفي البعض لا تفيد لأن المساواة في بعض صفات الأفضل والأولى بالتصرف لا تجعل من هي له أفضل وأولى بالتصرف بالضرورة، فليتدبر. والله أعلم.

قال [الناظم الرافضي]:

٢١- كَايَّةُ الْإِيْتَاءِ لِلزَّكَاةِ لِسَائِلِ الصَّلَاتِ فِي الصَّلَاةِ

أقول: يريد بآية الإيتاء للزكاة... إلخ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥].

ويزعم الرافضة أنها أيضاً دليل على كون الأمير كرم الله تعالى وجهه الإمام بلا فصل، حيث قالوا: إن أهل التفسير أجمعوا على نزولها في حق الأمير كرم الله تعالى وجهه، إذ أعطى المسائل خاتمه في حاله الركوع وكلمة «إنما» للحصر، والولي: المتصرف في الأمور، والمراد به هنا: التصرف العام المرادف للإمامة بقرينة العطف، فثبتت إمامته، وانتفت إمامة غيره للحصر وهو المطلوب.

والجواب: إن الحصر ينفي أيضًا خلافة باقي الأئمة، ولا يمكن أن يكون إضافيًا بالنسبة إلى من تقدمه؛ لأننا نقول: «إن حصر ولاية من استجمع هذه الصفات لا يفيد إلا حقيقياً بل لا يصح لعدم اجتماع من تأخر».

وإن أجابوا بأن المراد: الحصر للولاية في جنبه في بعض الأوقات وهو وقت إمامته لا وقت إمامة الباقي، فمرحبا بالوفاق، فإننا كذلك نقول: هي محصورة فيه وقت إمامته لا قبله أيضًا.

وبقي في استدلالهم هذا مفاصد أخرى يطول ذكرها، والكلام على هذه الآية مستوفى في كتابي «مختصر التحفة الإثني عشرية» و«السيوف المشرقة في أعناق أهل الزندقة».

قال [الناظم الرافضي]:

- | | |
|--------------------------------|-------------------------|
| ٢٢- وآية التبليغ أجلي آية | دلالة لصاحب الدراية |
| ٢٣- فأمر يقتضي التأكيدا | فيه بما يشابه التهديدا |
| ٢٤- غير الذي نحن به نقول | فهو الذي بلغه الرسول |
| ٢٥- يوم الغدير قائلا بين الملا | أأست أولى بكم قالوا بلى |
| ٢٦- فقال تبليغا عن الله العلي | من كنت مولاه فمولاه علي |
| ٢٧- فيا إلهي وال من والاه | من أمتي وعاد من عاداه |
| ٢٨- ولم يكن مبلغا إن أهلا | نصب ولي عنه يتلو ما تلا |
| ٢٩- يقوم في مقامه ميينا | ما هو عند الله قد تعينا |
| ٣٠- لا يصدر الخطأ عنه أصلا | يحكم عدلا ويقول فصلا |

أقول: يريد بآية التبليغ قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧] ويزعم الروافض أنها نزلت في إمامة علي كرم الله تعالى وجهه.

فلما كان يوم غدير خم قام فحمد الله وأثنى عليه وقال: «أأستم تقولون إني

أولى بكم من أنفسكم؟» قالوا بلى يا رسول الله، قال صلى الله تعالى عليه وسلم: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وأحب من أحبه وأبغض من أبغضه وانصر من نصره وأعز من أعزه، وأعن من أعانه»^(١).

وقد أورد الخبيث يوسف الأوالي الرافضي العنيد عند الكلام على مثل هذا المقام من الأخبار الموضوعة والحكايات المصنوعة ما لا يشك عاقل في كذبها وزورها.

وقد أبطل كلامه العلامة الشيخ محمد أمين السويدي عليه الرحمة ورده أحسن رد، في كتابه «الصارم الحديد في عنق صاحب السلاسل العنيد» وهو من أجلة الكتب في هذا الباب، حيث لم يدع للروافض مسألة إلا وجعلها كسراب وإني أذكر في هذا المقام ملخص ما أثبتته في «مختصر التحفة الإثني عشرية» لينكشف لك حقيقة الدلائل الرفضية.

فأقول: إن هذا الحديث فيه زيادات منكورة، والصحيح ما رواه الترمذي عن زيد بن أرقم أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه»^(٢) بهذا اللفظ فقط.

وروى الزهري وغيره ذلك مع زيادة «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»^(٣) ورواه أيضاً الإمام أحمد وغيره كذلك.

وأما مسلم فلم يخرج في صحيحه، وافتراء الأوالي لا يصغى إليه ولم يذكر أحد من المحدثين نزول هذه الآية في هذا الحديث، وما ذكره الواحدي لا يعتد به؛ لمخالفته ثقات المحدثين، على أن شيخ الإسلام ابن تيمية ذكر أن في كتب الواحدي كثيراً من الموضوعات.

وعلى كل حال، إن الروافض قالوا في الاستدلال على مدعاهم - إن المولى بمعنى الأولى بالتصرف وهذا عين الإمامة.

(١) رواه النسائي (١٣٢/٥)، وأحمد (١١٨/١)، بنحوه.

(٢) رواه الترمذي (٣٠٠/٩).

(٣) رواه أحمد (٨٤/١)، وابن ماجه (٤٣/١).

فنقول أولاً: لم يثبت كون المولى بمعنى الأولى، بل لم يجئ قط المفعول بمعنى أفعل أبداً، إلا أن أبا زيد اللغوي جوزه متمسكاً بقول أبي عبيدة في تفسير ﴿هِيَ مَوْلَانَكُمْ﴾ [الحديد: ١٥]: أي أولى بكم.

وقد خطئوه قائلين: لو صح هذا لصح أن يقال مكان «فلان أولى منك» «مولى منك» وهذا باطل منكر إجماعاً، ولتفسير بيان حاصل المعنى، وهو: النار مقركم ومصيركم.

وثانياً: لو كان المولى كما ذكروا فمن أي لغة ينقل أن صلته بالتصرف!! فلا يحتمل بالحبّة والتعظيم، وأية ضرورة في كل ما نسمعه نحمله على ذلك؟ قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [آل عمران: ٦٨]. وظاهر أن اتباع إبراهيم لم يكن أولى بالتصرف.

وثالثاً: القرينة البعدية تدل على أن المراد الأولى بالحبّة، وهي «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه» وإلا لقال: «اللهم وال من كان في تصرفه، وعاد من لم يكن كذلك» ولما ذكر المحبة والعداوة، والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أعلم الناس وأفصحهم، وقد بين لهم الواجبات أتم تبين.

وهذه المسألة عمدة الدين، فلم لم يفصح بالمراد وإرشاد العباد، ويقول: يا أيها الناس علي ولي أمري، والقائم عليكم من بعدي، اسمعوا وأطيعوا. قلت: ومثل هذا نقل عن السبط الأكبر.

وأما تخصيص الإمام بالذكر فلما علمه صلى الله تعالى عليه وسلم لوقوع الفساد والبغى في خلافته، وإنكار بعض الناس إمامته، وقد تمسك بعض علماء الشيعة على إثبات أن المراد بالمولى: الأولى بالتصرف باللفظ الواقع في صدر الحديث؛ وهو قوله: «ألسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟»^(١).

وهذا هو الكلام القديم وعين الدعوى، فأني حاجة إلى هذا الحمل؟ بل ههنا

(١) رواه النسائي (٤٥/٥)، وأحمد (٣٧٢/٤)، وابن ماجه (٤٣/١).

أيضاً بمعنى الأولى بالمحبة.

وحاصل المعنى: يا معشر المسلمين إنكم تحبونني أزيد من أنفسكم كذلك أحبوا علياً، اللهم أحب من يحبه وعاد من يعاديه.

وهذا الكلام بمقام من الانتظام.

وهذا اللفظ قد وقع في غير موضع بحيث لا يناسب معنى المحبة الأولى بالتصرف، كقوله تعالى: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٦].

والسوق شاهد كما لا يخفى.

ولو فرضنا كون «أولى» في صدر الحديث بمعنى «الأولى بالتصرف» أيضاً لا يكون حمل المولى على ذلك مناسباً، إذ يحتمل أن يراد تنبيه المخاطبين بهذه العبارة ليستمعوا بأذن واعية وقلوب غير لاهية، وليعلموا أنه أمر لإرشادي واجب الإطاعة، كما أن الأب يقول لأبنائه - في مقام الوعظ والنصيحة - ألسنت أباكم؟ فافعلوا كذا؛ فمعنى ألسنت أولى بالمؤمنين؟ ألسنت رسول الله إليكم؟ أو ألسنت نبيكم؟ والربط حاصل بهذه العبارة كما هو ظاهر.

ومن العجب أن بعض المدققين منهم أورد دليلاً على نفي معنى وهو أن محبة الأمير كرم الله وجهه أمر مفاد، حيث كان ثابتاً في ضمن آية ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

فلو أفاد هذا الحديث ذلك المعنى أيضاً كان لغواً.

ولا يخفى فساده؟ إذ فرق بين «بين بيان وجوب محبة أحد في ضمن عموم، وبين إيجاب محبته بخصوصه».

مثلاً لو آمن أحد بجميع الأنبياء والرسل ولم يتعرض لاسم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في الذكر لم يكن إسلامه معتبراً.

على أن وظيفة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تأكيد مضامين القرآن قال تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥] وعلى ما قيل يلزم أن

تكون التأكيدات من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في باب الصلاة والزكاة -مثلاً- لغوا، والعياذ بالله تعالى.

ويلغو أيضاً التأكيد في التنصيب على إمامة الأمير، وقد قالوا به وسبب الخطبة على ما ذكره المؤرخون يدل صراحة على أن المراد المحبة.

وذلك أن جماعة كانوا مع الأمير في سفر اليمن كبريدة الأسلمي وخالد بن الوليد وغيرهما، فلما رجعوا شكوا علياً، ولم يحمدوا سيرته ولم يحسنوا سريره فلما أحس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك خطب هذه الخطبة العامة دفعاً للكلام، ودرءاً لسائر الأوهام.

وممن أورد القصة مفصلة محمد بن إسحاق وقد ذكرها غيره أيضاً فليتأمل.

وقوله: (ولم يكن مبلغاً... إلخ) مردود بما سمعت.

وقد قيض الله تعالى لأمر الدين أناساً اقتدى بهم علي كرم الله تعالى وجهه وغيره من الصحابة الأجلة رضوان الله عليهم أجمعين.

وقوله: (لا يصدر الخطأ عنه أصلاً... إلخ) سيأتي في بحث العصمة الكلام عليه مفصلاً. إن شاء الله تعالى:

[قال الناظم الرافضي:]

٣١- فمن تولى بعلي سعدا فهو إمام ناطق ومقتدى

أقول: قد سلف لك ما ورد عن أهل السنة من الثناء على أهل البيت ما فيه كفاية لمن كان له بصيرة، وحلت في قلبه الهداية.

وقد ذكرنا أن الروافض لا حظ لهم من ذلك، ولا نصيب لهم مما هنالك، ولو أحبوهم لاقتدوا بهم، واهتدوا بهديهم.

وأني لهم أن ينالوا هذه الدرجة الرفيعة وقد جعلوا مقت خير أمة أخرجت للناس وسيلة للنجاة وذريعة، فالحمد لله الذي جعل كلا من أهل السنة هادياً مهدياً، وأنهم بولائهم لعلي وسائر أهل البيت مكائناً علياً.

أنا عبد لعبد علي غير أني أحب كل الصحابة

[قال الناظم الرافضي]:

٣٢- نَحِبُهُ وَحِبِّهِ إِيْمَانٌ وَبَغْضُهُ كُفْرٌ وَذَا الْمِيْزَانِ

أقول: هذا هو الذي تعلقوا به وتمسكوا في إنكار تعذيب الله من يشاء وإثابة من يشاء. فقد قالت الإمامية من الروافض:- إن أحدنا لا يعذب بصغير ولا كبير، لا في القيامة ولا في القبر، وحب علي كرم الله وجهه كاف في الخلاص، إذ لات حين مناص.

تبا لهم، أو لا يفقهون أن حب الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بلا إيمان ولا عمل غير كاف، كما هو غير خاف.

وهذا في الأصل مأخوذ من قول اليهود؛ حيث قالوا: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ ﴿١٦﴾ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْتَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٢٤، ٢٥].

وعمدة ما يتمسكون به مفتريات وضعها الضالون المضلون، وتلقاها الحمقاء الجاهلون.

منها: ما روى ابن بابويه القمي في علل الشرائع عن المفضل بن عمرو قال: قلت لأبي عبد الله: لم صار علي قسيم الجنة والنار؟ قال: لأن حبه إيمان وبغضه كفر، لا يدخل الجنة إلا محبوه ولا يدخل النار إلا باغضوه.

ويدل على الوضع المخالفة للكتاب.

وأيضاً: إن حب الأمير ليس الإيمان كله، وإلا لبطلت التكاليف ولا تمام المشترك لأن التوحيد والنبوة أصل قوي وأهم.

فهو جزء من أجزاء الإيمان، فلا يكفي وحده لدخول الجنة. وأيضاً «لا يدخل النار إلا مبغضوه» يدل على أن لا يدخل أحد من الكافرين الغير باغضين كفرعون وهامان، لأنهم لم يعرفوا فلم يبغضوا. سبحانهك هذا مهتان.

سلمنا ما يريدون لكن لا يثبت المطلوب أيضاً؛ لأن حاصل «لا يدخل الجنة إلا

محبوه» أن لا يدخل الجنة من لا يحب عليًا، لا أن كل من يحبه يدخلها والمدعى هذا لا ذاك والفرق واضح.

فلهذا روى ابن بابويه القمي رواية أخرى عن ابن عياش أنه قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «جاءني جبريل وهو مستبشر فقال: يا محمد إن الله الأعلى يقرئك السلام، وقال: محمد نبي وعلي حجتى، لا أعذب من والاه وإن عصاني، ولا أرحم من عاداه وإن أطاعني»^(١).

ويدل على وضعهما لزوم التفضيل كيف ولا خوف على العصي - ولو منكراً للرسول - بحب علي، ولا منفعة للمطيع - ولو مؤمناً - بيبغضه وهي مخالفة أيضاً لنصوص قاطعة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦] إلى غير ذلك.

على أن التكليفات تكون عبثاً، ولم يبق إلا الحب والبغض، وفيه الإغراء للنفس وإمداد الشيطان، ومفاسد شتى على أنه لم يذكر ذلك في القرآن. وانظر إلى مرويات لهم آخر تناقض ما سبق وتعارضه.

لكن الكذاب - كما قيل - لا حافظة له، منها ما روى سيدهم وسندهم حسن بن كبش عن أبي ذر قال: نظر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى علي فقال: «هذا خير الأولين والآخرين من أهل السموات وأهل الأرض، هذا سيد الصديقين، هذا سيد الوصيين وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين، إذا كان يوم القيامة كان على ناقه من نوق الجنة، قد أضاءت عرصة القيامة من ضوئها، على رأسه تاج مرصع من الزبرجد والياقوت فتقول الملائكة هذا ملك مقرب، ويقول النبيون: هذا نبي مرسل، فينادي المنادي من تحت بطنان العرش: هذا الصديق الأكبر، هذا وصي حبيب الله تعالى علي بن أبي طالب، فيقف على متن جهنم فيخرج منها من يحب، ويدخل فيها من يبغض، فيأتي أبواب الجنة فيدخل فيها من

(١) عند أبي جعفر محمد بن شهر المازندراني في المناقب (٢٠٠/٣).

يشاء بغير حساب».

ولا يخفى أن هذه ناصة على أن بعض العصاة ممن يحبون الأمير يدخلون النار ثم يخرجهم الأمير ويدخلهم الجنة، فإن كانوا محبيه فلم دخلوا، وإن لم يكونوا فلم خرجوا؟!

وأيضاً: تدل على كذب الحصر السابق في قوله: «لا يدخل الجنة إلا محبوه، ولا يدخل النار إلا باغضوه». فالرواية باطلة.

[قال الناظم الرافضي]:

٣٣- وكم تواترت من الأخبار في فضل أهل بيته الأطهار

٣٤- وآية التطهير والمباهلة فيهم ولا مجال للمجادلة

أقول: لم يزل يكرر هذا الرافضي معنى هذين البيتين ظناً منه أنه يروج ذلك على أحد العوام، فضلاً عن العلماء الأعلام.

فقد ثبت بما قررناه سابقاً أن الروافض نسبوا لأهل البيت ما لا ينسبه العدو إلى عدوه حاشاهم الله من ذلك. وقد نبهناك سابقاً أن الإمامية من الروافض قد حكموا بكفر بعض أهل البيت الذين سبق ذكر أسماء بعضهم.

وفضل أهل البيت أشهر من أن ينسبه عليه، وأظهر من أن يشار إليه، وقد امتلأت كتب أهل السنة من ذلك، وفاح نشر غيرها فيما هنالك.

وأراد بآية التطهير قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وبآية المباهلة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١].

وهما دالتان على الفضيلة لا غير، كسائر الآيات والأحاديث التي أشار إليها الناظم الزائع عن منهج الحق في أبياته السابقة.

والكلام مستوفى عليها في «مختصر التحفة» و «السيوف المشرقة».

[قال الناظم الرافضي:]

٣٥- ولا يكون في تواتر الخبر عدالة الرواة قطعاً تعبير

٣٦- فكفر من بعد النبي الناصح إلا القليل لم يكن بقادح

٣٧- ألا وإننا لم نقل بالكفر وقولنا أمر وراء المستر

أقول: كأن الناظم قصد هذه الآيات الرد على قول المؤلف العلامة المحقق - رحمه الله تعالى - في عدم إمكان إثبات الرافضة مطلباً ما من المطالب الدينية على القول بارتداد الصحابة - والعياذ بالله - إلا القليل حيث قال:

(وأما الخبر فحالهم عندهم أشهر من نار على علم، وهو أيضاً لا بد له من ناقل، فهو إما من الشيعة أو من غيرهم، ولا اعتبار لغيرهم عندهم أصلاً، لأن منتهى وسائطهم في رواياتهم المرتدون المحرفون لكتاب الله تعالى المعادون المعاندون للأمير كرم الله تعالى وجهه وسائر أهل بيته.

وأما الشيعة: فيقال لهم: كون الخبر حجة؛ إما لأنه قول المعصوم أو وصل بواسطة المعصوم الآخر، وعصمة أحد بعينه لا تثبت إلا بخبر لأن الكتاب ساكت عن ذلك، ومع هذا لا يصح التمسك به والعقل عاجز.

والمعجزة على تقدير الصدور أيضاً موقوفة على الخبر؛ لأن مشاهدة التحدي ورؤية المعجزة لم تيسر للكل.

والإجماع إنما يكون حجة بدخول المعصوم مع أن في نقل إجماع الغائبين لا بد من الخبر، وفي إثبات عصمة رجل بعينه بخبره أو بخبر المعصوم الآخر الذي وصل الخبر بواسطته دور صريح.

وأيضاً كون الخبر حجة متوقف على نبوة نبي أو إمامة إمام، وإذا لم يثبت بعد أصله كيف يثبت هو؟.

والتواتر ساقط عن حيز الاعتبار عندهم؛ لأن كتمان الحق والزور في الدين قد وقع من نحو مائة ألف وأربعة وعشرين ألفاً، وخبر الأحاد غير معتبر في هذه المطالب بالإجماع). انتهى.

ولا يخفى على المنصف الخبير أن ما ذكره الناظم - الذي هو أحد الحمير - هو

عين مدعاهم الباطل من غير استدلال عليه وتقرير، ولم يكن فيه إحدى الوظائف المقررة في علم المناظرة، بل وربما كان ما ذكره محض مكابرة.

على أنا قد اسلفنا لك أن جماعة من علمائهم [قالوا:] إنه لم يتحقق إلى الآن خبر بلغ التواتر إلا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١). نص عليه المقتول في البداية.

وأن القدر المشترك بين أخبارهم لم يتواتر مدلولها أيضاً إذ ليس في كتبهم خبر رواه جمع بلفظ واحد، أو ألفاظ متقاربة يستحيل تواطؤهم على الكذب في جميع الطبقات، وذلك ظاهر لمن تصفح كتبهم.

وقد بينا حال أخبارهم على وجه لا يرتاب عاقل في فسادها في «السيوف المشرفة» فراجع له لتعلم حال مذهب أهل الزندقة.

وقوله: (ألا وإنا لم نقل بالكفر... إلخ) مردود بما نقل في الأصل عن سليم بن قيس الهلالي من الشيعة في كتاب «وفاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم»، عن ابن عباس عن أمير المؤمنين، وعن غير واحد عن الصادق أن الصحابة ارتدوا بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلا أربعة.

وفي رواية عن الصادق: إلا ستة.

وسبب ارتدادهم - بزعمهم - تقديمهم أبا بكر رضي الله عنه على علي كرم الله وجهه في الخلافة، وعدم علمهم بحديث الغدير الذي هو نص عندهم في خلافة الأمير كرم الله وجهه بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلا فصل.

وثبوتهم - بزعمهم - ضروري عند جميع الصحابة، من حضر الغدير منهم ومن لم يحضر.

والخلافة أخت النبوة.

ولا فرق بين نافي النبوة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ونافي الخلافة عن علي كرم الله وجهه في أن كلا منهما كافر.

وكذا لا فرق بين الإخلال بشأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والإخلال

(١) تقدم تخريجه.

بشأن الأمير كرم الله تعالى وجهه، في أن كلا منهما كفر.

وقد جحد الجميع وأخلوا إلا الأربعة أو الستة بشأنه رضي الله تعالى عنه فكفروا والعياذ بالله تعالى) انتهى.

وتبين أيضاً بطلان قوله: (وقولنا أمر وراء الستر) بما لا محيص لهم عنه. وهذه كتبهم طافحة بما تبرأ منه هذا الناظم الخبيث، ككتب ابن المطهر الحلي ويوسف الأوالي والطوسي وغيرهم من رؤساء هذه الفرقة الضالة ودجالهم.

هذا كتاب إحقاق الحق بين الأيدي، ولم يدع مؤلفه الخنزير من المثالب والمطاعن إلا ونسبها إلى من شيدوا الدين ونصروا شريعة سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين، بل ما كفاه ذلك حتى جعلهم أسوأ حالاً من اليهود والنصارى والضالين الحيارى، سود الله وجهه في الدنيا والآخرة وحشره وإخوانه مع فرعون وهامان وسائر الملل الكافرة. نعم؛ إن أراد بقوله: (وراء الستر) أنهم كتموه نفاقاً وأخفوه خوفاً من أهل الحق كسائر ما يتعبدون به كان له وجه، فإنهم أظهروا غير ما أبطنوا وكتموا خلاف ما أعلنوا.

كتموا نفاقاً دينهم ومخافة	فلو استطيع ظهوره لاستظهروا
لا خير في دين يتاقون الورى	عنه من الإسلام أو يتستروا
ليس التقى هذي التقية إنما	هذا النفاق وما سواه المنكر
هم حرفوا كلم النبي وخالفوا	هم بدلوا الأحكام منه وغيروا
لو لم يكن سب الصحابة دينهم	لتهودوا من دينهم وتصوروا

[قال الناظم الرافضي]:

٣٨- ولا يجوز سب غير من ظلم آل النبي الغر شافع الأمم
٣٩- وظلم من شاع لدى العوام لم يك ثابتاً بلا كلام

أقول: قد عرف السب في أصل الكتاب بما لا يحتاج إلى بيان وتبين فيه حكم الساب واللاعن بآتم دليل وبرهان.

وذكر فيه أن الشيعة جوزوا السب واللعن على أكثر الصحابة، ومنهم من كتم

النص وهو -بزعمهم- حديث الغدير.

وكذا من حارب الأمير كرم الله تعالى وجهه، كعائشة وطلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص وأضرابهم، بل اعتقدوا أن لعن هؤلاء وسبهم من أعظم العبادات وأقرب القربات.. إلخ وهذا مما لا يحتاج إلى دليل، ولا قال ولا قيل.

وقد صرح هذا الناظم بكثير من آيات أرجوزته هذه بذلك:

كقوله: (إذ العموم ظاهر... إلخ).

وقوله: (وسب عمرو... إلخ).

وقوله: (وكل باغ.... إلخ) وغير ذلك مما سلف ومما سيحيء.

وقوله هنا (ولا يجوز... إلخ) قاصر، بل كل ظالم له هذا الحكم يبين قال

تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

ولم يكن أحد من الصحابة ظالماً لأهل البيت، كما سيحيء بيان ذلك بآتم

وجه، إن شاء الله تعالى.

[قال الناظم الرافضي]:

٤٠- ولا نسب عمر كلا ولا عثمان والذي تولى أولاً

٤١- ومن تولى سبهم ففاسق حكم به قضى الإمام الصادق

أقول: هذا كذب صريح، ومهتان فضيح، كيف؟ وقد زعم الروافض أن جميع

الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- إلا من استثنى قد ظلموا- وحاشاهم -أهل البيت

رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

أيظن الناظم الضال أن دسائسهم تروج على أحد من أهل السنة، أو تخفى

خبائثهم وقبائحهم على ذوي العقول، فيتخذ ذلك جنة.

ولعمري إن كفرهم أشهر من كفر إبليس، وبغضهم للصحابة رضي الله عنهم لا

يخفيه تدليس ولا تلبيس.

وقوله: (ومن تولى سبهم... إلخ) وكذا سب سائر الصحابة رضي الله تعالى

عنهم مما لا يتطع فيه كبشان ولا ينبغي أن ينازع فيه اثنان.

وفي الأصل: وأطلق غير واحد القول بكفر مرتكب ذلك لما فيه من إنكار ما قام

الإجماع عليه - قبل ظهور المخالف - من فضلهم وشرفهم ومصادمة المتواتر من الكتاب والسنة الدالين على أن لهم الزلفى من ربه ومن هنا كفر الرافضة من كفر. انتهى.
والكلام مستوفى في الأصل فراجع.

[قال الناظم الرافضي]:

- ٤٢- وقد نفى الكفر أبو حنيفة عن يرى مسبة الخليفة
٤٣- وفي البخاري سباب المسلم فسق فوجه الكفر لما يعلم
٤٤- وسب من صاحبه فلا تجز ما دام مؤمناً وإلا فأجز

أقول: ما نسبته إلى الإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - كذب لا أصل له، بل الثابت عنه وعن سائر أئمة أهل السنة عدم تكفير أهل القبلة ما لم يثبت عنهم إنكار ما علم ضرورة أنه من الدين، وإلا فيحكم عليهم بالكفر، كغلاة الشيعة والمجسمة القائلين: إن الله جسم كالأجسام فإنهم كفار على ما صرح به الإمام الرافعي وهو الأصح.

وكذا القائلون: إنه سبحانه جسم لا كالأجسام في قول. وكالقرامطة الجاحدين فرضية الصلوات الخمس، إلى شنائع أخرى من هذا القبيل.

وكالإثني عشرية، فقد كفرهم معظم علماء ما وراء النهر، وحكموا بإباحة دمائهم وأموالهم وفروج نسائهم؛ حيث إنهم يسبون الصحابة رضي الله تعالى عنهم، لا سيما الشيخين رضي الله تعالى عنهما، وهما السمع والبصر منه عليه الصلاة والسلام. وينكرون خلافة الصديق عليه السلام.

ويفضلون بأسرهم علياً كرم الله تعالى وجهه على الملائكة عليهم السلام وعلى غير أولي العزم من المرسلين، ومنهم من يفضلهم عليهم أيضاً ما عدا نبينا عليه السلام. ويحتجون على التفضيل بحجج أوهن من بيت العنكبوت قد ذكرناها في مختصر التحفة ويجحدون سلامة القرآن العظيم من الزيادة والنقص إلى غير ذلك من الفضائح.

وفي الشفا للقاضي عياض وشروحه كشرح الخفاجي وغيره في هذا المقام كلام نفيس ينبغي الاعتناء به والاهتمام، فارجع إليه متأملاً.

والله الموفق للصواب آخرًا وأولاً.

وقوله: (وفي البخاري سباب المسلم... إلخ) إشارة إلى ما رواه البخاري في كتاب الأدب من صحيحه قال: حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن منصور قال: سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»^(١).

والسباب: بكسر المهملة وتخفيف الموحدة، وهو من السب بالتشديد وأصله القطع. وقيل: مأخوذ من السبة، وهي حلقة الدبر، سمي الفاحش من القول بالفاحش من الجسد.

فعلى الأول: المراد قطع المسبوب.

وعلى الثاني: المراد كشف عورته؛ لأن من شأن الساب إبداء عورة المسبوب. وقد علمت أن سب الصحابي - لاستلزامه إنكار ما قام عليه الإجماع كفر على ما سبق.

فما رواه البخاري - عليه الرحمة - محمول على ما إذا لم يكن للمسلم صحة لأكرم الرسل - عليه أفضل الصلاة وإكمال السلام.

وبه يندفع قوله: (فوجه الكفر لما يعلم) وفي هذا الحديث أن قتال المسلم كفر. وسيجيء من الناظم الاعتراف بذلك بقوله: (وفي البخاري قتال المسلم... إلخ). وقد صرح البخاري في كتاب الأدب أيضاً بعيد ذلك الحديث بما رواه مرفوعاً: «لعن المؤمن كقتله، ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله»^(٢).

ولا يخفأك أن الروافض قد لهجوا بسب ولعن من ثبت - بنصوص الكتاب والسنة والعترة الطاهرة - إيمانه وإسلامه.

فوجه كفرهم حينئذ قد علم بالضرورة، ولا محيص لهم عن ذلك بوجه من الوجوه.

(١) رواه البخاري (٢٧/١)، ومسلم (٨١/١)، والترمذي (٢١/٥).

(٢) رواه البخاري (٤٦٤/١٠).

[قال الناظم الرافضي]:

- ٤٥- ويحك كيف تدعي العدالة في كل صحب خاتم الرسالة
 ٤٦- وما من الآيات في مدحهم أتت فما زعمته لا يفهم
 ٤٧- إذ مقتضى المدح هو الإيمان ما لم يكن يمنعه العصيان
 ٤٨- ومقتضى إيمان من قد استقر إيمانه نفي الخلود في سقر
 أقول: لا يخفى أن من راجع أصل الكتاب، وفهم ما فيه من الخطاب، لا يبقى
 له في عدالة أصحاب رسول الله ﷺ ارتياب، فإن فيه من الدلائل ما لا يبقى قولاً
 لقائل.

غير أن البليد لا يفيد التطويل، ولو تليت عليه التوراة والإنجيل ولا سيما
 الرافضة الذين ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وأعمى أبصارهم حتى خفي عليهم
 الجلي، وأشكل عليهم البديهي الأولي، ولكن مع ذلك أذكر في هذا المقام ما عسى أن
 يصادف قلباً خالياً من وساوس الشيطان وخيالات الأوهام.

علي نحت القوافي من معادنها وما علي إذا لم تفهم البقر
 فأقول: يفهم من مجموع ما ذكر في الكتاب من الآيات والأحاديث الصحيحة
 والآثار وسائر المرويات مزيد غلاهم عند مولاهم ووفور رغبتهم في تركية سرهم
 وعلايتهم، لم يألوا جهداً في وصل حبل الدين، وقطع دابر المشركين، ففتحوا أكثر
 البلاد بالسيوف، وسقوا أهل العناد سم الختوف، فباعد كل البعد أن يذهب من ابتلي
 منهم بذنب إلى ربه قبل أن يغسل بصافي التوبة وسخ ذنبه، لاسيما وقد فازوا ولو
 لحظة بصحبة الحبيب الأكرم، وهي لعمرى الإكسير الأعظم.

فلا يكاد يدعوهم من أشرف عليهم من نور طلعت، في ظلمة الذنب ودجته،
 بل يكاد يقطع بدخول من ابتلي منهم بشيء من ذلك - حسب قضاء الله - تعالى -
 وقدره حيث لا عصمة لهم - دخولاً أولياً في عموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا
 فَجِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا
 اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

ونحن لا ندعي اليوم عدالة أولئك القوم إلا بمعنى أنهم لم يذهبوا إلى رب العالمين إلا وهم ببركة صحبة الحبيب الأعظم طاهرين مطهرين.

وإذا تتبعنا الأخبار تجد فيها ما هو كالنص في أنهم كلهم أختار فقد روى البزار في مسنده بسند رجاله موثقون من حديث سعيد بن المسيب عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إن الله تعالى اختار أصحابي على الثقلين، سوى النبيين والمرسلين»^(١).

وقال عبد الله بن هاشم الطوسي حدثنا وكيع، قال: سمعت سفيان يقول في قوله تعالى: ﴿وَسَلَّمَ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَىٰ﴾ [النمل: ٥٩] هم أصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم.

ولا يظن بمثل سفيان أن يقول ذلك من غير تثبت.

فالله الله في انتقاص أحد منهم بنسبته إلى الفسق ونفي العدالة عنه.

فقد روى الخطيب في الكفاية بسنده إلى أبي زرعة الرازي أنه قال: «إذا رأيت الرجل ينتقص [أحدا] من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاعلم أنه زنديق»، ولتكن ممن يقول: ﴿رَبَّنَا آغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

واستدل الحافظ ابن حجر العسقلاني على ذلك بآيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَٰئِكَ الْمُقَدَّمُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَلِأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ومنها: ما يدل على دخولهم كلهم الجنة قطعاً، ونقل هذا عن ابن حزم، وهو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتْلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠].

ورأيت في كتاب «مفتاح دار السعادة» لشيخ الإسلام وعلم الأعلام الحافظ

(١) رواه البزار في كشف الأستار (٢٨٨/٣).

الشهير بابن قيم الجوزية قدست أسرارهِ الزكية عند الكلام على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين»^(١) ما حاصله: (أن من اشتهر عند الأئمة جرحه والقُدْح فيه كأئمة البدع ومن جرى مجراهم من المتهمين في الدين ليسوا من حملة الدين والعلم، فما حمل علم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا عدل، ولكن قد يغلط في مسمى العدالة، فيظن أن المراد بالعدل من لا ذنب له، وليس كذلك، بل هو المؤمن على الدين وإن كان له ما يتوب إلى الله تعالى منه، فإن هذا لا ينافي العدالة، كما لا ينافي الإيمان والولاية) انتهى.

وهو قول سديد وكلام مفيد يزول به الإشكال من غير قيل ولا قال ولنعم ما قال العلامة الثاني سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد ما نصه: (ويجب تعظيم الصحابة والكف عن مطاعنهم، وحمل ما يوجب بظاھرهِ الطعن فيهم على محامل وتأويلات، سيما المهاجرين والأنصار، وأهل بيعة الرضوان، ومن شهد بدرًا وأخذًا والحديسية، فقد انعقد على علو شأنهم الإجماع، وشهدت بذلك الآيات الصراح والأخبار الصراح، وتفصيلها في كتب الحديث والسير والمناقب، وكف اللسان عن الطعن فيهم، حيث قال عليه الصلاة والسلام: «أكرموا أصحابي فإنهم خياركم»^(٢)).

وقال: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»^(٣).

وقال: «الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضًا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم»^(٤).

وللروافض - سيما الغلاة منهم - مبالغات في بغض البعض من الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - والطعن فيهم بناء على حكايات وافتراءات لم تكن في القرن الثاني

(١) رواه البزار في كشف الأستار (٨٦/١)، وابن عدي في الكامل (١٥٢/١).

(٢) رواه عبد بن حميد في مسنده (٣٧/١).

(٣) رواه البخاري (٢١/٧)، ومسلم (٢٥٤٥).

(٤) رواه الترمذي (٦٩٦/٥)، وأحمد (٥٤/٥).

والثالث، فإياك والإصغاء إليها، فإنها تضل الأحداث وتحير الأوساط، وإن كانت لا تؤثر فيمن له استقامة على الصراط.

وكفأك شاهداً على ما ذكرنا أنها لم تكن في القرون السالفة، ولا فيما بين العترة الطاهرة، بل ثناؤهم على عظماء الصحابة وعلماء السنة والجماعة والمهتدين من خلفاء الدين مشهور، وفي خطبهم ورسائلهم وأشعارهم ومدائحهم مذكور، والله تعالى الهادي. انتهى.

وما ذكره عن الروافض قد تضاعف اليوم، فقد كان قداماؤهم يزعمون فسق الصحابة - وحاشاهم - إلا علياً - كرم الله تعالى وجهه - وشيعته كسلمان الفارسي ثم فحش الأمر فادعوا ردتهم وحاشاهم ألف مرة واستثنوا علياً ومن معه ممن لم يبلغ عدد أصابع الكفين.

ومنهم: من خص ذلك بمن وقف على النص الذي يزعمونه في الخلافة ووافق على إلغائه.

ومنهم: من زعم - قاتله الله تعالى - النفاق في كبار الصحابة وشيخي المسلمين وقد افتروا مطاعن للخلفاء الثلاثة وغيرهم، كعائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنهم أجمعين تقشعر من سماعها جلود المؤمنين.

وقد ردها عليهم علماء أهل السنة وأذاقوهم ما هو أشد عليهم من وقع الألسنة وقد أوردت شيئاً من ذلك في كتابي «رجوم الشياطين» و«السيوف المشرقة»، فعليك بهما، فإنك ترى الحق الحقيقي بالقبول مسطوراً، وتجد جبال خيالاتهم هباء منثوراً. والله ولي التوفيق.

[قال الناظم الرافضي:]

- ٤٩- وليس في اللعن على من قد على ولي الأمر مطلقاً حرج
٥٠- لاسيما حرب علي المرتضى فالمصطفى بكفر حربه قضى
٥١- لقوله حرب علي حربي فحربه كفر مبيح السب
٥٢- وحلمه على وجوب حربه لا كفره حمل قضى بنصبه
٥٣- إذ العموم ظاهر والأظهر الكفر فالحل عليه أجدد

أقول: إن الخروج والبغي على ولي الأمر إذا كان لدليل واجتهاد كما كان من الصحابة رضي الله عنهم لا محذور فيه، بل يترتب عليه ثواب الاجتهاد على ما سيجيء إن شاء الله ولا يلحقه ذم أصلاً، فضلاً عن اللعن الذي هو أدهى من السب وأمر، وإن لم يكن للدليل واجتهاد كان مرتكبه صاحب كبيرة، وهو ليس بخارج عن الإسلام بشهادة الآيات والأحاديث ونصوص الأئمة على ما سيجيء قريباً إن شاء الله تعالى.

وسباب المسلم ولعنه قد نبين لك حكمه قريباً.

فعلى كلا الوجهين قول الناظم الزائع الذي هو عين قول إخوانه ناشئ من الجهل وعمى البصيرة، والعياذ بالله تعالى:

وإلا فلا يتصور ذلك من عاقل فضلاً عن ذوي المعرفة من الأفاضل وكذلك قوله: (لا سيما حرب علي... إلخ) فإن أول دليل على جهلهم وضلالهم؛ إذ قد تبين في الأصل أن خبر «حربك حربي» ليس بمقبول لدى أهل السنة؛ كما نبه عليه الحفاظ. ومن شرط الدليل أن يكون مسلماً عند الخصم، كما هو مقتضى قانون المناظرة، نعم، ذكره الطوسي المنجم وغيره من الشيعة وهم بيت الكذب على ما مضى ويأتي وأكثر رواهم زنادقة بشهادة الأئمة -رضى الله تعالى عنهم- كما يشهد بذلك الكافي وغيره.

وعلى تقدير صحة الرواية: لا حجة فيه لأنه خارج مخرج التهديد والتغليظ، بدليل ما حكم به الأمير -كرم الله تعالى وجهه- من بقاء إيمان أهل الشام وإخوتهم في الإسلام.

ومثل ذلك كثير في الكتاب والسنة.

أو يخص الحرب بما كان كحرب الخوارج صادرًا عن بغض وعداوة وإنكار لياقة الأمير -كرم الله تعالى وجهه- للخلافة، باعتبار الدين، وذلك كفر عند كل مؤمن وأدلة التخصيص أكثر من أن تحصر.

وقال بعض: لا شك أن المقصود التشبيه بحذف الأداة كـ «زيد أسد» وكأنه قيل «حربك كحربي»، فإن كان الحرب فيه المصدر المبني للفاعل صح أن يكون وجه الشبه الوجوب، أي: أن حربك لمن حاربك وبغى عليك من المؤمنين واجب عليك

كحربي لمن حاربني من الكافرين، واشتراك الحربين في الوجوب لا يستدعي اشتراك المحاربين - بصيغة اسم المفعول - في الكفر وهو ظاهر، وإن كان الحرب فيه المصدر المبني للمفعول صح أن يكون وجه الشبه كونه حراماً وضلالاً مثلاً، ولا يتعين كونه كفراً، ومن أصحابنا من منع كون حرب الرسول - عليه الصلاة والسلام - كفراً.

فقد قال سبحانه: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [البقرة:

٢٧٩] فإنها نزلت في آكلي الربا، وهم ليسوا بكفار.

وقال جل وعلا في قطاع الطريق: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾

[المائدة: ٣٣]. ولم تحكم الشيعة بكفرهم أيضاً، وفيه تأمل لا يخفى وجهه. انتهى.

فقد علمت بما تقرر أن قول الناظم: (وحمله... إلخ) نشأ من مزيد ضلاله وغيه وغلوه في الدين: إذ الناصبي كيف يحمل الخبر إن صح على وجوب الحرب، بل لا بد أن يحمله كالروافض على ما تهاوه أنفسهم من غير قرينة ولا دليل.

وأما الوجوب فقرينته ظاهرة على ما قررناه سابقاً.

وقوله: (إذ العموم... إلخ) مردود بما ورد للتخصيص من الدلائل - منها قوله

تعالى: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا

عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفَقِّتْلُوا الَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا

بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات: ٩]. فسمى الله تعالى

الطائفتين المقتلتين مؤمنين وأمر بالإصلاح بينهما.

وفي نهج البلاغة: أن علياً - كرم الله تعالى وجهه - خطب يوماً فقال:

«أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج والشبهة».

وصلح الحسن - عليه السلام - أول دليل على ذلك عند من له قلب.

وفي صحيح البخاري عنه - عليه السلام - في سبطه الحسن - عليه السلام -: «إن ابني هذا سيد

ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين»^(١) فسمى كلا الفئتين مسلمين.

وفيه أيضاً من حديث: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار»^(١) فسمى كلا المتقاتلين مسلماً.

وهذا الحديث محمول على ما إذا كان القتال منهما بغير تأويل سائق وبطل أيضاً قوله: (والأظهر الكفر... إلخ) بما قررنا، فما هذى به ناشئ من سوء الفهم وقلة الدراية، ومستلزم للضلالة والغواية. نسأله تعالى التوفيق والهداية.

[قال الناظم الرافضي]:

٥٤- فما ادعوا في ابن البغي هند من أنه تاب فغير مجد

أقول: اخساً يا عدو الله ورسوله، أنت وإخوانك الشياطين، فقد يؤتم بغضب الله ومقته وخرجتم من طريقة المسلمين:

ماذا تقول من الخنا وتردد والمرء يولع بالذي يتعود

أتظن يالعين، يا حطب سجين، أن كل الناس كالروافض أولاد متعة وزنى ومنشؤهم من الفواحش والخنا، كلا ما شارككم في ذلك أحد ولا ضاهاكم فيما هنا لك إلا من كفر وجحد.

أعميت يا ابن الكلبة!! عن قرابة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فغدوت تصف من طهره الله تعالى بقبیح صفاتك، وتكلم بما تتكلم.

ألم تعلم أن هنذا -رضي الله تعالى عنها- على ما في «فتح الباري» شرح صحيح البخاري هي بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس أحد أعمام النبي عليه الصلاة والسلام، وهي والدّة معاوية قتل أبوها بيد، ثم أسلمت هند يوم القيامة وكانت من عقلاء النساء وكانت قبل أبي سفيان عند الفاكه بن المغيرة المخزومي ثم طلقها فتزوجها أبو سفيان فأنجبت عنده، وهي القائلة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم - لما شرط على النساء المبايعه ﴿وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ﴾ : وهل تزني الحرة؟. وماتت في خلافة عمر رضي الله عنه. انتهى.

وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها: جاءت هند بنت عتبة فقالت: يا رسول الله ما كان على ظهر الأرض من أهل خباء أحب إلي أن يذلوا من

أهل خبائك، ثم ما أصبح اليوم على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلي أن يعزوا من أهل خبائك قال: (وأيضًا والذي نفسي بيده) ^(١).

قال ابن التين: (فيه تصديق لها فيما ذكرته).

وقال غيره: (المعنى بقوله: وأيضًا، ستزيدين في المحبة كلما تمكن الإيمان من قلبك، وترجعين عن البغض المذكور حتى لا يبقى له أثر فأيضًا خاص بما يتعلق بها، وكانت ابنتها من أمهات المؤمنين -عليها السلام -).

فقد استحق هذا الناظم الخبيث أن ينشد فيه قول الإمام الأوحى الشيخ عثمان بن سند، وهو هذا:

يدوم عليه دون من هو نائل	على الناظم الملعون لعن مجدد
وهل وتد بالقاع للبدر طائل	فأقصر عليك اللعن أنك قاصر
وهل يستوي زج فخارًا وعامل	وهل لبغات الطير نسر صقورها
فكل هجاء في مزاياه باطل	ومن نطق الذكر الجميل بفضله
رمتهم بأنواع الهجاء الأراذل	وحقق لي فضل الصحابة أنهم
خساسة ويعني في ثناها الأفاضل	فما زالت الأشراف يعني بدمها الـ
	إلى أن قال:

فأعلمهم والله كيف أقاتل	ألا بغلاة الرفض تكمن فرصة
إذا انجر من حرب عوان كلاكل	بكل همام من أولي الحق ضيغم
نجيع المواضي واللباس القساطل	فناجينه هام الكمأة وخمره
فنصرهم فرض به الله قائل	لأنصر صحب المصطفى بعد موتهم
خريدة فكر بالثنا تترافل	إليك ذوي الأقدار من صحب أحمد
فجزت بها للباغضين المقاول	نضوت ظباها من مغامد فكرتي

(١) رواه البخاري (٢٦٧١/٦)، ومسلم (١٣٣٩/٣).

فهذا فؤادي صاقل لحدودها وهذا لساني ينتضي ويقاقل عليكم من الرحمن ماذر شارق سلام به وصف المودة كامل وقوله: (من أنه تاب فغير مجد) مردود بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وفي صحيح البخاري عن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «كان في بني إسرائيل رجل قتل تسعة وتسعين إنساناً ثم خرج يسأل، فأتى راهباً فسأله، فقال له: هل من توبة؟ قال: لا، فقتله، فجعل يسأل فقال له رجل: انت قرية كذا وكذا، فأدركه الموت، فناء بصدرة نحوها، فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، فأوحى الله إلى هذه [أن تقربي وأوحى الله إلى هذه] أن تباعدني، وقال: قيسوا ما بينهما فوجد إلى هذه أقرب بشبر فغفر له»^(١) فمن حال بين الله وبين توبة من صاحب أشرف الخلق - صلى الله تعالى عليه وسلم - وكتب وحي ربه، وبذل نفسه في سبيل الله على فرض صدور المعصية منه، وقد أسلفنا أن ما سبق من عناية الله تعالى في جميع صحابة حبيبه الأعظم - صلى الله تعالى عليه وسلم - يقتضي دخولهم بطريق الأولى في عموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

نعم ذكر بعض المحققين من أهل السنة: أن توبة المبتدع لا تقبل بناء على عدم تحقق رجوعه عما وسوس إليه الشيطان، وتمكن الضلال في قلبه، بخلاف الفاسق، فإنه يعترف بمعصيته، ويقر بخطيئته، ولا يعتقد أن ذلك من صالح الأعمال، وسبب للأمن من العذاب والنكال، فإذا ندم على ما فرط ورجع إلى الله، عفا الله عنه بمحض كرمه وجوده بلا اشتباه.

[قال الناظم الرافضي]:

٥٥- كيف وكانت حربه دراية وتوبة تنمي له رواية
أقول: سيجيء الكلام على أن حربه لم تكن معصية حيث لم تكن لعداوة
دينية.

وقوله: «وتوبة... إلخ» لا يضر شيئاً؛ لأن الرواية الصحيحة ولا سيما إذا
عضدها الآيات والأحاديث وأقوال العترة - على ما سبق غيره مرة - أفادت العلم
بمدلولها.

وقد ذكر الأصوليون أن خبر الواحد قد يفيد العلم بقريئة، ويجب العمل به في
الفتوى والشهادة إجماعاً، وكذا غيرها قياساً.
فما ذكره من السند لا يفيد شيئاً.

[قال الناظم]:

٥٦- ومن يقل عن اجتهاد كان لم لا يقل في قاتلي عثماناً
أقول: لا شبهة في كون حرب الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - بعضهم مع
بعض ناشئاً عن محض اجتهاد؛ لا من زيغ وعناد.

وقد ذكر العلامة ابن حجر المكي في كتابه «تطهير الجنان في الذب عن
معاوية بن أبي سفيان» الدلائل التي تمسك بها معاوية في حربه مع الأمير كرم الله
وجهه، ولو كان عن محض هوى لما تمسك بشيء من ذلك على أن تخصيص معاوية
بهذا الحكم غير مُرضٍ، لأنه لم ينفرد به بل وافقه عليه جماعات من أجراء الصحابة
والتابعين كما يعلم من السير والتواريخ، وسبقه إلى مقاتلة علي من هو أجل من
معاوية، كعائشة والزبير وطلحة ومن كان معهم من الصحابة الكثيرين جداً، فقاتلوا
علياً يوم الجمل حتى قتل طلحة وولى الزبير ثم قتل.

وتأويلهم من كون علي منع ورثة عثمان من قتل قاتليه هو تأويل معاوية بعينه،
فكما أن أولئك الصحابة الأجلاء استباحوا قتال علي هذا التأويل فكذلك معاوية
وأصحابه استباحوا قتاله بعين هذا التأويل.

ومع استباحتهم لقتال علي اعتذر علي عنهم نظراً لتأويلهم الغير القطعي

البطلان، فقال: «إخواننا بغوا علينا».

وأخرج ابن أبي شيبة بسنده أن علياً كرم الله تعالى وجهه سئل يوم الجمل عن المقاتلين له أمشركون هم؟ فقال: «من الشرك فروا» قيل: أمنافقون هم؟ قال: «إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً». قيل فما هم قال هم إخواننا بغوا علينا^(١).

فسماهم إخوانه، فدل على بقاء إسلامهم، بل كماهم، وإنهم معذورون في قتالهم له. وروى عبد الرزاق عن الزهري أنه قال: (وقعت الفتنة فاجتمع الصحابة - وهم متوافرون وفيهم كثيرون ممن شهد بدرًا - على أن كل دم أريق بتأويل القرآن فهو هدر، وكل ما أئلف بتأويل القرآن، فلا ضمان فيه وكل فرج استحل بتأويل القرآن فلا حد فيه، وما كان موجودًا بعينه يرد على صاحبه)^(٢).

وأخرج ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور والبيهقي أن عليًا عليه السلام قال لأصحابه يوم الجمل: (لا تتبعوا مدبرًا ولا تجهزوا على جريح ومن ألقى سلاحه فهو آمن)^(٣).

وفي أخرى: (لا يقتل مقبل) أي: إلا إن صال ولم يمكنه دفعه إلا بقتله (ولا مدبر، ولا يفتح باب، ولا يستحل فرج ولا مال).

قال ابن حجر في كتابه تطهير الجنان: (وأما تكفير طائفة من الرافضة لكل من قاتل عليًا فأولئك كالأنعام بل هم أضل سبيلاً فلا يتأهلون لخطاب، ولا يوجه إليهم جواب؛ لأنهم معاندون وعن الحق ناكبون، بل أشبهوا كفار قريش في العناد والبهتان حتى لم ينفع فيهم معجزة ولا قرآن وإنما النافع فيهم القتل والجلاء عن الأوطان، كيف وهم لا يرجعون للدليل وشفاء العليل منهم كالمستحيل).

وقوله: (لم يقل في قاتلي عثمان) نشأ من جهله وغباوته وضلاله لأن قاتليه - رضي الله تعالى عنه - لم يكونوا من الصحابة، بل من أوباش مصر كما حقق ذلك في الكتب المعتمدة عليها.

قال العلامة ابن حجر في تطهير الجنان: (إن عثمان عليه السلام رأى النبي صلى الله

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٦/١٥، ٢٥٧).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢٠/١٠).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٣٦/١٥).

تعالى عليه وسلم ليلاً قائلاً له: (اصبر فإنك تفطر عندنا القابلة) فلما أصبح أعتق عشرين عبداً وتسروا، ولم يلبس السراويل جاهلية ولا إسلاماً إلا يومئذ؛ لأنه أبلغ في الستر من غيره.

وفي رواية: (أنه لما رأى ذلك المنام فتح بابه، ووضع المصحف بين يديه، فدخل عليه محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما فأخذ بلحيته، فقال: لقد أخذت مني مأخذاً وقعدت مني مقعداً ما كان أبوك ليأخذه أو يقعده، فتركه وخرج فدخل عليه رجل يقال له: الموت الأسود فخنقه ثم خنقه، ثم خرج واعتذر بأنه لم ير شيئاً قط ألين من حلقه، ثم دخل عليه آخر فقال له: بيني وبينك كتاب الله، فخرج، ثم دخل آخر فضربه بسيف فتلقاه بيده فقطعها والمصحف بين يديه).

وفي رواية: أن الدم وقع على قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

قال راويه: فهي في المصحف كذلك ما حكى بعد. انتهى. وتمام القصة في ذلك الكتاب فعليك به.

وقد ذكرت مبسوبة في كتب السير والتواريخ وفيها أشياء لم تصح، فلا تغتر بها، ولو كان لأحد من الصحابة دخل في هذه الحادثة العظيمة حملنا ذلك أيضاً على الاجتهاد، ولم يقل أهل السنة: إن قاتلي عثمان كفار بل هم عصاة مرتكبو كبيرة. قال الناظم:

٥٧- وفي البخاري قتال المسلم كفر ويحكي عن صحيح مسلم

٥٨- وفي قتال المرتضى دلالة بكفر أهل البغي والضلالة

أقول: قد تكلمنا سابقاً على ما رواه الإمام البخاري في صحيحه من قوله ﷺ:

«سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»^(١)، بلا مزيد عليه، وذكرنا أن القتال إما يكون كفراً إذا لم يكن لتأويل سائغ؛ لأن الله تعالى قد سى الطائفة الباغية مؤمنة.

وفي كتاب الإيمان من صحيح البخاري «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل

والمقتول في النار.... إلخ»^(١) فساهما مسلمين، وكون القاتل والمقتول في النار إذا لم يكن لتأويل سائغ أيضًا كما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه على البخاري.

وقال الأمير كرم الله وجهه - على ما في نهج البلاغة - (أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيف والاعوجاج والشبهة).
فقد تبين لك أن الناظم وإخوانه من الرافضة قد خالفوا الله ورسوله والأئمة في حكمهم بكفر المقاتل من البغاة.
وسيجيء في صلح الحسن عليه السلام ما يكب الروافض على وجوههم ومناخرهم.
[قال الناظم]:

٥٩- وكيف لا نسب من يسب من وإخى النبي المصطفى أبا الحسن

٦٠- محلاً لسيبه بين الملا ويل لمن في كفره تأملاً

أقول - وإن كان القول لا يشفي العليل، ولا يروي الغليل:-

كفرت بلا شك لدى كل مسلم بسبك أصحاب النبي محمد
كذبت عدو الله لست بصادق وأنى يرجى الصدق من قول مارد
كذبت فما كانوا سوى خير معشر وخير نجار من فخار وسؤدد
ولنعم ما ذكر في الأصل، وما يذكره المؤرخون من أن معاوية عليه السلام كان يقع في
الأمير كرم الله تعالى وجهه بعد وفاته ويظهر ما يظهر في حقه، ويتكلم بما يتكلم في
شأنه مما لا ينبغي أن يعول عليه أو يلتفت إليه، لأن المؤرخين ينقلون ما خبث
وطاب، ولا يميزون بين الصحيح والموضوع والضعيف، وأكثرهم حاطب ليل، لا
يدري ما يجمع.

فالاعتماد على مثل ذلك في مثل هذا المقام الخطر والطريق الوعر والمهمه الذي
تضل فيه القطا ويقصر دونه الخطأ، مما لا يليق بشأن عاقل، فضلاً عن فاضل.
وما جاء من ذلك في بعض روايات صحيحة وكتب معتبرة رجيحة فينبغي أيضًا

التوقف عن قبوله والعمل بموجبه، لأن له معارضات مثله في الصحة والثبوت.

على أن من سلم من داء التعصب وبرئ من وصمة الوقوع في أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حمل ذلك على أحسن المحامل وأوله بما يندفع به الطعن عن أولئك السادة الأمثال، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل. انتهى.

ولعمري إن من لم يؤثر فيه مثل هذا الكلام، فلا شك أنه من جملة الأنعام.

وقوله: (ويل لمن في كفره تأملا) ناص على كفره وكفر من يقول بذلك من إخوانه، كيف وقد حكم بإسلامه الأمير كرم الله وجهه في خطبته السابقة ونهى عن سب أهل الشام ونزل الإمام الحسن عليه السلام عن الخلافة له كما سيأتي!!

إلى غير ذلك من الدلائل والبراهين الدالة على إيمانه وإسلامه، وقد أسلفناها لك غير مرة.

فتباً لهذه الفرقة الضالة والفئة الزائغة، المستحقة لما أنشده فيهم الشيخ

عثمان بن سند:

لا ساعدتني على أعدائي الذبل	ولا سما بي إلى مجد سما عمل
ولا شربت كنوس الفضل مترعة	علما ينادمني في شربها خول
ولا هززت من الآداب فن ثنى	يميس من لطفه طورا ويعتدل
إن لم أجرد حسام الهجو في نفر	تجردوا من لباس الدين وانعزلوا
وقطعوا ريقة الإسلام وانقطعوا	عن الجماعة أهل الحق وانخزلوا
وأصبحوا مثل أتن لا رعاة لها	بلى لها من هوى شيطانها طيل
إذ جردوا في لسان الصحب السنة	قد شأنها الإفك والبهتان والخطل
حتى ادعوا أنهم عن عهد حيدرة	وعهد أحمد خير الناس قد عدلوا
وأنهم جحدوا يوم الغدير وما	حكاه فيه رسول الله وانتقلوا
والله ما جحدوا منه مناقبه الـ	لاتي كشمس الضحى كلا وما جهلوا
وهل لهم جحد أوصاف له ظهرت	ظهور نار ذكاها الليل والجبل

أم كيف يجهلها قوم ضمائرهم مثل المصاييح بالأسرار تشتعل وإن يميلوا إليها مسرعين فما عليهم حرج فالفضل يعتجل وهذه القصيدة طويلة جدًا قد اقتصرنا منها على ما يسرُّ الودود ويسوء الحسود.

[قال الناظم الفاجر]:

٦١- وما روى فيه فكذب مفترى وفعله الشنيع ينفي الخبرا
٦٢- وهل يكون هاديًا مهديًا من سن سب المرتضى عليا
٦٣- وليته أبدله بالوارد عن النبي في حديث القائد
أقول: إنكار ما روي في معاوية رضي الله عنه مكابرة، ونعوذ بالله تعالى منها. وقد ألف العلامة ابن حجر المكي كتابًا جليلًا في مناقبه (تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بثلب معاوية بن أبي سفيان مع المدح الجلي وإثبات الحق العلي لمولانا أمير المؤمنين علي).

وهو ما يقارب مائتي صفحة طالعته -وله الحمد- من أوله وآخره فوجدته كتابًا يصدق بالحق، وينطق بالصدق، وفي فتح الباري شرح صحيح البخاري، في كتاب المناقب أن ابن أبي عاصم قد صنف جزءًا في مناقبه، وكذلك أبو عمر غلام ثعلب، وأبو بكر النقاش. انتهى ولو لم تكن له منقبة سوى الصحبة لكفت في فضله.

كيف [لا] وأصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يطاولون في فضلهم، ولا يساجلون في كمالهم، لو أنفق غيرهم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه، ولا يضرهم إنكار الروافض مناقبهم الجليلة، ومزاياهم الشريفة.

[قال تعالى]: ﴿ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَتُّوْلاً فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾ [الأنعام: ٨٩].

وقوله: (وهل يكون هاديًا... إلخ) ناشئ من تعصبه وضلاله، فإن لهذا الحديث شواهد كثيرة تؤكد صحته.

منها: قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم

اهتديتم»^(١).

وقد خرج طرقة العلامة ابن حجر في «تطهير الجنان»، بحيث لا يشك في صحته إنسان.

وقوله: (وسن السب) قد تبين كذبه بما لا مزيد عليه.

وقوله: (وليته أبدله بالوارد.. إلخ) باطل؛ إذ حديث القائد مما لا وجود له في الكتب المعتمد عليها لدى أهل السنة.

وقد أورده ابن أبي الحديد في ضمن كتاب كتبه المعتضد بالله سنة (٢٨٤) ناقلاً له على سبيل الاختصار من تاريخ أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، وابن أبي الحديد لا يعتد بنقله، فإنه من الغلاة كما يدل على ذلك قوله في الأمير:

يجل عن الأعراض والأين والتمتى ويكبر عن تشبيهه بالعناصر

على أن ابن الأثير الجزري ذكر في حوادث سنة أربع وثمانين ومائتين: وفيها: أمر بإنشاء كتاب يقرأ على الناس وهو كتاب طويل، قد أحسن كتابته إلا أنه قد استدل فيه على وجوب اللعن بأحاديث كثيرة لا تصح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم؛ ولو سلم صحته فمحمول على ما قبل الإسلام، لعموم نصوص المدح من غير تخصيص على الأصحاب بعده.

ولو سلم أن ذلك بعد الإسلام فاللعن الصادر عن النبي عليه الصلاة والسلام في حق بعض أمته محمول على الرحمة كما ورد ذلك في عدة أحاديث صحيحة.

استوفاه العلامة السويدي في كتابه «الصارم الحديد».

فقد تبين بما قررناه أن قول الناظم وإخوانه مما لا ينبغي أن يصغى إليه فإنه محض هذيان لا يحتاج إلى التنبيه عليه.

قال الناظم:

٦٤- فحب من على الفراش اضطجعاً وحبه ضدان لن يجتمعا

٦٥- فلا نحبه ورب الكعبة كلا ولا نحب من أحبه

(١) ذكره العجلوني في كشف الخفا (١٤٧/١)، وابن حجر في تلخيص الحبير (١٩٠/٤).

أقول: يريد بقوله: (من على الفراش اضطجعاً) الأمير كرم الله تعالى وجهه، وذلك أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما عزم على الهجرة أمر فاستصحب أبا بكر رضي الله تعالى عنه.

وأخيراً علياً كرم الله وجهه بخروجه، وأمره أن يتخلف بعده حتى يؤدي عنه الودائع التي كانت عنده للناس.

وأمر أن ينام عوضه في مضجعه ليهبهم الأمر على كفار قريش، وقال: «إنه لن يصل إليك أمر تكرهه».

فبات على فراشه عليه الصلاة والسلام، وهم يرمونه فلم يضطرب ولم يكثرث إلى أن كان نصف الليل، هجموا عليه شاهرين السيوف، فثار في وجوههم فعرفوه فولوا خاسئين، ورد الله كيدهم في نحورهم وسألوه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فقال: لا أدري.

ومما ينسب إليه في ذلك قوله - كرم الله وجهه:

وقيت بنفسي خير من وطئ الحصا وأكرم خلق طاف بالبيت والحجر
وبت أراعي منهم ما يسوءني وقد صبرت نفسي على القتل والأسر
وبات رسول الله في الغار آمناً ولا زال في حفظ الإله وفي السر
والقصة شهيرة في كتب السير.

وهذه شذرة من فضائله ﷺ.

وقوله: (وحبه... إلخ) الضمير لابن هند وهو معاوية ﷺ.

والضدان الأمران الوجوديان المتواردان على محل واحد، بينهما غاية الخلاف، كالسواد والبياض.

ولا يخفأك أن هذا حكم باطل، وكلام عاطل، بل هو ضرب من الهذيان أشبه شيء بكلام المجانين والصبيان، فإن من أحب معاوية ﷺ إنما حبه لكونه صحب النبي ﷺ وصلى معه وكتب له وحي ربه وغزا معه وجاهد في سبيل الله، ولهذه المناقب الجليلة حملت محاربته على الاجتهاد، وإنها لم تكن لأمر دنيوي ولا فساد والذي جراً الناظم وإخوانه من الأرفاض على هذا القول الفاسد والزعم الكاسد اعتقاد أن معاوية

وأضرابه من الصحابة أعداء الأمير، وأن محاربتهم له نشأت عن محبة في متاع الحياة الدنيا والمال الكثير وينشدون في ذلك قول من قال:

إذا صافي صديقك من تعادي فقد عاداك وانقطع الكلام
وقوله:

صديق صديقي داخل في صداقتي عدو صديقي ليس لي بصديق
وقد قدمنا لك ما يطل ما اعتقدوه، ويهدم أساس ما شيده. ويشهد لذلك ما ذكر في الأصل من خبر ضرار وكذا غيره من الأخبار التي ملئت منها بطون الأسفار.

ثم إن كون حب شخص وحب آخر عدو له ضدان مما يشهد بفساده العيان من غير حاجة إلى دليل ولا برهان.

والكلام على فساد هذه القضية مستوفى في كتابي «التحفة الإثني عشرية».

وقوله: (فلا نجبه ورب الكعبة... إلخ) مما لا يحتاج إلى قسم فإن كل أحد يعلم بغض الروافض لأصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم، معاوية وغيره؛ إلا ما استثنى منهم من العدد القليل.

فهذا القسم ليس للتأكيد ورد الإنكار؛ بل لإظهار كمال الرغبة في هذه العقيدة الفاسدة.

فهذا كقول إخوانهم الذي حكاه الله تعالى عنهم بقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا بَحْنٌ مُّسْتَهْزِءٌ﴾ [البقرة: ١٤].

فقد ذكر علماء البلاغة أن تأكيد كلامهم مع شياطينهم ليس لرد إنكار فإنه لا إنكار، بل لإظهار كمال الرغبة فيه.

وبغضهم لمن أحب معاوية وسائر الصحابة من أهل الحق أيضاً مما لا شبهة فيه، ولا ريب يعتريه.

قال تعالى: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾

[آل عمران: ١١٨] وكفر إبليس اللعين أشهر من أن يذكر.

فلم يقصد الناظم بذلك الإخبار، بل قصد لازماً من لوازم الخبر وهو أنه من أهل النار.

ورأس مال الروافض إنما هو بغض والطم والسب واللعن والزور.

قال تعالى: ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران:

١١٩]. وما أحسن قول الزومي

لقد زادني حباً لنفسي أني بغيض إلى كل امرئ غير طائل
وكل امرئ ألقى أباه مقصراً عدو لأهل المكرمات الأفاضل
وإني شقي باللائم ولا أرى شقياً لهم إلا كريم الشمائل
[قال الناظم]:

٦٦- وليس في صلح الإمام الحسن باس فإنه لسر مكمّن
٦٧- كصلح جده نبي الرحمة صلحاً رأى فيه صلاح الأمة
٦٨- وقد رأى بالأمس خير ناصح صلح بني الأصفر للمصالح
٦٩- لما تراءى مرضى القلوب من رؤساء الجند في الحروب
أقول: إن قصة صلح الإمام الحسن عليه السلام مذكورة في كتب الحديث والسير بآتم وجه.

وقد ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري شرح صحيح البخاري مفصلة، وهي شهيرة لا حاجة لنا إلى ذكرها.
وهي أول دليل على إسلام معاوية عليه السلام.

وقد روى المرتضى وصاحب الفصول المهمة من الإمامية: أنه لما انبرم الصلح بينه وبين معاوية خطب فقال: إن معاوية نازعني حقاً لي دونه، فنظرت الصلاح للأمة وقطع الفتنة، وقد كنتم بايعتموني على أن تسالموا من سالمني، وتحاربوا من حاربني، ورأيت أن حقن دماء المسلمين خير من سفكها، ولم أرد بذلك إلا صلاحكم. انتهى.

وفي هذا دلالة واضحة على إسلام الفريق المصالح، وأن المصالحة لم تقع إلا اختياراً، ولو كان المصالح كافراً لما جاز ذلك، ولما صح أن يقال: فنظرت الصلاح للأمة وقطع الفتنة... إلخ، فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

فقول الناظم: (وليس في صلح... إلخ) كلمة حق أريد بها باطل. وقوله: (لسر مكمن... إلخ) ليس له وجه، بل سر ذلك ظاهر لا يخفى إلا على من أعمى الله تعالى عين بصيرته؛ إذ قد صرح به الإمام في نفس خطبته، حيث قال: فنظرت الصلاح للأمة... إلخ) ويدل على ذلك الحديث الصحيح، وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين»^(١) وفيه أيضاً دلالة ظاهرة على إسلام الفريق المصالح.

وقوله: (كصلح جده... إلخ) قياس مع الفارق؛ فإن جده صلى الله تعالى عليه وسلم لم يول الكافرين على أمور المسلمين، بل هادئهم وتاركهم مدة، ثم قاتلهم حتى جاء نصر الله.

والإمام -بزعم الروافض- ولى ذلك من يعتقده الروافض كافراً والعياذ بالله تعالى.

وفي فتح الباري شرح صحيح البخاري عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١].

(ومعنى الشرط في الآية أن الأمر بالصلح مقيد بما إذا كان الأحظ للإسلام المصالحة؛ أما إذا كان الإسلام ظاهراً على الكفر ولم تظهر المصلحة فلا).

وقوله: (وقد رأى... إلخ) كذلك قياس مع الفارق؛ إذ لم يكن في هذا الصلح تولية الكفار على المسلمين، بل كان فيه إجراء بعض الشروط التي طلبوها.

وقوله: (لما تراى... إلخ) ليس كما زعم، فإن الجنود ورؤساءهم لم يألوا

جهداً في جهادهم ولا قصرُوا في حروبهم؛ بل كان أمر الله قدراً مقدراً، ولا يخفى ما في هذا الكلام من سوء الأدب في شأن رؤساء الجنود المسلمين، والتجاسر على العساكر المحروسين بعين العناية الربانية.

ولا بدع في ذلك؛ فإنهم كم أجروا من الروافض الدماء، وقتلوا منهم الألوف، ويتموا الأولاد وأيموا النساء وسقوهم سم الختوف والوقائع معهم كثيرة، وقصص رزاياهم شهيرة:

ومن أشهرها: وقعة كربلاء في أيام نجيب باشا عليه الرحمة وقد أرخها الشاعر الشهير السيد عبد الغفار الأخرس رحمه الله تعالى بقوله:

لقد خفقت في النحر ألوية النصر وكان انمحاق الرفض في ذلك النحر
وفتح عظيم يعلم الله أنه ليستصغر الأخطار من نوب الدهر
[علت كلمات الله وهي عالية بحد العوالي والمهنة البتر]
تبلغ دين الله بعد تقطب ولاحت أسارير العناية والبشر
محي الرفض صمصام الوزير كما محى دجى الليل في أضوائه مطلع الفجر
وكر البلاء في كربلاء فأصبحت مواقف للبلوى ووقفاً على الضر
غداة أبيدت مفسدي أهل كربلاء وكرت مواضيه بها أيما كر
فدانت وما دانت لمن كان قبله من الوزراء السابقين إلى الفخر
وما أدركوا منها مراماً ولا منى ولا ظفروا منها بلب ولا قشر
وحذرهم من قبل ذلك بطشه وأمهلهم شهراً وزاد على الشهر
وعاملهم هذا الوزير بعدله وحاشاه من ظلم وحاشاه من جور
وأنذرهم بطشاً شديداً وسطوة وبالغ بالرسل الكرام وبالنذر
ولو يصبر القرم الوزير عليهم لقليل به عجز وما قيل عن صبر
وصال عليهم عند ذلك صولة ولا صولة الضرغام بالبيض والسمر
وصار بجيش والخميس عرمرم فكالليل إذ يسري وكالسيل إذ يجري

وقد فسدوا شر الفساد بملكه إلى أن أتاهم منه بالفتكة البكر
ومنهم بشهب الموت منه مدافع لها شرر في دجى الليل كالقصر
رأوا هول يوم الحشر في موقف الردى وهل تنكر الأهوال في موقف الحشر
فدمرهم تدمير عاد لكفرهم بصاعقة لم يبق للقوم من أثر
إلى أن قال:

تجول المنايا بينهم بجنودها بحيث مجال الحرب أضيق من شبر
تلاطم فيها الموج والموج من دم تلاطم موج البحر في لجة البحر
فلاذوا بقبر ابن النبي محمد وقد سر في تدميرهم صاحب القبر
فإن تركوا لا يترك السيف قتلهم وإن ظهروا بقاءوا بقاصمة الظهر
ولا برحت أيامه الغرغرة تضيء ضياء الشمس في طلعة الظهر
ولا زال في عيد جديد مؤرخاً فقد جاء يوم العيد بالفتح والنصر
ومتى رأى الروافض تشاغل المسلمين بالحروب مع أعداء الله انتهزوا الفرص،
فأثاروا من عثير الفساد ما يغبر منه وجه البسيطة بلا اشتباه نسأل الله تعالى أن يطهر
الأرض منهم.
[قال الناظم]:

٧٠- كل باغ فاسق أو كافر ومن نفاه عنهما مكابر
أقول: البغي إن لم يكن عن دليل واجتهاد كبيرة كما سبق.

ومرتكب الكبيرة ليس بكافر كما هو مذهب أهل الحق الحقيقي بالقبول للآيات
والأحاديث والآثار التي سبق بعض منها.

وكون مرتكب الكبيرة كافراً إنما هو مذهب الخوارج والروافض ونحوهما وقد
فصلت هذه المسألة في كتب الكلام أتم تفصيل. وحسبنا الله ونعم الوكيل.
[قال الناظم]:

٧١- وسب عمرو ويزيد عندنا ندب به نقول قولاً معلناً

- ٧٢- وإن من أنكره لمنكر وجدانه والأمر فيه أظهر
- ٧٣- من ذا الذي يمنع سب من آل النبي المصطفى وأعجبا
- ٧٤- سباهم سبي العبيد والإما لكفره كما به ترنما
- ٧٥- وأمر عمرو طفحت به السير فشاع ما قد شاع فيه واشتهر
- ٧٦- وكفره عند أولي الأبصار كالشمس في رابعة النهار
- ٧٧- وفي ركونه إلى معاوية كفاية عن القضايا الباقية
- أقول: الندب وما يرادفه كالمندوب، والأولى، والسنة، والمستحب ونحو ذلك «ما يمدح فاعله ولا يذم تاركه»؛ لأنه الاقتضاء للفعل غير كف لا على سبيل الجزم، وهو أحد أقسام الحكم الذي هو خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث هو مكلف، اقتضاء جازماً أو تخييراً.
- ولم يرد في شريعة من الشرائع التكليف بسب أحد والإثابة على ذلك فضلاً عن شريعة الإسلام التي جاء بها خير الخلق عليه أفضل الصلاة وأكمل السلام.
- فقول الناظم: (ندب... إلخ) ظاهر البطلان، لا يحتاج في كذبه إلى بيان.
- كيف لا؟! وفيه أيضاً مخالفة لما ثبت عن الأمير كرم الله وجهه، في نهج البلاغة حيث قال- وقد سمع قوماً من أصحابه يسبون أهل الشام أيام حرمهم بصفين: (إني أكره لكم أن تكونوا سبابين، ولكنكم لو وصفتهم أعمالهم وذكرتم حالهم كان أصوب في القول وأبلغ في العذر وقتلتم مكان سبكم إياهم: اللهم احقن دماءنا وأصلح ذات بيننا وبينهم.... إلخ).
- وطنين ابن أبي الحديد بالترقية بين السب واللعن مما لا يصغى إليه؛ فإن اللعن أدهى من السب وأمر.
- وسب عمرو رضي الله تعالى عنه على الوجه الذي لهج به الروافض كفر بلا شبهة؛ كسب باقي الصحابة رضي الله تعالى عنهم.
- وما ورد في فضلهم من الآيات والأحاديث الصحيحة تثبت أنه كان من أجله أصحاب النبي ﷺ.

كيف لا وقد ثبت أنه لما أسلم كان ﷺ يقربه ويدنيه، وولاه غزاة ذات السلاسل. وأمهه بأبي بكر وعمر وأبي عبيدة بن الجراح رضي الله تعالى عنهم، ثم استعمله على عمان فمات رسول الله ﷺ وهو أميرها.

ثم كان من أمراء الجهاد بالشام في زمن عمر رضي الله تعالى عنه وهو الذي افتتح قنسرين ومصر.

وصالح أهل حلب ومنبج وأنطاكية وولاه عمر فلسطين.

وقال- إذ رآه يمشي-: (ما ينبغي لأبي عبد الله أن يمشي على الأرض إلا أميراً).

وأخرج الإمام أحمد من حديث طلحة- أحد العشرة المبشرين- رفعه إلى رسول الله ﷺ أنه قال: «عمرو بن العاص من صالحي قريش»^(١) وكان شديد الحياء من رسول الله ﷺ إلى غير ذلك من فضائله التي يضيق عنها مثل هذا المقام.

وذكر الناظم لأخيه يزيد في هذا المقام، مما لا وجه له؛ لأنه قد اتفق الأجلة على جواز لعنه لأفعاله القبيحة.

وتطاوله على أهل العترة الطاهرة.

ولعمري إن ما يفعله الروافض اليوم من التشبيه بأهل البيت والبهتان عليهم ما يستقل لديه قبح فعل يزيد اللعين الطريد، وفضحهم في كل سنة بمرأى من سائر الملل ومسمع.

هتكوا الحسين بكل عام مرة وتمثلوا بعبادة وتصوروا

ويلاه من تلك الفضيحة إنها تطوى وفي أيدي الروافض تنشر

وقد اعترف العقلاء منهم بقبح صنيعهم هذا، فأعلن بالإنكار عليهم فلم يلتفتوا إليه كيف وقد صارت اليوم هذه القبائح مدار معاشهم، ومتهى آمالهم، فلذا أظهروا للناس أنها من أحسن العبادات وأعظم الطاعات، ورووا في فضلها أكاذيب زخرفوها ومفتريات صنفوها، ولولا ضيق المقام لبسطنا في إبطالها الكلام.

قوله: «من ذا الذي... إلخ» في حق أخيه يزيد، ولا كلام لنا في ذلك الضال

(١) رواه أحمد (١/١٦١).

العنيد.

قوله: «وأمر عمرو... إلخ» صحيح، ولكن طفحت بمناقبه وفضائله التي أشرنا إلى شذرة منها وما ثبت في التواريخ لا يعول عليه أهل الحق.

قوله: «وكفره... إلخ» مردود بما أسلفناه لك غير مرة، وتبين أن القائل بذلك كافر كالشمس في رابعة النهار.

قوله: «وفي ركونه... إلخ» لا يوجب تكفيره، بل ولا تفسيقه فإن حكمه حكم سائر من بغى على الأمير كرم الله تعالى وجهه، وهم مسلمون بشهادة علي كرم الله تعالى وجهه.

إذ صح عنه أنه قال: «إخواننا بغوا علينا»^(١) كما سبق وهو الذي يقتضيه معاملته ﷺ لهم أحياء وأمواتا، كما لا يخفى على من راجع تواريخ الفريقين. ثم إن قلنا: إن ما صدر من هاتيك الحروب، الجالبة للكروب، كان صادراً عن اجتهاد لا عن حظ نفس وعناد، كما يدعو إليه الحث على حمل حال المسلم على الصلاح، لا سيما أمثال أولئك الأكابر، الذين سلف لهم ما سلف من المآثر فهو مسلم صحابي عدل مجتهد مثاب، لكنه مخطئ فيما فعل من غير شك ولا ارتياب، إذ الحق مع علي يدور - حيث ما دار.

وإن قلنا: إن ذلك كان عن حظ دني ومرام دنيوي، كما قد قيل ذلك - إن حقا وإن كذباً - فهو ﷺ قد ندم على فعله أشد الندم، ولم يتوف إلا عن توبة، محت بفضل الله تعالى كل حوبة، والله تعالى يقبل توبة العبد مالم يغرر.

وقد صح أنه قال في آخر أمره ومتهى عمره: «اللهم إنك أمرتنا فعصينا ونهيتنا فارتكبنا فلا أنا برئ فأعذر، ولا قوي فأتصر، ولكن لا إله إلا أنت» ثم فاضت روحه ﷺ^(٢).

«والتائب من الذنب كمن لا ذنب له»^(٣).

وقصة وفاته ذكرها غير واحد.

(١) تقدم.

(٢) ذكره ابن سعد في الطبقات (٤/٢٦٠).

(٣) رواه ابن ماجه (٢/١٤١٩، ١٤٢٠)، والطبراني في الكبير (١٠/١٨٥).

وأطال الكلام عليها ابن عبد الحكم في فتوح مصر.

وماذا علينا إذا قلنا: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ^ط وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤١].

وقد سبق لك ما فيه كفاية.

قال الناظم:

- ٧٨- عائش ما نقول في قتالك سلكت في مسالك المهالك
٧٩- أعرضت عن نبج كلاب الحوآب وفيه خالفت النبي العربي
٨٠- وليس يأتي عذر الاجتهاد قبال تنصيص النبي الهادي
٨١- رضيت في عثمان بالقتل وقد طالبت بالثأر بغير مستند
٨٢- لكنك زوجة خير البشر ونحن يا أم علي تحير
٨٣- قد قيل تبت وعلي غمضا عن أمرك والأمر تابع الرضا
٨٤- فسبك في رأينا محرم لأجل عين ألف عين تكرم

أقول: غرض الناظم بهذه الأبيات الطعن على أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها بما وقع من القصة الشهيرة، ولو كان له وإخوانه فطنة وأدنى بصيرة لما تفوهوا بمثل هذا الكلام، بعد أن وقفوا على ما ذكر في الأصل، مما يزيل الشبهة والأوهام، ولكن قد استحوذ الشيطان على قلوبهم، فلا يعون ولا يسمعون، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

وقد ذكرنا لك أصلا يندفع به ما أصرروا عليه من الضلال، ويرفع من البين القليل

والقال.

فإن من وقع منه القتال يوم الجمل كطلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهم، كانوا محبين للأمير كرم الله تعالى وجهه، عارفين له فضله، كما أنه رضي الله عنه في حقهم كذلك، وليس بين ذلك وبين القتال الواقع في البين تناف؛ لأن القتال لم يكن مقصوداً؛ بل وقع عن غير قصد، لمكر من قتلة عثمان رضي الله عنه الذين كانوا بعشائريهم في عسكر الأمير، إذ غلب على ظنهم من خلوته بطلحة والزبير أنه سيسلمهم إلى أولياء عثمان.

فأطاروا من نيران غدرهم شراراً، ومكروا مكرًا كباراً، فأوقعوا القتال بين الفريقين. فوقع ما وقع إن شاء، وإن أبى أبو الحسين.

فكل من الفريقين كان معذوراً: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

على أن القتال لو فرض كان قصداً، فهو لشبهة قوية عند المقاتل، أوجبت عليه أن يقاتل، فهو بزعمه من الدين، ونصرة المسلمين وليس من الغي والاستهانة بالأمير في شيء.

ومتى كان كذلك فهو لا ينافي المحبة، ولا يدنس رداء الصحبة.

وقد صرح بعض العلماء أن شكوى الولد على أبيه لدين له عليه قادر على أدائه ومماطل فيه ليس من العقوق، ولا مخل بما للوالد من واجب الحقوق.

وإن أبى تعصبك هذا قلنا: إن القوم رضي الله تعالى عنهم كانوا من قبل ما وقع من المخلصين الأبرار، لكن لعدم العصمة وقع منهم ما غسلوه ببرد التوبة وتلج الاستغفار. ويأبى الله تعالى أن يذهب صحابي إلى ربه قبل أن يغسل بالتوبة والاستغفار ذنبه.

وبنحو هذا سبق لك الجواب عن أصحاب صفين من رؤساء الفرقة الباغية على علي أمير المؤمنين، والمتلوثة سيوفهم في تلك الفتنة أقل قليل.

ولولا عريض الصحبة وعميق المحبة لدلع القلم لسانه الطويل، فقف عند مقدارك، فما أنت وإن بلغت الثريا إلا دون فعال أولئك.

وقوله: «أعرضت... إلخ» أشبه شيء ينبح الكلاب، بعد ما ذكر في الأصل من الجواب، وهو أن الثابت أنها لما علمت ذلك وتحققته من محمد بن طلحة همت بالرجوع، إلا أنها لم توافق عليه، ومع هذا شهد مروان بن الحكم مع شانين رجلاً من دهاقين تلك الناحية أن هذا المكان مكان آخر وليس بحوآب.

على أن: «إياك أن تكوني يا حميراء» ليس موجوداً في الكتب المعول عليها فيما بين أهل السنة.

فليس في الخبر نهي صريح ينافي الاجتهاد.

وبه يتبين أيضاً فساد قوله: «وليس يأتي... إلخ» على أنه لو كان لا يرد محذوراً

أيضاً، لأنها اجتهدت فسارت حين لم تعلم أن في طريقها هذا المكان، وحيث علمت لم يمكنها الرجوع لعدم الموافقة عليه إلى آخر ما ذكر في الأصل مما يجب مراجعته.

قوله: «رضيت في عثمان... إلخ» من المفتريات، كيف وقد كانت تعترف بأن عثمان إمام مفترض الطاعة؟!

وروى الترمذي عنها أنها قالت: قال رسول الله ﷺ لعثمان: «يا عثمان إنه لعل الله أن يقيمك قميصاً فإن أرادوك على خلعه فلا تخلعه لهم»^(١) وفي رواية: «لا تخلعه ثلاثاً»^(٢).

وما ذكره ابن قتيبة لا يعتد به كما فصلته في كتاب «السيوف المشرقة في أعناق أهل الزندقة».

وقوله: «ونحن يا أم.... إلخ» كذب، بل هي رضي الله عنها أم المؤمنين، وكونهم متحيرين فيها دليل على ما قلنا، وليسوا متحيرين في هذه المسألة فقط، بل في كل مسائلهم أصولية أو فروعية، وهم في ريبهم يترددون.

قوله: «قد قيل تبت... إلخ» قد ذكرنا لك قريباً ما يحقق التوبة وكذا عند الكلام على عدالة الصحابة.

وقوله: «فسبك.... إلخ» كذب والعيان شاهد على ذلك.

وفي هذه الآيات من السب ما لا مزيد عليه، إذ السب في اللغة: الشتم ويكون بكل ما فيه تنقيص.

وأي نقص أعظم مما افترى به من مخالفة الرسول عليه الصلاة والسلام؟ وأبى الله إلا أن يفضح الروافض من حيث لا يشعرون.

نسأل الله تعالى الأمن والأمان من الخذلان والخسران.

قال الناظم:

٨٥- فقل لمن كفرنا يا غمر من أي أمر لك بان الكفر

(١) رواه الترمذي (٢٩٥/٩).

(٢) رواه أحمد (٧٥/٦، ١٤٩).

٨٦- وهل يحل ما لنا إلا لدى من ستر الحق وأبدى ما بدا

٨٧- وكيف من يسب ذا النورين والمرضى الطهر أبا السبطين

٨٩- لم يك محكوماً بكفره ولا ترون ما يملكه محلاً

أقول: ما ثبت عن الروافض اليوم من التصريح بكفر الصحابة الذين كتموا النص بزعمهم ، ولم يبايعوا علياً كرم الله تعالى وجهه بعد وفاة النبي ﷺ، كما بايعوا أبا بكر ﷺ كذلك، وكذا التصريح ببغضهم واستحلال إيذائهم، وإنكار خلافة الخلفاء الراشدين منهم والتهافت على سبهم ولعنهم تهافت الفراش على النار- دليل على كفرهم.

وقد أجمع أهل المذاهب الأربعة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على القول بكفر المتصف بذلك.

وما روي عن بعضهم من أن الساب يضرب أو ينكل نكالا شديداً محمول على ما إذا لم يكن السب بما يوجب تكفيرهم رضي الله تعالى عنهم وكان خالياً عن دعوى بغض وارتداد واستحلال إيذاء، وليس مراده أن حكم الساب مطلقاً ذلك كما لا يخفى على المتتبع.

وتمام الكلام في الأصل.

ورحم الله السيد عبد الغفار حيث يقول:

ألم تكفر الأرفاض والكفر دينهم وقد نسبوا صحب النبي إلى الكفر

صحابة هاديننا وأعلام ديننا تسب بلا ذنب جنته ولا وزر

أكان جزاء المصطفى سب جنده وأزواجه ظلماً وأصحابه الطهر

وأما قوله: (وهل يحل ... إلخ) فليس من المتفق عليه بين الفقهاء، ومن أحله استند إلى كون الروافض من الحريين مع ما انضم إليه من كفرهم بتكفير الصحابة رضي الله عنهم.

والتفضيل في فتاوى الحامدية، وكذا في أكثر كتب الحنفية.

وأما قوله: (وكيف إلخ) فليس بصحيح، بل الصواب ما قدمناه من أن من

سب أحداً من الصحابة وكفره فهو كافر، سيما إذا كان من أجلتهم رضي الله تعالى عنهم.

ومن صرح بخلاف ما ذكرنا فهو مردود لا يلتفت إليه، ولا يعول عليه، والحق أحق بالقبول، والله شاهد على ما نقول.
قال الناظم:

٨٩- وشيعة الغر الهداة البررة عندك يا غمر عتاة كفرة

٩٠- لقد سلكت طريق من سلكا فيه فعن بينة قد هلكا

٩١- فالدين عند ربنا الإسلام وديننا الإسلام والسلام

أقول: كل أحد يدعي أنه على الحق وغيره على الباطل، وذلك مصداق قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢].

وقد تفضل الله تعالى على نوع بني آدم بالعقل والإدراك ليميز به الحق من الباطل والرائج من العاطل، وشرع سبحانه لعباده من الدين ما وصى به الأنبياء والمرسلين وأنعم علينا جل شأنه ببعثة سيدنا ومولانا محمد ﷺ، فأنقذنا من الضلالات، ونجانا من مهالك الجهالات بشريعته الغراء البيضاء وقد حملها في كل قرن عدوله، وحفظها في كل عصر أساطينه وفحوله، ونفوا عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين فمن جرد نظره عن وساوس النفس وشبهات الأوهام، وانفرد بعقله عما كان يمنعه عن قبول الحق من الإلف والعادة وتقليد آراء الأفهام، تبين له بالضرورة فساد ما عليه الروافض اليوم من العقائد والعوائد المنكرة، وظهر له أن ما ادعوه محض وساوس لا معاني مبتكرة؛ وذلك لأن ما ألفوه من الهوى والزيف صدهم عن اتباع الحق ومنع العقل السليم أن يسلك في منهج الصدق، لأن العوائد طبائع ثوان، وهي قاهرة لذوي الفضل والعرفان.

فليصن المرء دينه من العوائد التي استأنس بها، وتربى عليها فإنها سم قاتل، قل من سلم من آفاتنا وظهر له الحق معها، ألا يرى أن قريشاً لأجل العوائد التي ألفتها نفوسهم أنكروا على النبي ﷺ ما جاء به من الهدى والبيان، وكان ذلك سبباً لكفرهم وطغيانهم، وقد خالف المبتدعون ما جاءت به الرسل وناقضوه، ومع ذلك يزعمون

أنهم الهداة البررة إن هذا لشيء عجاب.

انظر إلى حال المشركين مع ما كانوا به من غزارة العقل و فرط الذكاء وكمال الدراية، كيف منعتهم العوائد وما كانوا يألفونه مما تلقوه عن أسلافهم نتائج الدلائل البرهانية، وغايات المعجزات النبوية، حتى ترددوا واستفهموا، فقالوا: أي الفريقين أهدي سبيلاً بل ربما قطعوا بأن ما هم عليه هو الحق الذي لا معدل عنه، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ﴾ [البقرة: ١٧٠].

هذا مع ظهور فساد ما هم عليه، وبداهة قبائح ما ذهبوا إليه. وهكذا حال الروافض اليوم، وإلا فكيف يتصور عاقل سلم عقله من داء الغفلة، وتجرد عن شواغل الإلف والعادة، أن جميع أصحاب محمد ﷺ الذين توفي عنهم - وهم على ما يقال مائة وأربعة وعشرون ألف صحابي - قد ارتدوا عن الدين وزاغوا عن شريعة سيد المرسلين إلا نحو أربعة أو ستة بسبب تقديمهم أبا بكر على علي في الخلافة، مع ما جاهدوا الله حق جهاده، حتى فتحوا البلاد، ودوخوا أهل الكفر والعناد. وقد أثنى الله عليهم في كتابه بما لا مزيد عليه، وكذا رسول الله ﷺ. هذا الأمير كرم الله تعالى وجهه كان يقول في وصفهم - على ما في نهج البلاغة: «كلنا إذا ذكرنا الله تعالى همت أعينهم حتى تبل ثيابهم، ومادوا كما يميد الشجر يوم الرياح العاصف، خوفاً من العقاب ورجاءاً للثواب».

كيف يكون مذهب الروافض حقاً وجميع معتقداتهم أمور موهومة وأشياء غير معلومة، فإن منهم من يعتقد أن المعبود رجل واحد أو اثنان أو خمسة، وكل منهم يأكل ويشرب وينكح و يلد ويولد، أو يغلب عليه عباده. ومنهم من يقول: إنه جسد له طول وعرض وعمق وغير ذلك من صفات الأجسام.

ومنهم من يعتقد أنه لا يعلم الجزئيات إلا عند وقوعها. ومنهم من يعتقد أنه لا يحصل أكثر مراداته سبحانه في الدنيا، وكثيراً ما يقع مراد من يعاهده كإبليس وجنوده و سائر الكفرة.

ومنهم من يعتقد أنه يرضى لعباده الكفر - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً-.

وأما الرسول الذي آمنوا به فهو بزعمهم رجل من العرب لم يبلغ رسالات ربه، وليس هو أفضل الخلق، بل إن من ليس بنبي يساويه بزعمهم، وإنه رد الوحي مرتين، وإنه لم يبلغ رسالات ربه في آخر حياته خوفاً من ضرر أصحابه وإنه أمر خيار أهل بيته بأن يكذبوا على الله ورسوله ما داموا أحياء وأن يفتوا في الدين بخلاف ما أنزل الله، وأن يحللوا فروج فتياتهم لشيعتهم، وأن يكرهوهن على البغاء إن أردن تحصناً، وأن يأمروا شيعتهم بإخراج أمهات أولادهم وسائر جواريتهم لأهل مذهبهم.

وأن يقرءوا في الصلاة بعض كلمات ليست من القرآن وأن لا يقرءوا فيها بعض ما هو من القرآن وأن يأمروا شيعتهم أن يرضوا من خالفهم بما لا يرضي الله تعالى لهم من الضلال إلى غير ذلك أن النبي الموصوف بهذه الصفات ليس هو محمد ﷺ بن عبد الله بن عبد المطلب، بل لم يرسل الله تعالى قط نبياً بهذه الصفة.

وأما إمامهم في كل عصر فهو رجل كثير الخوف، يخشى من صغير الصافر، وبزعمهم أن جميع الأئمة كانوا أذلاء مغلوبين، يفترون على الله الكذب، ولا يمكنهم إظهار الحق، ويخشون من محب يهم الذين يصلون عليهم في صلواتهم، وأن خاتمتهم - كما زعموا - أشدهم جبناً وأكثرهم خوفاً.

وقد اختفى لما خوفه في صباه بعض الناس، وأنه لا يظهر على أحبائه ولا على أعدائه لمزيد خوفه.

وقد طالت مدة غيبته فتعطل بسببه الجهاد الذي هو ذروة الإسلام، وكذا سائر الحدود وغالب الأحكام.

ومن الروافض من يزعم أن إمامه لا يجب عليه شيء وله أن يفعل ما يشاء وله أيضاً إسقاط التكاليف الشرعية.

ومنهم من يزعم أن إمامه يعلم الغيب، وأن موته باختياره، وأنه يناجي ربه.

ولا شك أن مثل هؤلاء الأئمة لم يوجد في زمان قط، بل إنه موهوم محض.

وهذا حديث إجمالي، تفصيله في «السيوف المشرقة في أعناق أهل الزندقة»

وكل ما ذكرناه منقول من كتبهم الصحيحة.

فقوله: (وشيعه الغر... إلخ) تبين لك بطلانه.

وقوله: (لقد سلكن... إلخ) مردود بما مر غير مرة، وقد تبين لك من الهالك،

ومن السالك في أوعر المسالك!!

وما أشبه حال الناظم وإخوانه الروافض بما عناه الشاعر:

كضرائر الحسناء قلن لوجهها سفها وظلما إنه لذميم

وقوله: (فالدين... إلخ) حق لا شبهة فيه ولا ريب يعتريه.

وقوله: (وديننا الإسلام) كذب بما حررناه لك غير مرة مما لا مزية فيه ولا

شبهة.

إلام التعامي وارتكاب الحارم ورميك أعلام الهدى بالجرائم

وتطمع أن ترقى السماء بسلم لترمي أقمار الدجى بالعظام

نجوم سماء كلما انقض كوكب بدا كوكب يهدى به كل عالم

قال الناظم:

فصل

٩٢- ما قلت في الإجماع يا غمر فلا معنى له حدا ولا محصلا

٩٣- إذ بعد ما تعين الإمام لم يك في انعقاده كلام

٩٤- والخبر المنقول بالتواتر ولو بنقل فاسق أو كافر

٩٥- معتبر كظاهر الكتاب وإن نقل ما قيل في الأصحاب

٩٦- إذ لا يكون ذاك بالتواتر مما يضر باتفاق ظاهر

٩٧- وخبر النقصان إن تم فلا يقدح فيه عند من تأملا

٩٨- إذ هو محمول على التفسير ولا ترى فيه من التغير

٩٩- هذا وليس مطلق النقصان يقدح في حجية القرآن

١٠٠- لا سيما ما كان في فضل علي وأنه الولي والأمر الجلي

- ١٠١- فعندنا الكتاب قطعي السند وفي الفروع فهو أولى مستند
 ١٠٢- والنقص إن قيل به للنقل والشك فيه فهو مجرى الأصل
 ١٠٣- والعلم بالإجماع في المجموع لا يقدرح الأجزاء في الفروع
 ١٠٤- إذ ليس غيرها محل الابتداء فلا ينافي العلم أصلاً أصلاً
 ١٠٥- ورد مما مر إشكال يجزى وانكشف الغطا وبان ما ستر
 ١٠٦- فما تواترت عن الرسول يؤخذ في عقائد الأصول
 ١٠٧- كمثله ما تواترات عن آله فإنه جار على منواله
 ١٠٨- وفي الفروع الخبر الواحد مع ما ذكرنا أمر الشروط متبع
 ١٠٩- والدس في أخبار أهل العصمة كالس في حامي نبي الرحمة
 ١١٠- والدس غير قاذح لا سيما بعد تصدي العلماء القدا
 ١١١- ثم النبي قد أتى بما ظهر من معجزات عجزت عنها البشر
 ١١٢- قد رويت لنا مع التواتر من مؤمن وفاسق وكافر
 ١١٣- وأعظم الآيات بالعيان معجزة فصاحة القرآن
 ١١٤- قد عجز الناس عن المقابلة فانجر أمرهم إلى المقاتلة
 ١١٥- وقوله فأتوا بسورة ولا مجيب كاف عند من تأملاً

أقول: لم يزل هذا الناظم يردد الهذيان، ويتكلم بكلام الصبيان ويركب متن عمياء، ويخطب خطب عشواء.

فقد قصد بهذه الأبيات العاطلة، والكلمات الباطلة، الرد بها على ما في الأصل، من إبطال دلائلهم، وعدم إمكان استدلالهم.

وما درى أنه صرير باب أو طنين ذباب.

راحت مشرقة ورحلت مغرباً شتان بين مشرق ومغرب
 وفسادها بعد مراجعة الأصل غني عن البيان، لا يحتاج إلى شاهد ولا إلى

برهان، ومع ذلك لابد من التنبيه عليه والإشارة إليه.

فنقول: أما قوله: (ما قلت في الإجماع... إلخ) فهو دليل على جهل الناظم وإخوانه، ولو كان له قلب لم يتكلم بمثله.

وذلك مصداق قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ [البقرة: ٦، ٧].

وقوله: (إذ بعدما تعين الإمام... إلخ) مردود، بل هو أول المسألة، وأي دليل أثبتة فضلاً عن تعينه؛ فإن دلائل الروافض كما لا يخفى على من راجع الأصل صارت هباءً منثوراً.

وقوله: (والخبر المنقول بالتواتر... إلخ) مردود بأنه لم يرد عن أحد من الصحابة خبر بما عليه الرافضة، فضلاً عن أن يتواتر على أن التواتر ساقط عن حيز الاعتبار عندهم؛ لأن كتمان الحق والزور في الدين قد وقع عن نحو مائة ألف وأربعة وعشرين ألفاً بزعمهم الفاسد، ولأنهم لم يعتبروا التواتر في خبر الأمر بالصلاة.

وقوله (وخبر النقصان إن تم... إلخ) مما لا وجه لإيراد كلمة الشك فيه بعد أن طفحت كتبهم الصحيحة عندهم بالنقصان.

وقد بسط الكلام على هذه المسألة في كل من: «كتاب السيوف المشرقة» و«مختصر التحفة».

وما في الأصل من رواية الكليني دليل على ما ذكرناه.

على أن في بعض كتبهم المعتمد عليها تصريحاً بأنه لم يصح من القرآن الموجود بين أيدي الناس اليوم إلا سورة الفاتحة والإخلاص.

وفي كتاب الكافي للكليني وغيره أمثال هذه الرواية.

ولا دليل لهم على أن الساقط محمول على التفسير، والقول الذي لا دليل عليه

مردود.

وقوله: (هذا وليس مطلق النقصان... إلخ) باطل فإن مطلق النقصان مبطل للحجية، واحتماله كاف في ذلك، لأن من يجترئ على إسقاط بعض يجترئ على

إسقاط ما تهواه نفسه.

«والدليل أن طرقة الاحتمال، بطل به الاستدلال».

على أن ما سمعت من قصر ما ثبت من القرآن على سورتي الفاتحة والإخلاص يدفع هذا القول.

وأيضاً ما كان في فضل علي يحتمل أن لا يخلو من ناسخ ومخصص ونحو ذلك، فالحذور باق فتدبر.

وقوله: (فعندنا الكتاب... إلخ) لا يفيدهم ذلك بعد أن تبين أنه لا ينبغي -على مقتضى قواعدهم- أن يستدلوا به، وقد أسلفنا لك غير مرة أنهم خالفوا الكتاب والسنة والعتره.

و قوله: (والنقص إن قيل... إلخ) معناه أن النقص ثبت بطريق النقل من غير يقين، والأصل عدمه، والعمل بالأصل، ولا يخفى أن هذا أيضاً لا يفيدهم شيئاً؛ لما سبق أن الدليل إذا طرقة الاحتمال بطل الاستدلال به كما برهن عليه أهل الأصول. وأيضاً: إن النقصان ثابت لديهم بخبر التواتر بزعمهم عن الأئمة فلا يعتريه شك.

وقوله: (والعلم بالإجمال في المجموع... إلخ) يريد به الاعتراض على ما ذكر في الأصل من أن ثبوت الإجماع فرع ثبوت الشرع، وإذا لم يثبت الأصل لا يثبت الفرع. وأنت تعلم أن:

والعلم بالإجمال في المجموع لا يقدح الإجزاء في الفروع ودعوى بلا دليل فلا يلتفت إليها.

وقوله: (ورد مما مر... إلخ) باطل فقد ذكرنا أن جميع ما هذى به لا يقابل ما ذكر في الأصل، بل تبين لك فساده، فلا محيص لهم عن هذه الورطة.

وقوله: (فما تواترت... إلخ) صحيح، ولكن قد تبين حال التواتر عندهم، وأنه ساقط عن حيز الاعتبار؛ لأن كتمان الحق والزور قد وقع من عدد التواتر، وأنه لا متواتر عندهم إلا حديث واحد كما نص عليه محققوهم.

وقوله: (والدس غير قاذح... إلخ) لا يفيد شيئاً؛ لأنه على مقتضى ما يزعمه

الروافض في حق أصحاب رسول الله ﷺ لا يمكن أن يصل لعلمائهم خبراً صحيحاً، حتى يميزوا بينه وبين المدسوس والتميز بين الطيب من الخبيث، ومعرفة الغث من السمين إنما هو وظيفة أهل الحق، فقد جاء منهم أئمة هداة، وحفاظ ثقات، ميزوا القشر من اللب، وصانوا الشريعة من تطرق الخلل والنقصان والزيادة، حتى أدركوا زيادة حرف ونقصانه، ولا ينكر ذلك إلا من أنكر ربه عز اسمه.

وكيف يميز بين الخطأ والصواب من مدار مذهبه على الرقاع المزورة ونحوها

مما سبق بيانه!!!

و قوله: (ثم النبي... إلخ) حق لا شبهة فيه، ولا ريب يعتريه.

فإن معجزات سيدنا ومولانا رسول الله ﷺ مما يضيق عنها نطاق الحصر، وهي أظهر من نار على علم، غير أن عيون بصائر أهل الرفض لا تدركها، لما طرأ عليها من عمى الضلال والعياذ بالله تعالى.

ولا يمكنهم إثباتها على طريقهم بعد أن حكموا بارتداد حملة الدين وحاشاهم. فقد تبين لك أيها العارف المنصف أن ما ذكر في الأصل من عدم إمكان إثبات مطلب من المطالب الدينية... إلى آخر ما قرره في ذلك حق لا غبار عليه، وأن ما عوى به الناظم ومن شاكلة مما لا يصغى إليه، وليس فيه ما يمس بالمقصود ولا ما يتقون به عما رموا به من الجلمود.

قال الناظم:

١١٦- ونحن بالعصمة في الأحكام وغيرها نقول بالإمام

١١٧- والعقل حاكم وهذي المسألة مبسوبة في الكتب المفصلة

١١٨- فما عني من دوره وما قصد في خطبه وهل ترى له سند

١١٩- وليته أبدل عن دور بلى بدور تصويب وحل المشكلا

أقول: ذهب الرافضة إلى وجوب عصمة الأئمة كالأنبياء، وبذلك توصلوا إلى نفي الخلافة عن الخلفاء الثلاثة.

تقرير ذلك على طريقة الاختصار: «أن الإمام يجب أن يكون معصوماً وغير الأمير من الصحابة لم يكن معصوماً فكان هو إماماً لا غيره».

وفي هذا الترتيب نظر يظهر لكل ذي نظر، وفيه بعد منع أما الصغرى فلأن الأمير نص بقوله: «إنما الشورى للمهاجرين والأنصار» على أن الشورى لهم فقط. وبديهي عدم العصمة فيهم.

ولما سمع ما قال الخوارج: «لا إمرة» قال: «لابد للناس من أمير بر أو فاجر» كذا في نهج البلاغة.

وأيضاً: طريق العلم بالعصمة لغير النبي ﷺ مسدود إذ أسباب العلم ثلاثة: الحواس السليمة، والعقل، والخبر الصادق، ولا سبيل لأحد منها إلى تحصيله. أما الأول فظاهر؛ لأن العصمة ملكة نفسانية تمتنع من صدور القبائح وهي غير محسوسة.

وأما الثاني: فلأن العقل لا يدرك الملكة إلا بطريق الاستدلال بالآثار والأفعال، وأين الاستقراء التام في هذا المقام سيما مكنونات الضمائر من العقائد الفاسدة، والحسد والبغض والعجب والرياء ونحوها. ولو فرضنا الاطلاع على عدم الصدور، فأين الاطلاع على عدم إمكانه؟ وهو المقصود.

وأما الثالث: فلأن الخبر الصادق إما المتواتر، أو خبر الله ورسوله وظاهر أن المتواتر لا دخل له ههنا؛ إذ يشترط انتهاؤه إلى المحسوس في إفادة العلم، ولا انتهاء، إذ لا محسوس. وخبر الله والرسول لا يكون موجبا للعلم هنا على أصول الشيعة، لإمكان البدء عندهم، وأيضا وصول الخبر إلى المكلفين إما بواسطة معصوم، أو بواسطة تواتر. ففي الأول يلزم الدور وفي الثاني يلزم خلاف الواقع؛ لأن كل متواتر ليس مفيداً للعلم القطعي عند الشيعة، كتواتر المسح على الخف، وغسل الرجلين في الوضوء.

و «أُمَّهُ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمِّهِ» [التحل: ٩٢] وصيغة التحيات ونحو ذلك. فلا بد من التعيين، وذلك غير مفيد؛ إذ حصول العلم القطعي من المتواتر يكون بناء على كثرة الناقلين وبلوغهم إلى ذلك المبلغ، ولما كذب الناقلون في مادة أو مادتين ارتفع الاعتماد عن أقسامه ولا يرد هذا في الأنبياء للمعجزة وبتميزهم على غيرهم، وفرق بين التابع والمتبوع فافهم.

وأما الكبرى: فلأن الأمير قال لأصحابه: «لا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإنني لست بفوق أن أخطئ ولا آمن من ذلك في فعلي»، كذا في النهج. وهذا لا يصدر عن معصوم، لا سيما وبعده؛ «إلا أن يلقي الله في نفسي ما هو أملك به مني».

والمعصوم يملكه الله تعالى نفسه.

وأيضاً: روي في دعاء الأمير: «اللهم اغفر لي ما تقربت به إليك ثم خالفه قلبي» كذا في النهج أيضاً فليتدبر حق التدبير. والكلام على هذه المسألة مبسوط في «مختصر التحفة» و «السيوف المشرقة في أعناق أهل الزندقة».

وقوله: (والعقل حاكم... إلخ) مردود بما ذكره الأصوليون؛ «أنه لا حكم قبل الشرع»؛ إذ لا يستقل العقل بإدراك حسن ولا قبح من حيث ترتيب ثواب أو عقاب، بل من حيث صفة الكمال أو النقص وملاءمة الطبع ومنافرتة. وهذه المسألة مفروغ عنها في كتب الأصول. وقد بسطناها في كتاب «رجوم الشياطين».

وما ذهب إليه الرافضة هو مذهب المعتزلة كما لا يخفى.

وقوله: (فما عني بدوره... إلخ) تبين لك مما قررناه أن الدور لازم لا محالة، وهو من البداهة بمكان لا يخفى إلا على من حجب عين بصيرته غشاوة الضلال والخسران، فإن صدق الخبر موقوف على كون المخبر معصوماً، وكونه معصوماً موقوف على صدق الخبر، فقد جاء الدور الصريح بلا شبهة.

وقد زعم هذا الناظم أنه رد على ما ذكر في الأصل: أن في نقل إجماع الغائبين لا بد من الخبر، وفي إثبات عصمة رجل بعينه بخبره أو بخبر المعصوم الآخر الذي وصل الخبر بواسطته دور صريح. وقد علمت أن هذا كلام لا غبار عليه.

وقوله: (في خطبه... إلخ) فيه خروج عن حده، وتجاوز على من لا يبلغ - هو ولا من يحذوه من الروافض - دون شراك تعله.

وهكذا دأب هؤلاء الأشرار مع سادة الأمة الأخيار.

يا أمة صرف الضلال قلوبها من ذا على نهج الشقا دلاك
أعماك عن سبل الهدى أعماك حتى ضللت وما علمت خطاك
أم رأى أهواك المضلة في الردى أهواك حتى زل منه خطاك
فلقد هجوت المسلمين جميعهم وهم الخيار كما حكى مولاك
ورميت أقمار الهدى بنقائص لما بها رب السماء رماك
وقوله: (وليته... إلخ) لا يتلافى به ما فات، وهيهات أن يلتئم صدع قلوبهم من
أسئلة أهل الحق وهيهات.

وهل ينفع شيئاً ليت

كما لا ينجو من أعلن يبغض الصحابة بحب أهل البيت، نسأله تعالى أن يسعدنا
يوم القيامة، ويباعدنا عن موجبات الندامة.
قال الناظم:

- ١٢٠- والعقل في معرفة الله وفي معرفة الرسول حجة تفي
١٢١- بلا انضمام إذ لو احتاج إلى قولهما لدار أو تسلسلا
١٢٢- فالعقل حجة بما به استقل وما عليه بطريق الإن دل

أقول: إن الروافض قد وافقوا في هذه المسألة المعترلة.

وإن أردت التفصيل: فاعلم أن النظر في معرفة الله تعالى واجب شرعاً عند
الأشاعرة لقوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَىٰ ءَاثِرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠] و﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا
فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١].
ولقوله ﷺ: «تفكروا في آلاء الله».

والأمر ههنا للوجوب؛ لقوله ﷺ حين نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ
فِيمَا وَقَعُوا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا
بَطْلاً سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠، ١٩١].

«ويل لمن لا كها بين لحيه ولم يتفكر فيها».

فإنه ﷺ أوعد بترك الفكر في دلائل معرفة الله تعالى، ولا وعيد على ترك غير الواجب.

وأيضاً: إن معرفة الله واجبة إجماعاً، وهي لا تتم إلا بالنظر وما لا يتم الواجب المطلق إلا به فهو واجب كوجوبه.

وعند المعتزلة واجب عقلاً؛ لأن شكر المنعم واجب عقلاً عندهم، وهو موقوف على معرفة الله تعالى المنعم، ومقدمة المطلق واجبة أيضاً، هذا بناء على قولهم بكون الحسن والقبح عقليين كما عرفت آنفاً.

واحتجت المعتزلة على كونه واجباً عقلاً بأنه لو لم يجب النظر إلا بالشرع يلزم إفحام الأنبياء وعجزهم عن إثبات نبوتهم في مقام المناظرة، إذ يجوز للمكلف حينئذ أن يقول إذا أمره النبي بالنظر في معجزته وغيرها مما يتوقف عليه نبوته ليظهر له صدق دعواه؛ لا أنظر ما لم يجب النظر علي ولا يجب النظر علي ما لم يثبت الشرع عندي إذ المفروض عدم الوجوب إلا به، ولا يثبت الشرع عندي ما لم أنظر؛ لأن ثبوته نظري فيتوقف كل واحد من وجوب النظر وثبوت الشرع على الآخر، وهو دور محال، ويكون كلامه هذا حقاً لا قدرة للنبي على دفعه؛ وهو معنى إفحامه.

وأجيب عنه أولاً بالنقض بأن ما ذكرتم مشترك بين الوجوب الشرعي والعقلي معاً، فما هو جوابكم فهو جوابنا.

وبيان الاشتراك أن النظر لو وجب بالعقل لوجب بالنظر لأن وجوبه ليس معلوماً بالضرورة، بل بالنظر فيه والاستدلال عليه بمقدمات مفتقرة إلى أنظار دقيقة، من أن المعرفة واجبة، وأنها لا تتم إلا بالنظر، وأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فيصح للمكلف أن يقول حينئذ لا أنظر أصلاً ما لم يجب علي النظر، ولا يجب ما لم أنظر فيلزم الدور المحذور.

لا يقال: قد يكون وجوب النظر فطري القياس بأن يضع النبي للمكلف مقدمات ينساق ذهنه إليها بلا تكلف وتقيده العلم بذلك ضرورة؛ لأننا نقول: كونه فطري القياس - مع توقفه على ما ذكرتموه من المقدمات الدقيقة الأنظار - باطل قطعاً.

ولو سلمناه بأن يكون هناك دليل آخر، ولكن يجوز للمكلف أن لا يصغي إلى كلام النبي الذي أراد به التنبيه، ولا يستمع به ولا يأثم بترك النظر والاستماع؛ إذ لم يثبت بعد وجوب شيء أصلاً، فلا يمكن الدعوة وإثبات النبوة، وهو المراد بالإفحام. وثانياً، بالحل بأن قوله: لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع عندي إنما يصح إذا كان الوجوب عليه - بحسب نفس الأمر - متوقفاً على العلم بالوجوب المستفاد من العلم بثبوت الشرع، ولكن لا يتوقف. كذلك العلم بالوجوب موقوف على نفس الوجوب؛ لأن العلم بثبوت شيء فرع لثبوته في نفسه فإنه إذا لم يثبت في نفسه كان اعتقاد ثبوته جهلاً مركباً لا علماً.

فلو توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور وأن لا يجب شيء على الكافر أيضاً. فليس الوجوب في نفس الأمر موقوفاً على العلم بالوجوب. بل نقول: الوجوب في نفس الأمر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الأمر، والشرع ثابت في نفس الأمر، علم المكلف بثبوته ونظر فيه أم لا، وكذلك الوجوب. ولا يلزم من هذا تكليف الغافل؛ لأن الغافل إنما هو من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به.

فإن قال المكلف: لا أعرف الوجوب في نفس الأمر، وما لم أعرفه لم أنظر، قلنا ماذا تريد بالوجوب؟ فإن قال: أريد به ما يكون ترك ما اتصف به إثمًا، وفعله ثواباً. قلنا له: فقد أثبت الشرع حيث قلت بالثواب والإثم، فبطل قولك لا أعرف الوجوب بقولك!! فاندفع الإفحام.

وإن قال: أردت به ما يكون ترك ما اتصف به قبيحاً لا تستحسنه العقلاء وتترتب عليه المفسدة.

قلنا: فأنت تعرف الوجوب إذا رجعت إلى عقلك وتأملت فيه به، إذ يعرف كل عاقل قبح ترك ما اتصف به ومفسدته، فبطل قولك: لم أنظر ما لم أعرف الوجوب، واندفع الإفحام. وليس فيه لزوم القول بالحسن والقبح العقليين، لأنهما ليسا ههنا بالمعنى المتنازع فيه، بل بالمعنى المتفق عليه كما لا يخفى.

وإذا عرفت ما حققناه، عرفت أن ما قاله الأشاعرة هو الحق الحقيقي بالقبول.

ثم اعلم أن الماتريدية من أهل السنة وافقوا أهل الاعتزال في هاتين المسألتين، وكذلك الروافض، فهم على آثارهم مقتفون. ولكن الفرق بين الماتريدية وبين هاتين الفرقتين الضاليتين أن الماتريدية لا يستلزم عندهم كون الحسن والقبح عقلياً حكماً من الله تعالى في العبد، بل يصير موجباً لاستحقاق الحكم من الحكيم الذي لا يرجح المرجوح، فالحاكم هو الله فقط والكاشف هو الشرع فما لم يحكم الله تعالى بإرسال الرسل وإنزال الكتب ليس هناك حكم أصلاً، فلا يعاقب أهل زمان الفترة لترك الأحكام بخلاف المعتزلة والإمامية من الروافض خذلهم الله تعالى، فإن كلا من الحسن والقبح يوجب الحكم عندهم من الله تعالى.

فلولا الشرع - وكانت الأفعال بإيجاد الله تعالى - لوجبت الأحكام كما فصلت في الشريعة.

وقوله: (فالعقل حجة... إلخ) هو كالنتيجة للبيتين اللذين قبله أي العقل حجة فيما استقل به ودل عليه بطريق «الإن» أي «الدليل الإني» وذلك كمعرفة الباري عز اسمه والرسول عليه الصلاة والسلام.

وقد عرفت ما في المقدمات السابقة من الفساد، وإذا فسدت فسدت النتيجة أيضاً.

والدليل الإني ما يستدل فيه بالمعلول على العلة، كالعالم بالنظر إلى الصانع جل شأنه والمعجزة بالنظر إلى الرسول عليه الصلاة والسلام وكالحمى بالنظر إلى تعفن الأخلاط.

و «اللمي» بالعكس.

والإني المنسوب إلى «إن»، ومعناها التحقيق، لأنه يفيد تحقق النسبة بين الأكبر والأصغر في الخارج ولا يفيد سبب تحققها.

واللمي منسوب إلى «لم؟» ومعناه بيان السبب؛ لأنه يفيد تحقق النسبة مع بيان السبب.

والكلام عليهما مستوفى في كتب الميزان.

والله ولي التوفيق والإحسان.

قال الناظم:

١٢٣- وليس من مذهبنا القياس وإن يكن به استدلال الناس
أقول: زعم الروافض أنه لا قياس في الشرع، واعترضوا على أهل السنة القائلين
به، والعجب من هؤلاء المعترضين؛ لأن روايات القياس في كتبهم المعتمدة موجودة
بطرق صحيحة.

ومن ذلك: ما رواه أبو جعفر الطوسي في التهذيب عن أبي جعفر محمد بن علي
الباقر قال: جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي ﷺ فقال: ما تقولون في الرجل يأتي
أهله ولا ينزل؟ فقالت الأنصار: الماء من الماء.

وقال المهاجرون: إذا التقى الختانان وجب الغسل، فقال عمر لعلي: ما تقول يا
أبا الحسن؟ فقال: أتوجبون عليه الحد ولا توجبون عليه صاعاً من ماء... إلخ، فقام
عليه: ههنا الغسل على الحد بالصراحة.

وأجاب علماء الشيعة عن هذا القياس بأن ما قال الأمير ليس بقياس بل هو
استدلال بالأولية، يقال له في عرف الحنفية «دلالة النص» كدلالة «فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي»
[الإسراء: ٢٣] على حرمت الضرب والشتم وسواء في فهمه المجتهد وغيره.

وفيه خبط ظاهر لأن المساقطة موجبة للتعزير عند أهل السنة وموجبة للحد
عند الإمامية ولا موجبة للغسل بالإجماع وكذا اللواطة - إذا لم ينزل - موجبة للحد
عند بعض أهل السنة والإمامية والتعزير عند غيرهم ولا غسل بالاتفاق وكذا المباشرة
الفاحشة مع الأجنبية موجبة للتعزير لا للغسل بالاتفاق.

فلم يثبت تأثير هذه الأمور في الغسل بدلالة النص أصلاً، فضلاً عن الطريق
الأولي كما ترى.

وابن المطهر الحلبي مع شهرة حاله بمزيد العناد والتعصب - صرح في مبادئ
الأصول بأن القياس كان جارياً في زمن الصحابة .

وأما دلائل تجويز القياس وإبطال قول منكر به فمذكورة في كتب الأصول.
والله تعالى أعلم.

قال الناظم:

١٢٤- يامن عدوت الحق ما تقول فخصمك الإله والرسول
١٢٥- أنحن بيت الكذب يا من كذبا على النبي وبنيه النجبا
١٢٦- قد قيل في حدك عالم فقط ومن أضاف صفة فقد غلط
أقول: إن الرافضة قد خلعوا لباس الحياء، ولبسوا ثياب اللؤم والدناءة والبغضاء،
حتى اجترعوا على سلف الأمة الأخيار، وصحابة الهادي المختار ورموا الناس بعيوبهم
وشانونهم بما ران على قلوبهم، وفعلوا ما شاءوا وباعوا بما باعوا.
وذلك مصداق قوله ﷺ: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم
تستح فاصنع ما شئت»^(١).

ولعمري إن الكلام معهم لا يفيد، ومن يضلل الله فما على ضلاله من مزيد،
والكلب يزداد أنساً، إذا قلت له احسأ.
ومع ذلك قابلت كلام هذا الناظم الخبيث وسائر إخوانه ذوي الضلال؛ ليعلم أن
ليس في رشاننا تقاصر في مجال .

تعرضت فاستهدف لوقع نبالننا وأسيفنا المحدودة الشفرات
فما في رشاننا عن رشاك قاصر ولكن ذم الكلب كالتحيات
فلولم يكن حسان ذم شبيهم ذوي الشرك والأصنام والخبيثات
لنزهت نطقي عن وخيم هجائكم بلى قد يزاح الظلم بالحسنات
ومن أنتم حتى تدموا وإنما أجرب في أعراضكم نبالتي
لنا بلد الله الحرام ومالككم سوى بيع بالشرك متسمات
فقوله: (يا من عدوت الحق... إلخ) من صفة الرافضة، وقد أسلفنا لك غير مرة
أنهم ليسوا من الدين في شيء، وأنهم قد خالفوا الله والرسول والأئمة.

وقوله: (فخصمك... إلخ) مردود؛ فإن من اتبع الرسول عليه الصلاة والسلام لا

يكون خصماً بل محباً، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

نعم: الله تعالى ورسوله ﷺ خصم من خالفهما وشاقهما من الروافض وأمثالهم من أهل الأهواء، نعوذ بالله من ذلك.

وقوله: (أنحن... إلخ) مما لا يفيد شيئاً فإن كونهم بيت الكذب مما ليس يخفى على أحد، وكيف يسوغ لهم إنكار ذلك، وهم يقولون ديننا التقية وهذا هو التفاق!! ثم يزعمون أنهم أصدق من أهل السنة، وهذا هو الجدال والشقاق. ثم يزعمون أنهم المؤمنون، وأن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار زائغون!!

وقد شهد أهل البيت في كل واحد من الذين يروي عنه الرافضة أنه كان كاذباً؛ بل زنديقاً منافقاً ومع ذلك يروون عنهم مع نقلهم في كتبهم ذلك عن أئمتهم!! ولهذا قال علماء أهل السنة: «الرافضة من أكذب الناس في النقليات، وأجهل الناس في العقليات».

وقد دخل منهم على الدين من الفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد. فالتنصيرية والإسماعيلية من باهم دخلوا، والكفار والمرتدون بطريقهم وصلوا وليسوا أهل خبرة بطريق من طريق الحق ولا معرفة لهم بالأدلة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة.

وقد اعتمدوا على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع الزنادقة وذوي الإلحاد، ولذا لما سئل الإمام مالك عنهم قال: «لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون».

وقال حرملة: سمعت الشافعي يقول: «لم أر أحداً أشهد بالزور من الرافضة». قوله: (يا من كذباً... إلخ) تبين لك من الكاذب على الله ورسوله والأئمة، وفي المثل: «رمتني بدائها وانسلت» فأف للروافض ما أجهلهم! وما أعماهم عن الحق وأصمهم!!

قوله: (قد قيل في حدك عالم فقط... إلخ) العلم صفة من صفات الله والعالم

اسم من أسمائه، فأَي وصف أعظم منه، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

نعم إن الجاهل الذي هو سبب الضلال وطريق العذاب والتكال مما يعاب به ويشتان بصاحبه، وأهل البدع والعصيان هم أعظم الناس جهلاً، كما هو مشاهد بالعيان. والله تعالى در من قال:

شكوت إلى وكيع سوء حفظي فأرشدني إلى ترك المعاصي
وقال اعلم بأن العلم نور ونور الله لا يعطى لعاص
وأما من أضاف صفة فقد غلط، فمن محض عناد الزوافض وحسد هم - والعياذ
بالله تعالى - وإلا فمن ينكر ضوء الشمس، أو يمتري في البدر ليلة تم، لا من أعمى الله
تعالى عين بصيرته، وتاه في ظلمات ضلالتة.

والنجم تستصغر الأبصار رؤيته والذنب للطرف لا للنجم في الصغر
ثم إن الناظم الخبيث ختم أرجوزته السخيفة بيت أظهر فيه صفته وكشف فيه
سوءه، وتكلم بما تكلم به إخوانه أعداء الله تعالى ورسوله سيد البشر فقد جعل آخر
كلامه:

«فخذ تاريخاً فكذاب أشر»

﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ بِمِثْلِ قَوْلِهِمْ كَذَبَتِ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٨].

فقد حكى الله عن مشركي ثمود في حق رسوله صالح عليه الصلاة والسلام
بقوله سبحانه: ﴿كَذَبَتْ ثَمُودُ بِالنَّدْرِ ۖ فَقَالُوا أَإِتْرَا مِنَّا وَحِدًا فَنَتَّبِعُكَ إِنَّا إِذًا لَنُفَىٰ
ضُلُوكَ وَسُعْرٍ ۖ أَهَلْ نَقَىٰ الذِّكْرَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾ [القمر: ٢٣-٢٥] فرد
الله عليهم بقوله: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾ [القمر: ٢٦] وهكذا نكايات
الله مع أعدائه وأعداء رسله عليهم الصلاة والسلام، فقد أجرى ذميم وصفهم على
الستهم، ولم يدركوا ما أصابهم من سهام الكلام ويكفيه قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا
مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾.

يَا مَعْهَدُ السَّرْفِضِ لَا حَسِيكَ مَبْتَكِرُ مَسْنِ السَّعَابِ ضَحُوكِ الْبَرْقِ مَهْمَلُ

ولا انبنى فيك فسطاط السعود ولا
ولا عداك البلى في كل آونة
إذ أنت دمنة خبث طالما رتعت
من كل من خبثت منه ضمائره
رأى خيار الورى طرا فجانبيهم
وصار يرميهم منه بكل هجا
وما على العنبر الفواح من حرج
أو هل على الأسد الكرار من ضرر
أو هل على أنجم الخضراء منقصة
فلا وربك لا يزرى بشمس ضحى
وقد يعيب الفتى ما ليس يدركه
كما يعيب فتاة راق منظرها
والزج يحسد لؤما خرص سميره
فلا يضر أولي الفضل الأولى سبقوا
مثل الأسنة والأسياف ما برحت

أقيم فيك لأبكار الرضى كلل
حتى تزول الجبال الشم والقلل
فيها من الحمر الأهلية الحمل
إذا انقضى دخل منها أتى دخل
كذا يجانب أرباب العلى السفلى
وما على البدر لو أزرى به طفل
إن مات من شه الزبال والجعل
أن ينهق العير مربوطاً أو البغل
إن عابها من حصى الغبراء منجدل
أعابها الجدي أم قد عابها الحمل
إذ كل ضد بدم الضد مشغل
قبيحة ويعيب الصائب الخطل
كذلك يهجو الشجاع الباسل الفشل
من صحب خير الورى إن ذمهم سفلى
بطعن أعدائهم والضرب تنصقل

هذا آخر ما يسر الله تحريره على سبيل الاستعجال، من إبطال شبه المارقين من
ذوي الزيغ والضلال، ولولا الأدب والنسب والمذهب - وهي الثلاثة التي يجب أن
يدافع عنها ويذب - لما حركت بنانا، ولما أطلقت للقلم لسانا؛ فإن هؤلاء الأوغاد
ومنشأ الفتن والفساد أقل من أن تسود وجوههم بمداد الأقلام، وأذل من أن يقابلوا
بأسنة الألسنة وسهام الأرقام فإنهم حمر مستنفرة فرت من قسورة، قد كوروا العمائم،
واتخذوا ذلك شبكة لصيد طير الولايم، كل منهم قد شخ بأنف من الجهل طويل
واشخر بخرطوم كخرطوم الفيل، واحتشى من قيح الخبث وقبح الأباطيل، على أن
«من يسمع يخل» وغالب الرعاع اليوم كالأنعام بل هم أضل، يتبعون كل ناعق

ويألفون كل ناهق.

ثم إن ما حررته في إبطال كلام الزائغين وأوهام الناكبين عن سبيل المؤمنين كان في أقل مدة، من غير كلفة ولا عدة، فإن فسادهم باد في أول النظر، وكسادهم بين لدى كل ذي بصر؛ فإنه لا فسحة للقول إلا الجدل ولا راحة للطبع إلا السرد. وقد اقتضت على رد ما ذكره، ولم أتعرض في هذا المقام لسائر ما هذوا به وزوروه فقد قضى الوطر من إبطال جميع عقائدهم، وهدم أساس أصولهم وقواعدهم، فإن عادوا عدنا، وإن زادوا زدنا.

إن عادات العقرب عدنا لها وكانت النعل لها حاضرة

وها أنا قائم على ساق العزم في ساحة المناظر غير عاجز.

ذو نية وبصيرة، يرجو الغداة نجاة فائز.

واقف في ميدان البحث والمحاورة، هل من مبارز.

إني لأرجو أن أقيم عليك نائحة الجنائز.

وكيف لا، وقد تكفل الله بنصرنا في قوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾

[الروم: ٤].

وبمن أبالي؛ وقد قال تعالى: ﴿وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصفافات: ١٧٣] مع أي اليوم أقل القوم، وكم فينا معاشر أهل الحق من بطل همام، ونحرير إمام يشق بذهنه الشعر، ويثقب بثاقب فكره الدرر، كم أقعدوا المخالفين على عجز الإفحام وألجموا المعاندين بلجام الإلزام.

ومن أين لفئة الضلال مثل هؤلاء الرجال، فإن كلا منهم أحق من ربيعة البكاء ومن ناطح الصخرة ولاعق الماء، وأخنت من هيت ودلال وأخبت ممن سارت بخبثه الأمثال، قد زادوا بجهلهم على الحمير، وهذه آثارهم والبعرة تدل على البعير.

والحمد لله الذي صدقنا وعده، ونصر حزبه وجنده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى الآل والأصحاب ومن أخلص لهم وده وذلك سنة ١٣٠٤ جمادى الأولى.

فهرس المحتويات

صب العذاب على من سب الأصحاب
للعلامة أبي المعالي محمود شكري الألوسي

٣.....	مقدمة التحقيق
١٥.....	ترجمة مختصرة للمصنف
١٧.....	صور من مخطوطة كتاب صب العذاب
١٩.....	مقدمة المؤلف
١٠٦.....	وهل ينفع شيئاً ليت